د. محمد الحوادي

زكريا محيي الدين

بلاغة الصمت

دار الروضة
للطباعة والنشر والتوزيع

بلاغة الصمت

د. محمد الجوادى

بلاغة الصمت

زكريا محيى الدين

دار الروضة
للطباعة والنشر والتوزيع

كل الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
1441 هـ - 2020 م

ISPN -ردمك
978-625-7895-83-5
palağıt elsemt

دار الروضة
للطباعة والنشر والتوزيع

للطباعة والنشر والتوزيع

إهـــــــداء

إلى أخي الكريم الدكتور أسامة أحمد مسعود

المحتويات

إهداء ٥

هذا الكتاب..... ٩

الباب الأول: زكريا في رحلة الحياة..... ١٧

الفصل الأول: حياته وشخصيته..... ١٨

الفصل الثانى: بين أنداده ٢٨

الفصل الثالث: منحنى علاقة زكريا محيي الدين بعبد الناصر..... ٣٨

الباب الثاني: إنجازاته قبيل ٢٣ يوليو وبعدها..... ٤٩

الفصل الرابع: نشاطه الثوري والسياسي..... ٥٠

الباب الثالث: إلى القمة ٦١

الفصل الخامس: رياسته للوزارة..... ٦٢

الفصل السادس: كيف ترك زكريا محيي الدين السلطة..... ٦٩

الفصل السابع: محاولته الأخيرة لإنقاذ أرض مصر واقتصادها وابتعاده النهائي
عن الحكم في ١٩٨٦ ..... ٧٥

الباب الرابع: تصوراته الفكرية والاقتصادية ٨٥

الفصل الثامن: تصوراته الفكرية والاقتصادية ٨٦

الفصل التاسع: إسهاماته في العلاقات الخارجية..... ٩٥

الفصل العاشر: زكريا محيي الدين والإخوان المسلمون ١٠٠

هذا الكتاب

(١)

لا يكتمل الحديث عن تاريخ ثورة ١٩٥٢ وما بعدها بدون حديث مستقل عن عشرة من شخصياتها يأتي زكريا محي الدين ضمنهم بكل تأكيد، ومع هذا فإن الكتابة عن زكريا محيي الدين تبدو وكأنها صعبة للغاية، وقد يكون من أسباب هذه الصعوبة أنه لم يكتب عن نفسه، كما أنه لم يخض أبدًا في المناقشات والمجادلات، كما أنه لم يكن من الذين يستقطبون أصحاب الأقلام أو يصادقونهم، كما أنه بطبعه رجل كتوم، كذلك فقد كان علي الدوام من الذين يفضلون الاقتصاد في ميزانيات الإعلام والدعاية في كل مسئولية تولاها.. ومع هذا فإن كل هذه الأسباب الخمسة إذا ما لجأت (أنا أو غيري) إليها في تعليل صعوبة الكتابة تصبح أقرب في تصوري إلى العذر الذي يوصف بأنه أقبح من الذنب. ذلك أني أعتقد أن زكريا محيي الدين قد ترك من التصرفات والسياسات والاتجاهات ما هو كفيل بالكتابة عنه وبتكوين صورة دقيقة وشاملة إلى حد كبير عن توجهاته وقدراته وفكره، وليس من الصعب أبدًا الوصول إلى جوهر فكر هذا الرجل وإلي طبيعة توجهاته من خلال ما أنجز بل ومن خلال ما لم ينجز بل ربما كان هذا البحث أقرب منالًا وأدني فائدة من استنطاق الرجل نفسه، ذلك أن الأعمال بطبيعتها تتحدث بأعلي مما تتحدث الكلمات.

(٢)

وإذا كان من الممكن علينا أو لنا أن نختار أهم الأحداث قيمة في تاريخ زكريا محيي الدين السياسية فإننا نقول إن هذا الحدث هو حدث غير مشهور وغير ذي صيت رغم كل ما يدل عليه من نزاهته وأمانته و واقعيته و وطنيته وهو استقالته المسببة في ١٩٦٨ التي افترق فيها عن السلطة نهائيا ففي هذه الاستقالة المسببة، التي أحست النخبة بها وبما فيها رغم كتمانها، تبلورت كل معاني

التقييم للتجربة الناصرية واليوليوية التي كانت قد انتهت بهزيمة ١٩٦٧ ولم تحاول حتى أن تبدأ في معالجة الأسباب بجدية، ومن الحق أن نقول إن هذا الوضع لا يزال قائمًا حتى الآن، أما اعتذار زكريا محيي الدين عن خلافة عبد الناصر عقب الهزيمة فهو من وجهة النظر التاريخية لا يعدو أن يكون حدثًا ميكانيكيًا متوقعًا لا من قبيل رد الفعل الأقرب للتوقع فحسب ولكنه بالإضافة إلى هذا كان ولايزال من قبيل الانعكاس المعتاد للصورة عند مقابلة المرآة أو الانعكاس المعتاد للصوت عند مقابلة الحائط.

(٣)

ومع هذا فقد حفلت حياة زكريا محيي الدين السياسية بكثير من بؤر الاهتمام التي لم تتطور لتكوين مواقف درامية فاصلة تنسب فيها البطولة إليه هو لا إلى غيره وذلك من قبيل رياسته للوزارة، وإصرار قيادة القوات المسلحة في سبتمبر ١٩٦٦ على إقالته في مقابل توقفها عن الانقلاب على عبد الناصر، وقبل هذا من قبيل توليه مجابهة الإخوان في السجون ثم ما نُسب إليه من دور في محاربة حياتهم وأرزاقهم على الرغم من أن بدايات مجده في حرب فلسطين كانت بفضل تعاون الإخوان وعطائهم.

وهكذا تمثل التناقض الثوري والجماهيري والعقيدي كأبرز ما يكون في موقف زكريا محيي الدين من الإخوان المسلمين، وهو موقف جعل ثورة ١٩٥٢ تدور حول نفسها حتى الآن.

كذلك يمكن لي أن أكرر ما أقوله من أن استقالة زكريا محي الدين في ١٩٦٨ كانت بمثابة إعلان صريح لعجز الناصرية عن المضي للأمام، كما أن إقالته في ١٩٦٦ كانت إعلانًا لعجز الناصرية عن الانتصار على توجه القوات المسلحة، كما أن رفضه فكرة خلافة عبد الناصر (في ١٩٦٧) (وهو رفض ظاهري) كان إعلانًا عن عجز الناصرية عن الانتصار على أصداء الشيوعية وتنظيماتها.

(٤)

وفي ظني أن زكريا محيي الدين كان أكفأ رجال الثورة علي الإطلاق لا يشاركه في هذه المرتبة إلا عبد اللطيف البغدادي، وكان كلاهما بمثابة النموذج الأقرب إلى الشخصية المتكاملة المتزنة السوية الحريصة علي الرقي والتقدم والتحضر، وإن تمايز كل منهما في بعض الصفات عن الآخر بنسب

متقاربة أو مختلفة، أقول هذا عن دراسة للشخصيات وليس عن تحيز مسبق، ولهذا فإن تعاطفي مع زكريا محيي الدين لا ينطلق من عاطفة، وإن اكتنفته عوامل كثيرة من مسببات التعاطف أو دواعي الإعجاب أو دوافع التقدير فضلًا عما أحبه لنفسي وكتاباتي من الحديث بود وبتبجيل وباحترام.

وعندي أن الذي يدرس تاريخ ثورة يوليو ١٩٥٢ بتجرد لابد أن يعترف بتميز هذا الرجل، ولست أحب له ما شاع في الكتابات الصحفية التي صورته علي أنه بيريا، ولا أحب كذلك تصويره علي أنه لافورشيه، فهو عندي أفضل من هذين الرجلين ومن كثيرين مثلهما، وهو على الرغم مما يؤخذ عليه رجل مسئول قوي محترم، عاش حريصا علي أن ينجو من المثالب الشخصية ومن النقائض، وهو محب لوطنه، ولبلاده، ولشعبه، وقد استهدف في كثير من نشاطه خير مواطنيه وسعادتهم بأقصي ما استطاعه، كما كان ملتزما في عمله متمتعًا بأقصي ما يمكن من نزاهة الغرض، ونظافة اليد، وطهارة اللسان.

(٥)

حظيّ زكريا محيي الدين بقدر كبير جدا مما يسمي بالثبات الانفعالي، وقد كان هذا الثبات الانفعالي نادرًا بين أقرانه من زملائه الثوار، ولهذا السبب في المقام الاول ظهر تميز زكريا محيي الدين بين زملائه وإخوانه وأصبح قادرًا علي هذا التميز حتى بعد ابتعاده بإرادته عن السلطة.

ويكاد يكون من المتفق عليه أن أحدًا من الذين كتبوا مذكراتهم أو رؤيتهم لتاريخ مصر المعاصر لم يلتفت إلى مواقف زكريا محيي الدين بشيء من النظرة الفاحصة لكي يقدم بها حكما دقيقًا علي سلوكه السياسي بصفة عامة..

ومع أن حسن الحظ دفع زكريا محيي الدين إلى عدم التقلب في مسلكه العام علي مدي تاريخه السياسي فان الذين كتبوا عن هذه الفترة صمموا علي أن يخضعوا مواقفه هو لرؤيتهم هم ولتصوراتهم هم، بينما كان زكريا محيي الدين قد اتخذ قراراته بما يتفق مع رؤيته هو وفهمه ورغبته.

(٦)

تحقق نجاح زكريا محيي الدين في أغلب المهام والمسئوليات التى تولاها معتمدًا على قدراته والتزامه واجتهاده، ومع هذا الالتزام فإنه كان شجاعًا بقدر كبير وهو ما دفعه، كما ألمحنا من قبل،

إلى الابتعاد بإرادته حين أحس بعدم القدرة على التوافق مع سياسات تغلب عليها خداع الوطن والشعب وتأجيل مجابهة الحقبقة والواقع والهزيمة.

وليس من الغريب أن نقرأ كثيرًا في الهجوم عليه فلربما كان هذا من دلائل كفايته.

وليس من الغريب أيضا أن نراه وقد شهد له السياسيون القدامي من زعماء عصر الليبرالية (وفي مقدمتهم إبراهيم عبدالهادي) بحسن السلوك عند احتكاكه بهم في أثناء التحقيقات والمحاكمات المختلفة التي أجريت معهم عقب قيام الثورة.

(٧)

لكن من الطريف في أمر زكريا محيي الدين أن كثيرًا من المآخذ التي تؤخذ علي الثورة لاتنسب إلا إليه..

وفي مقدمة هذه المواقف موقف الثورة من الإخوان مع أنه لم يكن صاحب القرار في ١٩٥٣ او ١٩٥٤ وإنما كان المنفذ، ومع أنه لم يكن واضع استراتيجية استئصال الإخوان في ١٩٦٦ و١٩٦٥ وإنما كان بمثابة رئيس اللجنة وصاحب خاتم الاعتماد لسياسة الدولة اللا انسانية الناقلة لكاتلوج شمولي النزعة نفذ من قبل في دول أخرى مع الإسراف المصري (المتوقع و المجنون) في كل ماهو لا إنساني ولا ديني ولا إسلامي ولا وطني.

ويبدو أن هذه الصورة في توظيف التزامه قد تكررت كثيرًا حتى إني أستطيع أن أذكر منها للقارئ ثمانية أمثلة على الأقل:

● فحين كان الحديث عن مراكز القوي صورة من صور الحديث عن الجاهلية كتب ضياء الدين بيبرس مذكرات محمود الجيار وصور فيها زكريا محيي الدين على أنه نموذج أمثل لمراكز القوى..

● وحين تطور الحديث عن دولة المخابرات في اتجاهات خيالية سارعت كثير من الأقلام إلى الحديث عنه وعن دوره كمؤسس لدولة المخابرات، وفظائعها!!

● وحين نُشرت مذكرات الرئيس نجيب ثم ما وجد في أوراقه الخاصة مما يتعلق بالتحقيق مع ضباط المدفعية في ١٩٥٣ في كتاب ««نهاية ثورة يوليو» تصاعدت نغمة الحديث عن رجل الأمن

والمخابرات القوي في عهد الثورة، واستمرت نبرة الحديث عن دوره هذا بهذه النغمة القائلة بأنه كان نظيرًا مصريًا للسوفييتي «بيريا» رجل الأمن والمخابرات الروسية الصارم..

● وحين يُهاجم سامي شرف مدير مكتب عبد الناصر للمعلومات فإن معظم من يهاجمونه ينسبون إلى زكريا محيي الدين اكتشافه وترشيحه له للعمل مع عبد الناصر بعد اعترافه له بمعلومات مهمة في أثناء التحقيق مع ضباط المدفعية (١٩٥٣) وهكذا فإنهم يقفزون ويسندون إلى زكريا محيي الدين المسئولية لا عن اختيار سامي ولكن عن كل أفعال سامي شرف، ثم عن كل مانسب بالحق او بالباطل إلى سامي شرف وأمثال سامي شرف حتى ولو لم يكونوا قد فعلوه!!.

● بل إن البعض ينسبون إلى زكريا محيي الدين المسئولية عن كل ما فعله صلاح نصر في دولة المخابرات بعد ذلك، ومن الغريب أن تجد آخرين يروون أيضًا أن صلاح نصر لم يكن يرتاح إلى زكريا محيي الدين لأن صحافة العالم كانت تصور زكريا محيي الدين علي أنه رجل المخابرات الأول ولم يكن صلاح نصر يريد لأحد أن ينزع منه هذا الشرف أو أن يتقدم عليه فيه، ولهذا فقد شارك صلاح نصر (في عقيدة هؤلاء) علي نحو ما (!!!) في محاربة زكريا محيي الدين وهو رئيس للوزراء.

● وفي هذا الإطار يروج البعض أن قضية الإقطاع في كمشيش كانت تستهدف في الأساس محاربة زكريا محيي الدين نفسه بعد أن استطاع في مارس ١٩٦٦ أن يكشف (وهو رئيس للوزراء ووزير للداخلية) عن قضية الانحرافات في مكتب المشير.

● وعلى الرغم من أن منظمة الشباب لا تنتمي في أذهان التاريخ إلى زكريا محيي الدين فإنه هو «أبوها البيولوجي» الذي وجدت علي يديه قبل أن يتبناها علي صبري (ويربيها)،

● وليس من شك في أن كثيرين من الذين يتداولون الحديث عن تاريخ منظمة الشباب الحقيقي لا ينكرون ما له من الفضل في تكوينها.

وليست هذه الأمثلة كلها إلا نموذجا حيا للتحيز الواضح حين يراد لتاريخنا المعاصر أن يعلق أخطائه علي شماعة غير شماعة الرجل الأول الذي هو جمال عبد الناصر بالطبع.

(٨)

وليس أدل علي خطورة التحيزات الصارخة في الكتابات العابرة عن زكريا محيي الدين من ذلك اللغط الذي يثور من حين لآخر حول ترشيح الشائعات له رئيسا للجمهورية بعد وفاة عبد الناصر.

وليس من شك في أن الأهرام قد نشر مقالW1 لزكريا ينعي به عبد الناصر فالمقال موجود بالفعل علي صفحات الأهرام.

وليس من شك في أن الأهرام قد أبرز هذا المقال بالذات..

ولكن هل يستطيع المحلل المنصف أن يزعم أن هذا الفعل كان مناورة من زكريا محيي الدين نفسه؟.. بالقطع لا،

بل إن العارفين بحقيقة الأوضاع والشخصيات اللاعبة علي مسرح الأحداث في مثل هذا الموقف يكادون يتنبئون بدون جهد أن الرجل قد استجاب لمثل هذا الطلب تحت ضغط، وربما قال له الأهرام إن كل أعضاء مجلس القيادة السابقين قد كتبوا بالفعل مقالاتهم ولم يبق إلا هو!!

وهكذا كان علي زكريا محيي الدين أن يكتب، وهكذا كتب...

أما ماحدث قبل ذلك و بعد ذلك من إبراز للمقال «الوحيد» ثم من تأويل لهذا الإبراز، ثم من نتائج مختلفة بنيت علي هذه المقدمات فكلها أمور قد تخرج بالتأكيد عن مسئولية زكريا محيي الدين وعن رغبته بالفعل !

(٩)

ومع أن زكريا محيي الدين لم يترك لنا من المذكرات ما يسمح لنا بأن ننقل آراء محددة له في معرض الحديث عن كثير من الأمور التي شارك فيها وليس آخرها طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية.. فإن من حسن الحظ أن كثيرًا من الأقوال في الكتابات المتاحة (لحمروش وعبد الله إمام وغيرهما) تنسب إليه روايات و تفسيرات معينة، وهي في الأغلب الأعم منطقية.

(١٠)

لست أحب أن أستبق الزمن ولا الصفحات فاشير إلى أن في هذا الكتاب المختصر كثيرًا من الرؤي الاصيلة التي لم أعرضها بهذا الوضوح من قبل، كما أن فيه كثيرًا من التحقيقات المهمة والاستعراضات الموسعة والزوايا الكاشفة.

وقد اضطرني الزمن إلى اختصار كثير مما في هذا الكتاب من نصوص الرواية والاستشهاد، وقد فعلت هذا مضطرًا، وسو ف يلحظ القارئ قفزات رشيقة في السياق تدل علي هذا لكني حرصت على ألا أجور على فكرة أو حقيقة وأن أفتح البا ب واسعًا لقراءة الكثير في مصادره الأصلية.

وقد اتبعت في ترتيب هذا الكتاب منهجًا جديدًا من «**الاسترسال المبوب والتفريع المرتب**» كنت قد بدأت مؤخرًا اللجوء إليه في كتابي عن محمد محمود وهو منهج أرجو له أن يحوز الوصف بأنه منهج مميز وجميل يتسق مع هاتين الشخصيتين تمامًا ويتوافق أيضًا مع عصرنا الذكي اللاهث كما يتوافق ثالثا مع ظروفي القاسية في محنتي الحالة الممتدة التي أرجو الله أن يجعلها في ميزان حسناتي، وأن يثبتني فيها على الحق وأن يحسن ختامي.

(١١)

بقي أن أشير إلى أن حياة زكريا محيي الدين وشخصيته قد تناولتها كتابات ارتبطت بنشر المذكرات وكان من أهمها كتابات الأستاذين عادل حمودة و ضياء الدين بيبرس عن قضية ضباط المدفعية وعن أسرار حكومة يوليو ومذكرات محمود الجيار،

ثم كتب الأستاذ عادل حمودة عدة مقالات في روز اليوسف عن زكريا محيي الدين (مايو ١٩٩٣) بعنوان رجل يوليو الصامت،

وقد تجدد الاهتمام بدور زكريا محيي الدين وتاريخه مع نشر الأستاذ عبد الله إمام ١٩٩٧ لحوار مطول معه على مدى ثلاث حلقات في جريدة العربي في ٣١ مارس و٧ إبريل و١٤ إبريل.

وفيما بعد نشر جريدة العربي لحوارات عبد الله إمام معه نشرت جريدة الوفد مقالًا مهمًا للدكتور محمود جامع اتهمه فيه صراحة بقتل ٢١ من الإخوان المسلمين في مذبحة أول يونيو ١٩٥٧،

(١٢)

وبعد سنوات طويلة من البعد التام عن الأضواء نشر الشاعر فاروق جويدة حوارًا أجراه معه في سلسلة مقالاته (ثم كتابه) مَنْ يكتب تاريخ مصر.

وعقب وفاته مباشرة نشر الدكتور الجوادي (صاحب هذا الكتاب) دراسة مطولة عنه في جريدة التحرير كانت من أوفى ما كتب عنه إذ لم تقف عند زاوية واحدة أو اثنتين وانما تناولت حياته ومسيرته من زوايا عديدة.

وفي عهد الانقلاب نشر الأستاذ مصباح قطب في المصري اليوم حوارًا أجراه مع ابنه محمد، ومدير مكتبه السيد سمير مصلح.

(١٤)

وإني لأرجو للقارئ أن يسعد بهذا الكتاب كما سعدت، وأن يسعد بقراءاته علي نحو ما سعدت بكتابته وإن كانت سعادتي لم تتحقق إلا ممتزجة بالمعاناة، وأن يستمتع بقراءة ما يحتويه علي نحو ما سبقته أنا إلى هذا الاستمتاع الذي لاشك فيه.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يذهب عني ما أشكو من ألم ووصب وقلق، وأن يحسن ختامي، وأن يجعل خير عمري آخره، وخير عملي خواتمه، وخير أيامي يوم ألقاه.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يمتعني بسمعي وبصري وقوتي ما حييت، وأن يحفظ علي عقلي وذاكرتي، وأن يجعل كل ذلك الوارث مني.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يهديني سواء السبيل، وأن يرزقني العفاف والغني، والبر والتقي، والفضل و الهدي، والسعد والرضا، وأن ينعم علي بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعينني علي نفسي، وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن يوفقني لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يمكنني من القيام بحق شكره وحمده وعبادته، فهو وحده الذي منحني العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول، وهو جلّ جلاله الذي هداني، ووفقني، وأكرمني، ونعّمني، وحبب فيه خلقه، وهو وحده القادر علي أن يتجاوز عن سيئاتي وهي بالطبع وبالتأكيد كثيرة ومتواترة ومتنامية، فله سبحانه وتعالي وحده الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د. محمد الجوادي

الباب الأول

زكريا في رحلة الحياة

الفصل الأول

حياته وشخصيته

(١٤)

ولد زكريا محيي الدين في ١٩١٨ في كفر شكر، و كانت تابعة لمديرية الدقهلية أما الآن فهى مدينة عاصمة لأحد مراكز محافظة القليوبية.

تلقى تعليمه الأولي في أحد كتاتيب قريته، ثم انتقل بعدها لمدرسة العباسية الابتدائية، ومنها إلى مدرسة فؤاد الأول الثانوية.

التحق بالمدرسة الحربية في ٦ أكتوبر عام ١٩٣٦ وتخرج فيها برتبة ملازم ثاني في ٦ فبراير ١٩٣٨، في الدفعة التي ضمت زميليه أنور السادات وحسين الشافعي

بدا خدمته العسكرية في كتيبة بنادق المشاة في الأسكندرية ،و انتقل إلى منقباد في ١٩٣٩ والتقي هناك بجمال عبد الناصر ثم إلى السودان في العام ١٩٤٠ والتقي هناك بجمال عبد الناصر (مرة أخرى) و بعبد الحكيم عامر.

تخرج في كلية أركان الحرب المصرية (١٩٤٨) في الدفعة التي ضمت زملائه صلاح سالم (أول الدفعة) وعبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر،

وهكذا اكتملت له العلاقات المباشرة والحميمية مع هؤلاء الأقطاب من زملائه من خلال الزمالة في الكلية الحربية أو كلية أركان الحرب أو الخدمة الميدانية.

شارك زكريا محيي الدين في حرب فلسطين وكان من ضباطها المكرمين ، وقد صورته الادبيات المنحازة له على أنه أبلى بلاء حسنا في المجدل وعراق وسويدان و الفالوجا ودير سنيد وبيت جبريل

كما صورته ومعه صلاح سالم مسئولين عن تنفيذ مهمة الاتصال بالقوة المحاصرة في الفالوجا والتي كان جمال عبد الناصر، كما نعرف، من ضباطها.

فيما بعد بعد انتهاء حرب ١٩٤٨ عاد زكريا محيي الدين للقاهرة فعمل مدرسا في الكلية الحربية ومدرسة المشاة حتى قامت ثورة ١٩٥٢

(١٥)

وهذا هو ما ورد في حديث زكريا محيي الدين نفسه عن هذه الفترة لعبد الله إمام في جريدة العربي (١٩٩٧):

«أنا تخرجت من الكلية الحربية عام ١٩٣٨، وكان جمال معي في الكلية ولكني لم أتعرف عليه لقد تخرج عام ١٩٣٩ بعدي بثلاثة أشهر (الصواب أن عبد الناصر تخرج بعده بأشهر في الدفعة التالية لدفعته مباشرة، في أغسطس ١٩٣٨ حيث كان العام الواحد يشهد تخرج أكثر من دفعة بل إن العام التالي لتخرجهما وهو ١٩٣٩ شهد تخرج ثلاث دفعات) والتحقت أنا بكتيبة بينما التحق هو بكتيبة أخري، وانضمت الكتيبتان وعسكرتا في محطة منقباد العسكرية ومن خلال وجودنا في منقباد سنة ونصف سنة تعارفنا ونشأت بيننا صداقة، والغريب أنني اخترت وهو اختير أيضا من بين كتائب كثيرة، لتدعيم كتيبة في السودان، فسافرنا في القطار معا من الإسكندرية. وأمضينا وقتا في السودان، أنا تركت السودان، ورشحت للكلية الحربية، وكانت هناك مراسلات بيني وبينه.

وفي نهاية مدتي رشحته ليشغل محلي لأن النظام في الكلية كان يسمح بأن يرشح الشخص مَنْ يحل مكانه وجاء هو وظل مدة الخدمة في الكلية الحربية ثلاث سنوات.. وأنا خدمت في السويس ثم في ألماظة أثناء وجوده في الكلية الحربية وكنا نلتقي»

(١٦)

صنف زكريا محيي الدين في كتابات اليسار كواحد من ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوامن أبناء العمد الميسورين في قراهم [الآخران هما عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادي] ولم تقتصر دلالة هذا، عندهم وعند غيرهم، على أنه كان من الأثرياء أو الميسورين ولكن هذا الوضع المتميز في حالة زكريا محيي الدين صبغ سلوكه بنوع من تقدير المسئولية والإحساس بها.

في العادة فإن مثل هذا السلوك ينتج إحدي صورتين شائعتين لتكوين الضابط ابن العمدة الذي قد يحس تجاه مجتمعه بالمسئولية أكثر من إحساسه بالرغبة في الاستمتاع بالنفوذ الذي توفر له من خلال هذين الانتماءين، وقد يختار الصورة الأخري فيفضل لذة الاستمتاع علي مجد الالتزام، وقد كان زكريا محيي الدين (وبكل ما يؤخذ عليه)من النوع الاول الذي يؤثر المسئولية على الاستمتاع.

وقد كان ابنه محمد معتزا بان «والده كان يسيطر على رغباته بمنتهى الحسم ولا يهزمه متاع الدنيا. علي حين ان المشير عامر كان محبا للحياة ربما بأكثر مما يحتمله منصبه الكبير».

(١٧)

ظل زكريا محيي الدين محيي الذين (والألم في قلبه) يظهر الاعتزاز بدوره في الثورة حتى إنه قال لعبد الله امام:

«أنا أعتز بانتسابي لهذه الثورة، وأحمد الله أن أعطاني الفرصة للإسهام فيها»

«عندما أذكر ثورة ٢٣ يوليو، أؤكد دائما أنها تثبت حيوية هذا الشعب وأنه رغم الظلام الذي يحيط به فترات في حياته فإنه يستطيع أن يفجر الطاقات المخزونة فيه إذا أتيحت له الظروف التاريخية المناسبة. لقد حققت الثورة الكثير وكان يمكن أن تحقق أكثر.

«كانت لديها فرصة فريدة بعد أن آمن بها الشعب كله وأبدي استعداده للبذل بلا حدود عن قناعة، ودون توجيه ».

(١٨)

فسر زكريا محيي الدين ما عرف من أنه لم يهتم بتسجيل ذكرياته ولا مقابلاته فقال:

«كنت أركز على عملي، لم يكن لديّ الوقت للتفكير في الكتابة أو تسجيل الوقائع، ربما كان لدي غيري الفرصة لتدوين الأحداث.وهذا ضروري لمن يريد أن يكتب حتى يعتمد على حقائق. (وليس) الاستنتاجات والمسائل العاطفية، وأن يحاول أن يدافع عن مواقفه، وعن نفسه..»

«كان يمكن أن يصدر لي كتاب.. ولكن ذلك لم يكن من طبعي فقد كنت أؤدي الواجب وتؤلمني الناحية الإعلامية.. قد تري أنه أمر غير طبيعي.. ولكنها الحقيقة وهي أيضا جزء من مكونات شخصيتي».

«وفي أثناء خدمتي ١٦ سنة، اختلفت طبعا.. كانت هناك أراء متباينة، وهذا طبيعي، وكل هذه المسائل أصبحت معروفة.. وحصيلتها النهائية مانعيش فيه الآن »

.«كان يمكن أيضا أن يظهر كل ما أقوله علي أنه دفاع عن النفس، وتبرير لأوضاع معينة وأنا لا أحب أن أدخل في هذا المجال».

(١٩)

أنصفه المستشار محمد عصام الدين حسونة وزير العدل في وزارتـه في مذكراته فقال ملخصًا صفاته:

«.. كان زكريا محيي الدين رجلًا ذكيًا، حازما، لا تهمه الشعارات بقدر ما تهمه الحلول الواقعية للمشاكل. كان ذا نزعة عملية يقف – أيدلوجيا – في الوسط أقرب إلى اليمين. وكان في مجلس الوزراء.. يعتمد في اتخاذ القرارات على لجان المجلس المتخصصة.. فإذا اتخذت اللجنة المتخصصة – بالاتفاق معه – قرارًا عرضه علي المجلس طالبًا إقراره.. وحين كنت أعترض على هذا الأسلوب.. راجيًا أن تتاح لمجلس الوزراء – مكتملًا – أن يناقش الموضوعات التي اتخذت فيها اللجان قراراتها قبل أن يوافق علي تلك القرارات لم يكن يبدي ترحيبًا برأيي».

(٢٠)

روي المستشار محمد عصام الدين حسونة بعض رأي عبد الناصر في زكريا محيي الدين فقال:

« طلبت – ذات مرة – أثناء حكومة زكريا محيي الدين مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر وحين استقبلني في منزله.. سألني عن العمل في مجلس الوزراء، فقصصت عليه أسلوب السيد زكريا محيي الدين في إدارة المجلس.. وعدم اتفاقي معه في هذا الأسلوب.. فعلق بقوله: «أنا عارف أسلوب زكريا محيي الدين.. زكريا محيي الدين تنقصه الشعبية..»

(٢١)

ولك أن تقول إن وصف عبد الناصر لزكريا في حديثه لعصام حسونة لم يكن وصفًا لزكريا فحسب ولكنه كان تعبيرًا عن امتزاج وصفين هما وصف زكريا محيي الدين الحقيقي والوصف الذي كان عبد الناصر يتمناه له..

لعلي بهذا التحليل آخذ بيد القارئ إلى حقيقة مهمة، وهى أن الشعبية في بلادنا متاحة حتى لمن لا يحرصون عليها من أمثال زكريا محيي الدين، ذلك أن شعبنا يتمتع بالقدرة علي الإحساس بمن يحسون به بطريقة ما، وهو لايبخل بالحب على هؤلاء حتى ولو لم يتقربوا إليه بأي نوع من أنواع الديماجوجيات المعروفة.

ولنأخذ علي سبيل المثال حب الشعب المصري للمشير الجمسي علي الرغم من عسكريته الصارمه وتجهمه الدائم..

هكذا يمكن لنا أن نتصور حقيقة مهمة وهي أن الشعب لم يكن يبخل علي زكريا محيي الدين بالحب لو أن اسمه طرح عليه في استفتاء حقيقي أو في ظرف طبيعي يكون للشعب فيه الحق في أن يصدر مشاعره تجاهه.

(٢٢)

سجل كتاب خالد محيي الدين «والآن أتكلم» رأيه المنصف في ابن عمه فكرر ما هو شائع الآن من وصف. وهذا وصف من الأوصاف المفضلة عن زكريا في الأدبيات السياسية:

«أما زكريا محيي الدين فهو رجل متزن، هاديء مرتب سواء في حياته الخاصة أو العامة، منظم في بيته وفي حياته الخاصة وفي عمله، إنه النموذج المطلوب لرجل الأمن الناجح، وزكريا لا يتخذ موقفًا ولا يبدي رأيًا إلا إذا جمع معلومات وبيانات من مختلف الجهات، ومرة أخرى تتفق هذه الميزة مع متطلبات عمل رجل الأمن»

«وهو رجل كفء ونزيه، ولا يجامل أحدا، وقد حقق نجاحات كبيرة في كل عمل تولاه، ولكنه تصادم مع عبد الناصر بعد أن أصبح رئيسا للوزراء لأنه كان من أنصار المشروع الخاص، ومن أصحاب الرأي القائل بأن الطبقة الوسطي هي الطبقة الأكثر أهمية والأكثر قدرة علي البناء ولهذا

رفض أن يلقي العبء على الطبقة الوسطي، واختلف مع عبد الناصر. ويمكن القول بأن زكريا محيي الدين هو ممثل الطبقة الوسطي في هذه المجموعة» .

«وفي البداية كان زكريا محيي الدين ضد الديمقراطية، لكنه عاد وبعد التجربة الطويلة إلى الاقناع بالديمقراطية..

«وزكريا رجل لا يعرف المحسوبية، ولا يقبلها»

«وهو رجل إذا وعد يفي بوعده مهما كان الثمن»

(٢٣)

تحدث الأستاذ محمد جلال كشك في كتابه «كلمتي للمغفلين» عن زكريا محيي الدين بأقسي وأعذب وأعجب عبارة يمكن أن تقال في حق رجل مثله فقال:

«أما زكريا محيي الدين فهو الرجل اللغز من البداية للنهاية، وهو علي أية حال المرشح المفضل للإشاعات، كرجل التعاون مع الأمريكيين..»

«ودون اهتمام بمدي جدية هذه الإشاعات، فهو بالتأكيد الرجل الذي لم يثق لحظة واحدة في عبد الناصر، ومن ثم سهل عليه التعامل معه»

«وكان رأيه وسلوكه: الصبر علي الرئيس إلى أن يشنق نفسه.. مع الحرص على البقاء إلى جانبه حتى تحين هذه اللحظة فيساعده على عقد الحبل.. ومن ثم فلا معارضه علي الإطلاق».

«وقد نجح زكريا محيي الدين في البقاء حتى عام ١٩٦٧ عندما شنقه عبد الناصر بتعيينه خليفة لشئون العار والهزيمة، فتغدي به قبل أن يتعشي هو به.. ثم منعه من التوجه للإذاعة لشرح موقفه، حتى ضربت الجماهير في الشارع كل رجل يشبه زكريا محيي الدين!..»

« وتبين أن البكباشي صُح (جلال كشك يقصد أنور السادات) هو الأطول نفسًا وأنه كان ينفذ سياسة زكريا محيي الدين ولكن ببراعة أكثر، فلم يحط نفسه مثلما فعل زكريا محيي الدين بسمعة نزاهة وقوة شخصية وطهارة السلوك، وكلها صفات تخيف الحاكم المتوجس من المنافسين».

(٢٤)

وهذا رأي عابر لكنه معبر ومهم لأحد أهم الضباط الأحرار وهو وحيد جودة رمضان:

«ولا شك أن عبد الناصر استوعب ما جاء فى كتاب الأمير لـــ«ميكيافيللى» وألم بما فيه جيدًا، بدليل أنه تخلص من كل أصدقائه إلا الماكرين منهم، وأشهرهم السادات، وزكريا محيى الدين»

(٢٥)

ونأتي إلى بعض ما كتبه الأستاذ عادل حمودة من مقالات في روز اليوسف عن زكريا محيي الدين (مايو ١٩٩٣) بعنوان رجل يوليو الصامت، فقد ضمنها مجموعة من المعلومات التي لم يذكر مصدرها، ومن هذه المعلومات أن زكريا محيي الدين لم يكن موافقًا على إعدام الشهيد سيد قطب في قضية تنظيم الإخوان (١٩٦٥-١٩٦٦)

كذلك ذكر حمودة أن زكريا محيي الدين وضع إجراءات للحد من الإنفاق علي الإعلام والأمن وعمليات المخابرات وأن هذا أدي إلى أن يختلف معه الرئيس جمال عبد الناصر

(٢٦)

يستطيع القارئ أن يبني على الأفكارالتي قدمناها (في رشاقة المتعجل)عن خلفياته السياسية والاجتماعية بعض تصوره الكامل لشخصية زكريا محيي الدين.

وفي المجمل فإن زكريا محيي الدين عاش ملتزما مستورًا (كما يقول المصريون) بعيدًا عن الضجة والنزاعات ، وقد ترددت مبالغات كثيرة حول حجم ثروته دون أن تتطرق إلى طهارة يده، وإنما هى تتحدث عن نجاحه في استثماره لنشاطه في مزارع الفواكه أو مزارع الدواجن، وقد حماه من الأراجيف أنه كان واعيًا جدًا لأهمية الطهارة، ولأهمية أن يظل دائمًا محتفظًا بالمكانة التي تصوره قومه فيها، ولهذا السبب لم يجد حرجًا في أحاديثه القليلة المنشورة في أن يذكر بعض متاعبه الاقتصادية الناجمة عن تضارب سياسات الحكومة فيما يتعلق بمزارع الدواجن، و لم يجد حرجًا

أيضًا في أن يذكر أنه باع نصف الأرض الخاصة ببيته في الدقي (ألفي متر) لكي يتمكن من تغطية نفقات معيشته وأنه اشترط على المشتري ألا يفتح شبابيكه على الناحية التي فيها الفيلا الخاصة به، كما ذكر أنه كان يمتلك خمسة وثلاثين فدانًا من الأراضي الزراعية آلت إليه بالميراث وأنها نقصت ولم تزد .

وهذه فقرة مما ذكره زكريا محي الدين في حديثه لعبد الله إمام في جريدة العربي (١٩٩٧):

«أنا أحمد الله علي أنني بطبيعتي، في حياتي محدود، أعيش علي قدر إيرادي، وإلا فكيف أطلب من الاقتصاد الوطني أن يعيش علي « قد لحافه ». ولقد كنت كذلك قبل الثورة، ليس لأنني أكثر ثراء من غيري، لأن عبد الحكيم مثلا ابن عمدة، ومع ذلك كانت معي نقود ولم يكن معهم، لأنني أعيش وفقًا لقدراتي، ولا أحاول أن أتباهي، وحتي الآن أعيش كذلك».

(٢٧)

لخص سمير مصلح ، الذي عمل مديرًا لمكتب زكريا محيي الدين، لمدة خمس سنوات من ١٩٦٣ وحتى ١٩٦٨ نظامه اليومي فقال إنه « كان يبدأ اليوم فجرا ويواظب على الصلوات وكنت أترك له ليلا حقيبة ضخمة بالبوستة فيردها إلىّ فى السادسة والنصف صباحا، وقد أعطى تأشيرة على كل ورقة، وكان الوزراء يعملون حتى العاشرة مساء كل ليلة.

وقد فصل سمير مصلح «توزيعة» المصاريف السرية في عهد زكريا:

«كان مخصصًا لنا فى رئاسة الوزارة ١٥٠ جنيها كمصاريف سرية شهريًا، كنت أنا آخد ١٥ ودسوقى عرفة، سكرتيره الخاص ٩، والسواقين كل واحد ٤ جنيهات والباقى للبرقيات والتعازى والتلغرافات وكله بفواتير ومستندات صرف».

(٢٧)

ظل زكريا محيي الدين كذلك فخورًا بأنه تربي تربية ريفية دينية و بأنه ظل حريصا على الصلاة.

كما ظل زكريا محيي الدين فخورًا (!!) ببعده عن الحزبية في شبابه إلا ما كان من اشتراكه في المظاهرات الجماهيرية العامة:

«لم أشترك في أي نشاط أو أحزاب سياسية قبل الثورة، إذا استثنينا التظاهرات التي كنا نقوم بها ونحن طلبة في المدرسة الثانوية ، مع الناس كلهم، وكانت تعبر عن حس وطني ولم تكن تعبيرًا حزبيًا. لذلك لم أشارك في الحياة الحزبية».

«لقد دخلت الجيش. وظللت أتابع الأحداث السياسية ولكني لم أشترك فيها.».

وفي ميدان النشاط الرياضي رأس زكريا محيي الدين الاتحاد المصري للتجديف.

كما كان يمارس رياضتي التنس والصيد، وكان يزامل عبد الحكيم وحسين الشافعي وكمال الدين حسين في الفروسية.

وعلى مستوى العلاقات بالجاليات والمجتمع الأجنبي كان رئيسًا لرابطة الصداقة المصرية اليونانية وكان زكريا محيي الدين يتمتع بتقدير تقليدي من الدول ذات العلاقة الوثيقة بمصر وقد حصل على ١٨ وسامًا فى حياته

(٢٨)

وصفه ابنه محمد بأنه كان رجل دولة بكل معانى الكلمة لا يعرف سوى النجاح. وبأنه دقيق. لا يراهن على الحظ أو الصدف. وبأنه حاسم. وبأنه لا يمكن أن يفكر فى مكسب شخصى:

«وكان يكره العشوائية والعشوائيات ومن هنا قيل عنه خطأ إنه قام بترحيل الصعايدة من القاهرة.

«والدى كان ضد ترحيل الأجانب عمال على بطال فقد كان يرى فى الكثير منهم إضافة مهمة للبلد)، ويتعين إطلاق العنان للمبادرات الخاصة»

ولعل كل هذا الذي أشرنا إليه من كلمات دالة على أخلاق وقدرات كان قمينا بأن يكّون لزكريا محيي الدين في الوجدانين الشعبي والعسكري صورة نموذجية جيدة كرجل دولة مسئول وقادر، ربما لا يحوز الحب لكنه يحتفظ بحدود كبيرة من الاحترام الواجب والمستحق .

(٢٩)

وقد قدم محمد زكريا (بعد ما وصل هو نفسه إلى السن الذهبية) وصفًا لصمت أبيه بأنه كان متعمدًا كما كانت فيه مسحة من التعالي المطاوب:

«صمت والدى متعدد فمنه ما هو التزام بكتم أسرار عرفها كمدير للمخابرات العامة والحربية وكوزير للداخلية مرتين، ومنه ما هو كراهة للثرثرة»

«وقد رأيته كثيرًا يشاهد مَنْ يتحدث عن ذكرياته أو مواقفه، فيقول: ما هذه التفاهة.. أين الموضوع؟.»

«صمته منه أيضًا ما هو حزن على ما آل إليه حال مصر فى ١٩٦٧ وعلى الأخطاء الفادحة التى وقعت»

(٣٠)

ومع هذا فقد حرص محمد زكريا على أن يشير إلى أن والده أعطى محمد حسنين هيكل وغيره ما ساعدهم على تأليف كتبهم عن ١٩٦٧ وما قبلها وما بعدها:

«لكنه لم يسكت تماما فقد أعطى الأستاذ هيكل فى عدة مقابلات ما يريد من معلومات ليكتب كتابه «الانفجار».

«واستقبل أنتونى ناتنج، وزير الدولة البريطانى آنذاك، وساعده فى كتابه «ناصر»

«واستقبل باحثا أجنبيًا مهما،

«ومنح الدكتور يونان لبيب معلومات توثق للفترة»

«وقبل على مضض (بسبب طلب من الدكتور يونان) إجراء مقابلة مع فاروق جويدة،

«وكان أبى يكره اللقاءات الصحفية»

الفصل الثاني

زكريا محيي الدين بين أنداده

(٣١)

أبدأ بالقول بأني أعتقد أننا إذا أردنا إدراك المزيد من عناصر القدرة علي فهم وتحليل شخصية زكريا محيي الدين ودوره السياسي فلا بد لنا من مقارنة وتأمل في علاقته بأقرانه في مجلس الثورة

ولنتأمل علي سبيل النمذجة علاقته بكل من السادات والبغدادي وعبد الحكيم عامر وهم أبرز ثلاثة توازوا معه في مسئوليات كبيرة.

ولنبدأ بأنور السادات علي سبيل المثال كشخصية كان يفترض أن تكون منافسة أو موازية،

ومن الحق أن نذكر أنه لم تنشأ علي ارض الواقع مساحات تنافس مباشر بين الرجلين في أي مجال من المجالات، ولكن هذا لاينفي أن اختلافهما المحتمل كان يعكس كثيرًا من التناقضات داخل مجموعة صناع القرار في مصر، وسنأخذ من بعض المظاهر المهمة ما يساعد على فهم كثير من مجريات الأمور في تاريخنا المعاصر.

(٣٢)

كان تقدير الرجلين زكريا محيي الدين والسادات لعناصر القوة والضعف في الأشخاص مختلفا تمام الاختلاف.

وكان هذا بالطبع يشمل كثيرًا من الأشخاص.

ولكني أحب في كثير من الأحيان أن أضرب مثلًا بموقف كليهما من الدكتور أحمد خليفة، فقد كان الرأي فيما يبدو قد استقر على استقطابه للعمل الوزاري بدلا من بقائه حرًا تحت القبة كعضو في البرلمان يهاجم سياسات الحكومة وإن كان هذا الهجوم يصدر عنه من منطلق الولاء للثورة نفسها..

وهكذا كان لابد من البحث لأحمد خليفة عن منصب في الحكومة، وبينما كان السادات بحس سياسي وجماهيري يحبذ تولي هذا الرجل لوزارة العدل.. فقد كان زكريا محيي الدين بحس تنفيذي يراه أصلح لوزارة الشئون الاجتماعية،

وقد روي الدكتور أحمد خليفة نفسه في كتابه «الرأي والرأي الآخر» قصة ترشيح الرجلين له وزيرًا لوازرتين مختلفتين، ونحن نجد نموذجًا بارزًا للفارق بين عقليتي أنور السادات وزكريا محيي الدين، فأنور السادات حريص على إظهار جهد (أي جهد) في إصلاح الفوضي التشريعية، وزكريا مؤمن بالحرص على إظهار العناية (أي عناية) بالعدل الاجتماعي أكثر من ذلك!!

يقول الدكتور أحمد خليفة في كتابه « الرأي والرأي الآخر»:

«إلا أنني أذكر أنه في لقاء لي مع أنور السادات بعد ذلك بأسابيع أنه أسّر إليّ بقوله: وأنا رشحتك وزيرا للعدل لأنك رجل قانون والثورة في حاجة إلى من يضع حدًا للفوضي التشريعية التي نعيشها، ولكن زكريا محيي الدين صمم وقال: أنا أعلم بأن فلانا يفضل الشئون الاجتماعية وأنه ترك القضاء من أجل البحث الاجتماعي».

(٣٣)

ومع هذا فقد كان هذان الرجلان علي الرغم من كل ما قد أثير عن اختلافهما [وبخاصة في الروايات والأحاديث التي نشرت واستشرت بعد وفاة السادات] قادرين على الالتقاء والتفاهم والحوار وإنهاء أي خلاف في سرعة بالغة، ولعل المثل الواضح على ذلك هو موقف زكريا محيي الدين وهو وزير الداخلية من الاستجابة لطلب [أو نصيحة] أنور السادات باسترضاء أعضاء

مجلس الأمة حين وقعت الحادثة المشهورة والتي أساء فيها أحد ضباط الشرطة معاملة الاعضاء البرلمانيين حين كانوا متوجهين إلى حفل عام سيخطب فيه الرئيس عبد الناصر .

(٣٤)

وقد أورد محمد الطويل هذه الرواية العارضة في ثنايا كتابه «لعبة الأمم» حيث يقول:

«.. ففي عيد العمال أول مايو (١٩٦٦)، ذهب أعضاء المجلس إلى المحلة الكبري لحضور الاحتفال الذي سيحضره رئيس الجمهورية في ذلك الحين وهو عبد الناصر. وقد استقل الأعضاء أربعة أتوبيسات لهذا الغرض. ونزلوا في استراحة مصانع المحلة الكبري، ليتناولوا الغداء ثم ذهبوا إلى السرادق المقام للاحتفال، قبل حضور عبد الناصر بعشر دقائق، إلا أن أحد رجال الشرطة رفض دخولهم، واعتبرهم قد تأخروا، وكان لا بد من حضورهم مبكرًا عن ذلك».

«وحدثت مشادة بين رجال الشرطة وبعض الأعضاء، وبالطبع فهي مشادة كلامية، إلا أن قائد حرس مجلس الشعب المرافق للأعضاء نجح في إقناع مسئولي الأمن بالسرادق بدخول الأعضاء. حيث إن عددهم (٣٦٠) عضوًا، فما هو الموقف إذا خلت أماكنهم أثناء حضور رئيس الجمهورية؟

«وربما يفسر هذا الموقف سياسيًا تفسيرًا سيئًا، وهنا اقتنع مسئولو الأمن بالسرادق وسمحوا للأعضاء بالدخول والجلوس في أماكنهم. وقد ترك هذا الموقف أثرًا سيئا في نفوس الأعضاء»،

«وكان رئيس الحكومة حينذاك زكريا محيي الدين وهو من المقربين لرئيس الجمهورية، و(له) مسئوليته السابقة عن شئون الأمن الداخلي، وهو من أقوي رجال الثورة حينذاك، إلا أن السادات بصفته رئيسًا لمجلس الأمة قام باستدعاء(!!) زكريا محيي الدين وطلب منه استرضاء الأعضاء وتهدئة ثائرتهم والاعتذار بالنيابة عن الشرطة في مواجهة الموقف الذي استشعر فيه الأعضاء المساس بكرامتهم».

« وبالفعل حضر زكريا محيي الدين إلى مجلس الأمة، وألقي بيانًا محاولا فيه تقديم عذر مقبول للأعضاء حول تصرفات بعض رجال الأمن، ومحاولا الاعتذار ضمنيًا عن هذا الموقف، ووعد بالتحقيق فيه لينال مسببوه عقابًا مقبولا ».

(٣٥)

ولا يزال الحديث عن علاقة زكريا محيي الدين بالسادات يتطلب القاء الضوء علي زاوية أخري، ففيما بعد وفاة السادات نشر حسن طلعت مذكراته « في خدمة الأمن السياسي » وهو واحد من الذين أضيروا بسبب أحداث ١٥ مايو ١٩٧١، وقد نشرتها دار المستقبل العربي التي ارتبط اسمها بالأستاذ محمد فائق أحد أقطاب ١٥ مايو، وفي هذه المذكرات تناول حسن طلعت علاقة زكريا محيي الدين بأنور السادات في أكثر من موضع، وكان حريصا علي أن يؤكد ويكرر مايرويه من أن زكريا محيي الدين كان مهتما بالإكثار من الحديث عن انتماء السادات إلى الحرس الحديدي منذ الأيام الأولي للثورة، ويتخذ حسن طلعت هذا الموقف قاعدة لتفسير حرص السادات علي الانتقام من زكريا محيي الدين، وقد تكون هذه الرؤية تعبيرًا عن مبالغة واضحة من حسن طلعت ولكنها جديرة بالتأمل علي كل حال .

يقول اللواء حسن طلعت:

«وقد قرأت أخيرًا في إحدي المجلات أن الرئيس السابق أنور السادات كان من بين أفراد الحرس الحديدي وقد ذكرتني هذه المقالات بواقعة حدثت بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو بفترة قصيرة «.

«وتفصيلها أن عبد السلام داود الصحفي بدار أخبار اليوم وسامي الليثي الصحفي بدار الهلال، وكلاهما من أقاربي، كانا عند قيام الثورة في مقتبل شبابهما وكانا يمثلان صحفهما لدي مجلس قيادة الثورة الأول ممثلا للأخبار، والثاني ممثلا لروز اليوسف»

«وفي أحد الأيام أوعز لهما السيد زكريا محيي الدين بأن يسألا السيد أنور السادات عن ماهية صلته بالحرس الحديدي للملك فاروق».

«توجها بهذا السؤال بحسن نية إلى السيد أنور السادات فهاج وماج وأصر علي أن يعرف مصدر الإيحاء لهما بهذه المعلومات. فوجئا برد الفعل العنيف هذا والذي لم يكونا يتوقعانه ولكنهما كانا يخشيان السيد زكريا محيي الدين أكثر من خشيتهما لأنور السادات فرفضا رفضا باتا الإباحة له باسم من أبلغهما بهذه المعلومات.»

«وبعد استجواب استمر حتى الساعة الثالثة صباحا في دار أخبار اليوم أعلنهما أنور السادات بأنه قد بات محظورا عليهما التردد علي مجلس قيادة الثورة منذ هذه اللحظة.»

«استحوذ عليهما الخوف علي عملهما الصحفي وسارعا بالاتصال بقائد الجناح وجيه أباظة وكان يشرف علي الشئون العامة بالقيادة، وأبلغاه بقرار السيد أنور السادات فكان رده أن الأخير لا يملك مثل هذه السلطة وطلب منهما التوجه فورًا لمبني مجلس قيادة الثورة ومزاولة عمليهما»

«وفعلا تم ذلك وانتهي الموضوع عند هذا الحد».

(٣٦)

وفي فقرة أخري من فقرات الصفحات الأخيرة من كتابه «في خدمة الأمن السياسي» يقول اللواء حسن طلعت:

« وقد عجبت لهجوم الرئيس السادات علي السيد زكريا محيي الدين بمناسبة وغير مناسبة رغم أن السيد زكريا محيي الدين هو الوحيد من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي احتفظ بصمته ولم يسمح لنفسه أن يهاجم أحدا من زملائه، وقد يكون مكتفيا بتحرير مذكراته التي أرجو أن تنشر إذ لابد أنها ستثري المكتبة التاريخية في مصر لما توفر لصاحبها من معلومات أكيدة ولما أتوسمه فيه من الصدق.

«وعلى قدر علمي وعلي ما سمعت فإني أستطيع أن أقول إن كلا من السيدين أنور السادات وزكريا محيي الدين علي طرفي نقيض. وقد يكون في تبكير زكريا محيي الدين في التلميح لرجال الصحافة عند قيام الثورة بدور السادات في الحرس الحديدي والذي سبق أن أشرت له ما يؤدي إلى الكشف عن أسباب الحب المفقود الذي كان يكنه له الأخير».

(٣٧)

منذ فترة قريبة سأل مصباح قطب محمد زكريا محيي الدين عن علاقة أبيه بالسادات،فقال:

« كانت عموما معقولة وكان يعرف أن السادات سياسى ماكر، لكن العلاقة انقطعت منذ أن تولى السادات رئاسة الجمهورية باستثناء إبداء الوالد الاستعداد لعمل أى شىء للبلد بعد الثغرة وهو ما لم يرد عليه السادات.

(٣٨)

أما ما ذكره زكريا محيي الدين نفسه لعبد الله امام في جريدة العربي (١٩٩٧):

«معلهش الله يرحمه، أنا كنت أحب أنور والسياسة سيئة وكان هو حريصًا علي وضعه «.

وفي موضع آخر يقول زكريا:

«أبدًا.... فقط أرسل لي دعوة في زواج ابنته فأرسلت له باقة ورد، لأنه بعد أن يقف ويصفنا بأننا خفافيش الظلام غير معقول أن ألتقي به، فهناك زمالة وهناك أخوة كان هناك حرص عليها حتى لاتكون الأمور بهذا الشكل، والمفروض أن نكون نحن حتى في خلافاتنا مختلفين عن السياسيين الآخرين المحترفين».

«كان السادات حساسا باستمرار من ناحيتي ولا أريد أن أخوض في هذا الموضوع، لأن له قصة طويلة ».

(٣٩)

وإذا كان هذا هو طابع العلاقة بين السادات وزكريا محيي الدين فماذا عن الفرق بينه وبين عبد اللطيف البغدادي .

هذا هو ما يحدثنا عنه البغدادي نفسه ملخصًا وجهة نظر عبد الناصر نفسه في حوار دار بين الرجلين وتطرق إلى رأي عبد الناصر في الفرق بين زكريا محيي الدين والبغدادي، وفي هذه الفقرة من مذكرات البغدادي تصوير جيد للاختلاف بين شخصيته وشخصية زكريا محيي الدين.

يتحدث البغدادي عن مصارحتة لعبد الناصر بأسباب تجنبه له فيقول:

« ولكني ألمحت إليه عن تدخله في اختصاصي ذاكرًا له بعض الحالات وهو ما كان يأخذه علي محمد نجيب، وهو قد أخذها في رده عليّ عندما لم يجد لها تفسيرًا بأن اعتبر هذه الأشياء من الرواسب العالقة عندي والتي تؤثر عليّ نفسيًا. وقارن بين موقفي هذا ونقدي له من تدخله في

اختصاصي وموقف أحد الزملاء من المجلس وتدخل جمال في اختصاصاته دون أن توجد عنده هذه الحساسية، وضرب مثلًا بأنه يعقد مؤتمرات مع موظفي الأجهزة الخاصة بأمن الدولة التابعة لهذا الزميل ويصدر إليهم الأوامر دون علمه، بل وتصادف أن ذهب هذا الزميل إلى مكتب جمال عبد الناصر فوجده مجتمعًا ببعض الأجهزة التابعة له والخاضعة لرئاسته فاستأذن هذا الزميل ليذهب إلى السينما، وكان تعليق الزميل علي هذا بأن موظفي وزارته والأجهزة الأخري التابعة لرئاسته يعتبرونه ممثلًا للمجلس وليس وزيرًا لها، وأنه عندما يصدر جمال الأوامر إليهم فكأنه هو الذي أصدر هذه الأوامر».

«وأشار جمال إلى الفرق بين حساسيتي وحساسية هذا الزميل، ونسي كل منهما أن الأوضاع لا يمكن أن تستقيم علي هذه الصورة. وإذا كان الأمر كذلك فليس هناك معني لتحديد الاختصاصات ولو كان من حق كل فرد أن يصدر الأوامر لكل من يشاء لتضاربت الأوامر في هذه الحالة ونتج عنها فوضي وضياع للمسئولية.»

(٤٠)

ونأتي إلى علاقته بعبد الحكيم عامر ومجموعة عبد الحكيم عامر بعد أن تحدثنا عن علاقة وزكريا محيي الدين بالسادات وعن أبرز الاختلافات بين زكريا محيي الدين والبغدادي، ذلك أن الأمر لايستقيم إذا لم نتحدث عن علاقة عبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين والفرق بينهما وسنفعل مافعلنا في شأن المقارنة بين زكريا محيي الدين وكل من السادات والبغدادي، وفي هذا الصدد فإننا قد ألمحنا منذ فقرات إلى بعض جوانب هذه العلاقة، ولكن لابد من المزيد لأن زكريا نفسه لم يكن يعني في حديثه ولا في تاريخه بعلاقة من العلاقات قدر عنايته بهذه العلاقة، وله الحق في ذلك فهو الذي تنازل لعبد الحكيم حين كان لا بد من تحديد من هو النائب الأول لعبد الناصر، ومن ناحية أخرى فإن عبد الحكيم وقادة القوات المسلحة معه صمموا على إقالة زكريا محيي الدين من رياسة الوزارة في ١٩٦٦ وهو ما حدث بالفعل..

وهذا أولًا قول كاشف ومركز يذكره زكريا محيي الدين نفسه في حديثه لعبد الله إمام في جريدة العربي (١٩٩٧):

« في قرار سحب قوات الطوارئ ١٩٦٧ لم أكن موجودًا لقد اتخذ «عبد الناصر» القرار مع عبد الحكيم عامر. وعبد الحكيم وحده مشكلة، ومهما قلت فإن عبد الحكيم إنسان فيه معاني طيبة جدا، ولكنه للأسف خضع لإغراءات الدنيا وأثرت السلطة علي مفاهيمه»

(٤١)

ويلقي النائب البرلماني عبد الصمد محمد عبد الصمد في كتابة « العشاء الأخير للمشير » بعض الضوء علي ما قد يزعم أنه دور عبد الناصر نفسه في إفساد العلاقة بين زكريا محيي الدين وبين عبد الحكيم عامر فيقول:

«كان المشير في الخارج وعاد، ووجد العزل السياسي شمل أفاضل الناس في المنيا وكان من بينهم الشيخ علي عبد الرازق باشا وزير الأوقاف السابق ومؤلف كتاب « الإسلام وأصول الحكم» الذي استقالت من أجله إحدي الوزارات تضامنا مع المؤلف، كما شمل العزل كثيرا من أفراد العائلة وكما شمل كثيرين من أبناء الذين حكم الإنجليز علي آبائهم بالإعدام والذين عرف آباؤهم الوطنية قبل أن نولد !!

«وكان الذي يتولي العزل وزارة الداخلية ووزيرها زكريا»

«قال المشير لعبد الناصر، أنا آجي من السفر ألاقيكم عازلين نص البلد !! ونقلت (العبارة) إلى السيد زكريا محيي الدين بتعبير ألاقي زكريا محيي الدين عازل نص البلد !!:

وفي مرة أخرى قال المشير لعبد الناصر: أنت ح تعمل زكريا محيي الدين « بريا الثاني »؟

«وحدث تحريف ونقلت لزكريا بأن وضعت كلمة هو بدلا من أنت ! فأصبحت هو زكريا محيي الدين إلخ ! مما جعل زكريا محيي الدين لا يأخذ رأي زميله عبد الحكيم في الإجراءات التي تحدث في المنيا»

(٤٢)

وعلى وجه العموم فمن الثابت والواضح أن زكريا محيي الدين كان يتمتع بالعداء مع مجموعتين

من أصحاب السلطان الاكبر في عهد عبد الناصر، وهما مجموعتان عرفتا باسم الرجل المحوري في كليهما

- مجموعة القيادات العسكرية ذات الولاء المباشر للمشير عبد الحكيم عامر
- ومجموعة الاتحاد الاشتراكي التي أتخذ علي صبري محورًا لها أو تعورف على أنه محور لها.

(٤٣)

ونتنقل أخيرًا إلى مجموعة علي صبري التي حاصرت أداء وزارة زكريا محيي الدين وهو رئيس للوزراء بكثير من الانتقادات والأراجيف، والأمثلة كثيرة وشائعة وبد هذا في بعض الأحيان انتقامًا من مجموعة السلف من الخلف. (ذلك أن زكريا كان رغم أقدميته هو الذي خلف علي صبري في رئاسة الوزارة).

ثم تحرشت هذه المجموعة كثيرا بزكريا عند الاعلان عن زيارته لأمريكا صباح ٥ يونيو

ثم تحرشت هذه المجموعة بزكريا عند ترشيح عبد الناصر له لخلافته في ٩ يونيو.

ثم تحرشت هذه المجموعة بزكريا عند خروجه من نظام عبد الناصر

ثم تحرشت هذه المجموعة بزكريا عقب وفاة عبد الناصر ونشره مقالا في تأبينه في الاهرام

(٤٤)

ولعل مما يلقي لنا الضوء علي هذا التحرش على سبيل المثال هذه العبارات التي وردت في مذكرات أحمد كامل مدير المخابرات العامة علي الرغم من أنها لاتمثل بالتأكيد حقيقة ذات شأن في تداعي الأحداث، ولكنها تعطينا فكرة عن الأجواء والطوابع التي كانت تسيطر علي المناورات السياسية والاحكام التي يمكن إصدارها علي الناس ولو في التقارير، أو في الكتابات اللاحقة التي صيغت لسبب آخر مهم هو التحرش بانور السادات بعد وفاته:

يقول أحمد كامل رئيس المخابات العامة الأسبق في مذكراته:

«.. لكن المناورات لم تتوقف، فقد فوجئ الجميع بنشر محمد حسنين هيكل لنعي زكريا محيي الدين لجمال عبد الناصر في الأهرام وكان صدي هذا النشر في القوات المسلحة قويًا للغاية، حتى إنني أستطيع أن أقول، من موقع الرؤية القريبة، إن الجيش تبني في هذا التوقيت مسألة ترشيح زكريا محيي الدين لموقع رئيس الجمهورية، وتحول الأمر داخل القوات المسلحة إلى اتجاه عام»

(٤٥)

وعلى عادة مذكرات أحمد كامل في تقديم الاستنتاجات القافزة جدًا فإننا نرى المذكرات بلا مبرر تقول:

«ولعلي أضيف أن المخابرات العسكرية في هذا التوقيت وتحت تأثير هذا الإحساس قامت بإجراء استطلاع للرأي في صفوف القوات المسلحة وكانت نتيجة الاستطلاع لصالح زكريا محيي الدين».

«وكان الجيش من أكثر العناصر تأثيرا في الموقف بالطبع»

«ومع أن هيكل نفي بعد ذلك علاقته بنشر نعي زكريا محيي الدين بعد تأثيره المدوي !!! وألصقه بممدوح طه، علي أساس أنه كان علي سفر إلا أن المسألة أصبحت أكثر تعقيدًا بل أستطيع أن أؤكد أيضا أن عددا من كبار ضباط القوات المسلحة في أوج هذه الأزمة، طلبوا من الفريق أول محمد فوزي القائد العام للقوات المسلحة، أن يتحرك للاستيلاء علي السلطة، تخليصا للبلاد من بلبلة وأزمة لا تحتملها الظروف ولا تتحملها التحديات.»

(٤٦)

أما زكريا محيي الدين نفسه فقد علق علي هذه الواقعة في حديثه لعبد الله إمام في جريدة العربي (١٩٩٧) فقال:

«كنت مضطرًا أن أنعي عبد الناصر، هل لا أنعيه؟ ماذا أفعل، أردت أن أحدد موقفي، إن عبد الناصر مات، وهو على صلة جيدة بي، وأردت أن أقول إن هناك وفاء وصداقة قديمة، كل هذا تحول بالجشع السياسي إلى صورة مخيفة بالنسبة لهم».

الفصل الثالث

علاقة زكريا بعبد الناصر

(٤٧)

نتناول في هذا ا لفصل ما قد يتصور بعض القراء أنه كان من الأولى بنا أن نبدأ به في الفصل السابق من تفصيل بعض جوانب وطبائع علاقة زكريا محيي الدين بعبد الناصر.

هذا أولًا تفسير مادي مثالي لما عرف من طول صبر زكريا علي عبد الناصر وسياساته يقدمه الأستاذ أحمد حمروش وكانه يقابل بين صبر زكريا محيي الدين علي عبد الناصر وسياساته وبين حسم ومعارضة عبد اللطيف البغدادي. و هو يقول في كتابه « قصة ثورة ٢٣يوليو »:

« ويعلل زكريا محيي الدين عدم اتخاذه موقف المعارضة المعلن مثل زميله عبد اللطيف البغدادي بقوله إنه كان حتى ذلك الوقت على ثقة أكيدة بقيادة جمال عبد الناصر وإنه كان يتذكر قوله له دائما عام ١٩٦٢ بأنه يريد يدًا حرة مطلقة يتصرف بعدها بإرادته المتكاملة حتى يكون مسئولًا عن تنفيذ برنامجه»

«.ثم يقول زكريا محيي الدين إنه كان مع إعطاء جمال عبد الناصر كامل المسئولية وإطلاق يده بحرية كاملة... علي غير ما كان يراه عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين. وكذلك كان باقي أعضاء مجلس القيادة المشاركين في الحكم يبلغون آراءهم الخاصة غير المتبلورة في برنامج واضح، المتأثرة غالبا بالمحيطين بهم من أبناء الطبقات الذابلة، أو المتطلعين إلى حياة البرجوازية الكبيرة الناعمة».

« كان موقف جمال عبد الناصر الصلب ورؤيته الخاصة لآفاق المستقبل هما الضمان الأولان لاندفاع الثورة في هذا الطريق.. ويبدو أنه كان مدركا أن زملاءه الذين خطوا معه خطوات الثورة

الأولي قد أرهقهم جهد المسيرة في مواجهة المصاعب.. ولذا بدأ يزداد اعتماده علي عناصر أخري جديدة يتبناها ويرعاها».

(٤٨)

لا يستقيم الحديث عن علاقة زكريا محيي الدين بجمال عبد الناصر من دون أن نشير أولًا إلى بوادر الخلاف المبكر بين الرجلين، وهو تأمل كفيل بان يقودنا إلى فهم أعمق لطبيعة علاقة كل من الرجلين (جمال عبد الناصر وزكريا محيي الدين) بالسياسة والقيادة والزملاء والشركاء.

وربما أنتهز هذا الموضع كي أزعم أن جمال عبد الناصر قد ظلم نفسه في سلوكه وتصرفاته بتفريطه المبكر في حب زكريا محيي الدين والبغدادي بقدر ما ظلم نفسه بإفراطه المبكر في حب عبد الحكيم عامر.

وليس من شك في أن هناك دلائل كثيرة علي صدق ما أقول وصوابه، ولكني أجتزئ ببعض أمثلة سريعة تلقي الضوء علي هذه العلاقة شبه الشائكة:

فحين كانت الثورة قد بدأت العد التنازلي للتنفيذ أو الإنقاذ اجتمع الضباط الأحرار للتدارس الأخير للخطة، وتولي زكريا محيي الدين من تلقاء نفسه أو بحكم أقدميته قراءة الخطة.. وغضب جمال عبد الناصر من هذا التصرف، ومع أن زكريا محيي الدين كان أقدم من جمال عبد الناصر حتى هذه اللحظة ولم يكن في مجده العسكري يقل بأية حال عن جمال عبد الناصر إن لم يكن يفوقه بدرجات، فإن جمال عبد الناصر وهو الإنسان الطبيعي أحس في تلك اللحظة بما يهدد زعامته وعبر عن هذا بامتعاض واضح.

وقد أشار إلى هذه الواقعة كثيرون منهم جمال حماد وحسن ابراهيم والبغدادي ومحسن عبد الخالق وغيرهم بل وصل الأمر مثلًا إلى أن لطفي عبد القادر نظر إلى هذه الواقعة على أنها جعلت زكريا محيي الدين يتخلي عن قيادة التنظيم لجمال عبد الناصر وكأنه كان قائد التنظيم، مع أن هذا ليس صحيحًا

(٤٩)

وهذا هو نص رواية الأستاذ لطفي عبد القادر في كتابه « ما لايعرفه الناس عن ثورة ٢٣ يوليو» حيث يلقي الضوء علي حساسية علاقة عبد الناصر بزكريا:

«..... وانطلق الضباط الأحرار وأبلغوا بقية أعضاء التشكيل في مختلف أسلحة القوات المسلحة، لكي يستعدوا لليوم المشهود بعد اجتماع ٢٢ يوليو الذي شهده عدد كبير من الضباط الأحرار في منزل خالد محيي الدين، وتولي زكريا محيي الدين أقدم الموجودين رتبة قراءة خطة العمليات علي الحاضرين قبل ساعات من قيام الثورة، هذا التصرف أغضب جمال عبد الناصر كما جاء في كتاب جمال حماد أحد ضباط الثورة«٢٢ يوليو.. أطول يوم في تاريخ مصر..» وذكر أن عبد الناصر قال ملتفتا إلى الضباط الحاضرين بعد انتهاء زكريا محيي الدين من قراءة التعليمات: الحكاية مش أقدمية..

«وبعد هذه الواقعة تخلي زكريا محيي الدين وترك قيادة التنظيم لعبد الناصر» .

(٥٠)

أما شهادة حسن إبراهيم حول هذه الواقعة فقد وردت في كتاب « الصامتون يتكلمون» حيث يقول مؤلفه سامي جوهر:

«ويسرح حسن إبراهيم لحظات وكأنه يستجمع ذكرياته ويستأنف حديثه قائلًا:

«الحقيقة المرحوم جمال عبد الناصر كان يحب الرئاسة.. إنني أتذكر حادثة بسيطة ولكنها بعد سنوات كشفت لي عن حقيقته.. وهي حبه للرئاسة والانفراد بالحكم.. وجميعنا اكتشفنا فيه ذلك ولكن تفاوتت بالنسبة لكل منا الفترة التي اكتشفت فيها حقيقة عبد الناصر.. والحادثة كانت مساء يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢.. وقبل قيام الثورة بساعات... كنا مجتمعين وكتبنا خطة التحركات والعمليات.. وحضر زكريا محيي الدين.. وأعطاه عبد الناصر الورقة ليقرأها ويطلع عليها بصفته المسئول عن التحركات.. وقرأها زكريا محيي الدين وقال: كويس علي بركة الله.. ثم وضع الورقة

وانصرف.. وهنا التفت إلينا عبد الناصر وقال مستنكرا تصرف زكريا محيي الدين: عايز يبقى ريس والا إيه؟؟»

(٥١)

ويلقي عبد اللطيف البغدادي أيضا الضوء علي هذه الواقعة في مذكراته ولكن من زاوية أخري فيقول:

«وبعد ظهر يوم ٢٢ يوليو اجتمعنا في منزل خالد كما كان الاتفاق بيننا. وحضر هذا الاجتماع ولأول مرة زكريا محيي الدين، وكان واضحًا أنه اشترك مع جمال وعبد الحكيم وكمال في وضع الخطة التفصيلية، وكانت الأوراق المدونة بها الخطة في جيبه، وقد قام بإخراجها وأخذ يقرأ علينا ما جاء بها لمناقشتها والاتفاق عليها بصورة نهائية. وليتعرف كل منا علي دوره بالكامل. ثم قمنا بإحراق تلك الأوراق بعد أن أعاد كل منا الدور المسئول عنه من الذاكرة أمام الباقين، وودع بعضنا بعضًا وقبل انصرافنا احتضن كل منا الآخر وقبّله، وكل منا يعتقد أن هذا ربما يكون آخر لقاء بيننا.

(٥٢)

وقد أكد محسن عبد الخالق هذا المعني في حواره مع رشاد كامل في كتابه « عبد الناصر الذي لا نعرفه» حيث يقول:

«وقام بوضع الخطة « زكريا محيي الدين » بتكليف من قيادة الضباط الأحرار والتي قامت بمناقشتها وإقرارها.. كما قامت قيادات الأسلحة بدراستها وتفهمها.. بل وأدخلت عليها بعض التعديلات كما حدث بالنسبة لسلاح المدفعية»

(٥٣)

وننتقل إلى أعلى نقطة سجلتها الأبيات السياسية المتاحة حتى الآن في مسار خلافات زكريا محيي الدين مع عبد الناصر.

نعرف أن الممارسات السياسة قادت إلى ارتكاب جمال عبد الناصر (ونظامه) لأخطاء ديمقراطية ظاهرة جدًا في معالجته للأزمة البرلمانية الأولى التي واجهت نظامه السياسي في برلمان ١٩٥٧ حين أثيرت مشكلة النواب الذين كانوا يتقاضون مرتبات ومكافآت من هيئة التحرير [راجع تفصيل القصة المطولة في أي من المصادر المتاحة عنها فليس فيها اختلاف كثير أو قليل، وقد روينا ها وحللناها بالتفصيل في كتابنا عن البغدادي شهيد النزاهة الثورية]

وفي هذه الأزمة الكاشفة وصل الأمر باستنكار زكريا محيي الدين وزملائه لتصرفات عبد الناصر إلى حد ضخم وصريح ومعلن فقد كانت الازمة والمخالفات أكبر من استيعاب زكريا محيي الدين و عبد اللطيف البغدادي وامثالهما ممن لم تكن لهم خبرة عبد الناصر و السادات بالمناورات السياسية التي لاتلتزم بأصول الأخلاقيات بقدر ما تراعي ديناميات السياسة الحزبية وروح الإنكشارية وأهمية الشللية.

ثم كان الأسوأ من هذا أن النقاش قد تطور بحيث دفع زكريا محيي الدين إلى أن يتساءل في لحظة غضب عن إمكانية إقالة [شيل] جمال عبد الناصر.. وقد ظلت مرارة هذا التصرف البسيط العارض تؤرق عبد الناصر وتقلقه مددًا طويلة.

(٥٤)

سأل محمود فوزي عبد اللطيف البغدادي في أحد حوارات كتابه «ثوار يوليو يتحدثون» عن مدى صحة واقعة عزم بعض أعضاء مجلس الثورة على تنحية عبد الناصر وكان نص رد عبد اللطيف البغدادي على سؤاله:

«نعم، قال زكريا محيي الدين عن عبد الناصر «نشيلوه بأه» ولكن الحق يقال إن الجو كله كان مشحونًا ومتوترًا، وقالها زكريا محيي الدين في لحظة غضب شديد، وكان منفعلًا..

«قال زكريا: «جمال دماغه ناشفة، يعني نشيله » وعلي ما يظهر أن علي صبري كان قد أبلغ جمال بما حدث»، وذكر له كلمة «نشيله» التي جاءت على لسان زكريا، وقد تسبب ذلك في سوء العلاقة بين جمال وزكريا لفترة طويلة بعد ذلك.

(٥٥)

ليس من الصعب في ضوء هذا وفي ضوء غيره مما هو متوقع أن يؤسس كثيرون علي هذا أن الرجلين كانا يتربصان ببعضهما، ومع أنه من الظلم للرجلين ولتاريخنا أن يطلق مثل هذا الحكم فإن الأمر لايخلو من نسبة (ولو ضئيلة جدًا) من الصواب وهو الصواب الضئيل الذي يمكن تغذيته بقدر ضخم من الخيال حتى يكون رأيا متماسك الأركان، وهذا هو مافعله محمد جلال كشك في لحظة إبداع صارخ حين ذكر أن أسلوب زكريا محيي الدين كان الصبر علي الرئيس [أي عبد الناصر] حتى يشنق نفسه بينما هو بجانبه يساعده على عقد الحبل، ولكن عبد الناصر كان أذكي حين سبق بشنق زكريا محيي الدين بتعيينه خليفة له.

(٥٦)

ننتقل الآن إلى نقطة ضعيفة جدا في مثل هذا الكتاب لكن السياق لا يستقيم بدونها.

ففي بدايات الهجوم علي عهد عبد الناصر وتفتيح الملفات الشائكة في ذلك العهد بدأ الهجوم علي دولة المخابرات وانتقل هذا بحكم الطريقة المصرية المعاصرة (في الانتقال والتنقل بمحاور المناقشة السياسية حسب الحالة) إلى الهجوم علي زكريا محيي الدين شخصيا.

وكان هذا هو ما فعله علي سبيل المثال محمود الجيار في مذكراته المبكرة التي نشرت بقلم ضياء الدين بيبرس علي صفحات إحدي المجلات الأسبوعية وأحدث نشرها في ذلك الوقت ضجيجًا كبيرًا، وفرقعة بالغة الصوت والصدي، علي الرغم مما قد يراه القراء الآن من ضآلة محتواها وضعف نسيجها ، وقد كان الجيار حريصا في هذه المذكرات علي الإساءة إلى زكريا محيي الدين بكل مايستطيع.

(٥٧)

وهكذا حفل كتاب ضياء الدين بيبرس «الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر.. مذكرات محمود الجيار» بالهجوم علي زكريا محيي الدين بمناسبة وبغير مناسبة، وقد ذكرنا في كتابنا «شهيد

النزاهة الثورية: عبد اللطيف البغدادي» أن محمود الجيار كان يلقي بكثير من المسئولية عن الوقيعة بين عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادي علي عاتق زكريا محيي الدين، على أن الأهم من هذا أنه (أي الكتاب) يعتبر زكريا محيي الدين بمثابه مركز القوة الذي استطاع عبد الناصر أن يتخلص منه مبكرًا جدًا.

ولابد لنا هنا من أن نذكّر القارئ بأن تعبير مركز القوة في ذلك الوقت الذي نشر فيه الكتاب « سنة ١٩٧٦ » كانت له ظلال أقرب إلى الكفر والخيانة منها إلى الإيمان أو الوطنية.... ولهذا فقد كان الجيار متزيدًا جدًا وهو يصف زكريا محيي الدين بهذا الوصف، وقد تعمد بيبرس ألا يذكره بالاسم وأن يرمز له بالحرف الأول (ب) من اسم بيريا رجل المخابرات الشهير، وإن كان السياق أوضح من أن يحتاج إلى فك الشفرة، ولكن يبدو أن هذا نفسه لم يكن كافيا ولهذا وضع بيبرس هامشًا في الكتاب المطبوع الصادر عن مكتبة مدبولي وأشار فيه صراحة إلى أن «ب» هو زكريا محيي الدين.

ولنقرأ معًا ما يرويه الجيار وبيبرس:

«كان كل شيء يدفع « ب » إلى أن يكون مركز قوة: السلطة، والطموح الشخصي، وأيضًا.. التربية الريفية! فقد كان « ب» من عائلة لها نفوذها في الريف. وبحكم انتمائه لها كان يضطر إلى مجاملتها، وفي الريف لا يفهمون أن يكون لهم « ابن في مصر » ولا يخدمهم، فما بالك إذا كان حاكمًا أيضًا؟

(٥٨)

يصور الجيار ما يريد أن يوحي به تصويرًا نمطيًا طريفًا يأخذ بالطابع الذي تقود إليه أمثال هذه الأجواء السلطوية، وكيف يؤدي صراع محلي مألوف في قرية ما إلى صراع في قمة السلطة !

« .. في تلك الأيام كان من مشاكل الريف أراضي « طرح النهر » وهى أراضي يقتطعها النيل من زمام بعض القرى، ويكون بها جزرا بواسطة الطمي « الغرين » . وكان القانون يمنح هذه الأرض ملكا خالصا لمن يضع عليها يده لمدة ٥ سنوات. وطبعا كانت العائلات الكبرى هى التي تضع يدها، متحالفة مع رجال مصلحة الأملاك... وتؤجرها للفلاحين» .

«كان لعائلة « ب » رجل في مصلحة الأملاك، يدلها علي الأراضي التي طرحها النهر.... فيشترونها من ملاكها الأصليين بثمن بخس، ويتصرفون فيها كما يشاءون. لكن الموقف تغير طبعا مع الثورة. بدأ الفلاحون يشكون، وينشرون استغاثات في الصحف».

«وبحكم أني ريفي أيضا فقد زارني وفد من قرية مجاورة لبلدنا يطلبون مني أن أحميهم، ألست أعرف عبد الناصر وأراه؟ قلت لهم: أذهبوا أولًا وازرعوا الأرض، حتى تحتفظوا بحقكم القانوني. ثم لجأت إلى الدكتور عبد المنعم القيسوني، وشرحت له الوضع. ونجحت في إقناعه بحماية حقوق الشاكين. وإذا بالدنيا تنقلب في المنطقة ! بدأ التحدي بين القري، وأصبحت المسألة ثأرا بين عائلات وليس حقا فصل فيه القانون وبدأ يتردد شعار: إنتوا عندكم الجيار لكن إحنا عندنا فلان... وح تشوفوا!

«وإذا بوالدي يستدعيني فجأة إلى البلد. وفي البلد فوجئت به يقدم لي عقدا بملكية ٩٨ فدانا من طرح البحر وباسم من؟ باسمي أنا ! ونصحني والدي بأن أقبل هذا العقد هدية من رجل مصلحة الأملاك إياه.... وأن أكف عن إثارة المتاعب. لم يخطر ببال أحد أن منطق الثورة وراء تصرفي، وإنما فهم الجميع أن المسألة كلها كما اعتادوا نزاع علي امتلاك الأراضي. وفي أمثال هذا النزاع تكون الحكمة هي التوصل إلى مساومة تعفي العائلات من الشجار ! وأخذت العقد وعدت إلى القاهرة ».

«وانتهزت فرصة ركوبي مع عبد الناصر وهو في طريقه إلى مجلس الوزراء، وأخرجت العقد من جيبي، وقدمته له. وقرأ عبد الناصر العقد، ثم طواه وأعاده لي وهو يقول: طيب مبروك. قلت: مبروك لي.. أم لك؟ فنظر لي نظرته النفاذة وقال: ماذا تقصد؟ قل ما الحكاية بدون لف ودوران. قلت: هذه رشوة لي. وقد رفضتها لأنني من رجالك ورشوتي معناها رشوتك. ثم رويت له المشكلة كلها. وقلت: إنها مشكلة لن يعود لها وجود لو الغيت المادة التي تسمح بتملك طرح النهر لمن يضع عليه يده.

قال: «أول ما توصل مجلس الوزارء اطلع فوق عند محمد فهمي السيد «المستشار القانوني».. وقول له يغير الفقرة دي، وبأثر رجعي، وتطلع في جريدة الوقائع دي الوقت! ولم أصدق أذني. ولم يصدق الأستاذ محمد فهمي السيد، ولكن أوامر عبد الناصر كانت صريحة».

«في نفس هذا اليوم كانت اللجنة الاقتصادية، التي يرأسها « ب» منعقدة في قاعة مجلس الوزراء، ودخلت أوزع علي أعضائها عدد « الوقائع » الذي تم طبعه، وفيه التعديل. وبعد قليل

فوجئت بالدكتور القيسوني يخرج من الاجتماع مهرولا، ويقول لي: إيه اللي عملته ده؟ عملت إيه؟ ده السيد « ب » ثائر جدا..... وبيقول إزاي يطلع قانون زي ده من غير ما يعرض علي اللجنة... وإن الجيار هو اللي عمل كدة..»

اللي عمل كده عبد الناصر، وشكاوي الفلاحين. أنا مالي..؟

«لكن القصة لم تنته عند هذا الحد. فقد كان هناك اجتماع لمجلس الوزراء في بيت عبد الناصر. فوجئت به يستدعيني إلى الاجتماع وكان حاضرا فيه السيد « ب » ويقول لي: احك أمام الجميع ما قلته لي في السيارة ! وأسقط في يدي، ولكني لم أستطع إلا أن أروي ما قلت مرة أخري. وإذا بالسيد « ب » يثور ويقول: طب ما انتو كمان واخدين من الأرض دي. فالتفت إلى عبد الناصر قائلا: ودي الوقت ياريس ح تتحرك المباحث والمخابرات عشان يثبتوا كلام السيد « ب » راح يسيبوا شغلهم، بدلا من هذا أقترح أن تطلبوا من مصلحة الأموال المقررة قائمة المزادات من ٥٠ سنة لتتأكدوا من أننا لم ندخل واحدة منها، وليست تحت يدنا أية أرض من هذا النوع.

« فقال عبد الناصر: أنت ح تقعد تعمل قعر مجلس؟ خلاص اتفضل بأه.... وانتهي الاشتباك الذي بدأ في قرية وتحول إلى صراع في اجتماع مجلس الوزراء!

«وفي اليوم التالي قابلت الرئيس كعادتي. فقال لي هل تعرف أن «ب» كان هنا قبلك، لماذا؟ كان يقول لي إنني بالقانون الجديد أحرجته أمام أسرته، وأنهم منذ بدأت هذه الحكاية يعيرونه بأن «الجيار» أقوى منه!

«قلت: أنا.. أم الثورة؟»

« إن الثورة هي التي فعلت ما يشكو منه ولست أنا صانع الثورة. فابتسم عبد الناصر ولم يعلق».

(٥٩)

ولا بد لنا من أن نستأنف التأمل فيما ذكره بيبرس بالرواية عن الجيار لتحليله الخاطئ او المغرض لما لا وجود له في تطور العلاقة بين جمال عبد الناصر وزكريا محيي الدين:

«ووراء ابتسامته كان واضحا لي – مرة أخري – أنه ليس مخدوعًا، أو غائبًا عما يجري ومع ذلك. فإن عبد الناصر لم يتخذ الخطوة الحاسمة لتصفية مركز قوة «ب» إلا بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦. وكعادته لم يتخذ القرار الا بعد أن تجمعت له عدة أسباب».

«السبب الأول: موقف «ب» في أزمة مارس ١٩٥٤ في اليوم التالي لتمرد سلاح الفرسان فقد ترك الموقف يتدهور. وترك مكتبه ومسئوليته ومنصبه، وقضي إليوم في مبني القيادة بكوبري القبة! والسببان الثاني والثالث: موقف مركز القوة هذا في معركة تأميم قناة السويس، ثم في معركة العدوان. وهما موقفان تحتاج روايتهما إلى كلام كثير، قد يخرج بنا عن الموضوع الآن. ويحسن تأجيل هذا الحديث إلى حين التعرض للأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر في فترتي التأميم والعدوان. المهم أنه تمت تصفية مركز «بيريا» بعد عدوان ١٩٥٦ ولكن سفينته أقلت منها واحد فقط، بقي في موقعه. وكان هذا الواحد: سامي شرف!

«ذهب الرجل الذي جاء به. وبقي هو، ليؤسس فيما بعد مركز قوة لحسابه الخاص ».

(٦٠)

على هذا النحو كانت تمضي نصوص الأستاذ ضياء الدين بيبرس، ومع أن روايته لحديث الجيار تقترب به من ذلك النوع من التفكير الذي يوصف بالقفز غير المعقول حتى في الحبكة الدرامية الأساسية، إلا أنها تعطينا فكرة سريعة عن مدى ما يمكن أن تصل إليه الأهواء والتحزبات في رواية مثل هذه الوقائع.

ومن العجيب مثلا أن تذهب هذه الرواية إلى القول بأن مركز زكريا محيي الدين قد صُفي عقب ١٩٥٦ بينما عين الرجل نائبًا لرئيس الجمهورية بعدها وظل يتولي وزارة الداخلية ثم أصبح عضوًا في مجلس الرياسة ثم تولي رئاسة الوزارة في أكتوبر ١٩٦٥ وحتي سبتمبر ١٩٦٦ أي أنه ظل في مواقع متقدمة جدًا لمدة عشر سنوات بعد هذا التاريخ الذي تتحدث عنه الرواية.

وفضلا عن ذلك فإن زكريا محيي الدين لم يبتعد عن الحكم إلا بإراداته المطلقة كما نري وبعد أن كان قد حاز ما لم يحزه غيره حين رشحه عبد الناصر ليخلفه في رئاسة الجمهورية في أحلك لحظات الهزيمة.

ونكرر هنا أنه على الرغم من أن زكريا محيي الدين لم يذكر في هذه المذكرات بالاسم إلا أنه كان واضحًا جدًا أنه هو المقصود، وقد خلق هذا بالطبع إحساسا بأن النظام الجديد [أي السادات] يريد تصفية حسابه مع زكريا محيي الدين ، وقد كان الناس معذورين في مثل هذا التصور فلم يكن هناك أحد حتى ذلك الحين يتصور أن ملفات كهذه يمكن أن تفتح إلا بموافقه الرئيس شخصيًا .

الباب الثاني

إنجازاته قبيل ٢٣ يوليو وبعدها

الفصل الرابع

نشاطه الثوري والسياسي

(٦١)

نبدأ فنثبت أهم ماهو جدير بالذكر (مما تم تجاهله في الأدبيات الناصرية عن عمد وإصرار) وهو أن زكريا محيي الدين كان أبرز ضابط ممن عرفوا فيما بعد باسم «الضباط الأحرار» من الذين نجحوا في انتخابات نادي الضباط «ديسمبر ١٩٥١» ، وكان مجلس إدارة النادي قد ضم خمسة منهم وكان زكريا محيي الدين أول هؤلاء الخمسة من حيث عدد الأصوات التي حصل عليها كما كان واحدًا من اثنين فقط من الذين أصبحوا أعضاء مجلس قيادة الثورة (فيما بعد) خاضا هذه الانتخابات وفازا فيها، الثاني هو حسن ابراهيم وممن فازوا معه بعضوية مجلس الادارة:حمدي عبيد، وجمال حماد.

ومن المهم أن نذكر أن محمد فوزي (وزير الحربية فيما بعد) فشل في هذه الانتخابات ولم يحصل إلا على ٣٧ صوتًا، وكذلك جمال سالم (عضو مجلس قيادة الثورة)

أما قائد الثورة اللواء محمد نجيب فقد فاز برئاسة مجلس إدارة النادي نفسه!! بما يمكن وصفه بأنه الاكتساح.

ومن العجيب بعد هذا أن يحرص عبد الناصر ودراويش عبد الناصر على تصوير زكريا وكأنه غير صالح لتحقيق الشعبية أو اكتسابها، لكن تفسير هذا السلوك بسيط ومفهوم وهو أن زكريا بذكائه عرف أن مصلحته الحقيقية تكمن في إبعاد صورته عن الشعبية فآثر هذا التجافي عنها.

(٦٢)

روى زكريا محيي الدين لعبد الله إمام أنه كان مسئولا عن لجنة القاهرة في تنظيم الضباط الأحرار، بل رئيسا لها، علي الرغم مما نعرفه من أنه لم يدخل مجلس قيادة الثورة إلا بعد قيام الثورة :

«..... وجلسنا معا للتحضير لامتحان كلية أركان حرب وكنا نذاكر معا وكان معنا عبد الحكيم عامر، التحقنا بكلية أركان حرب وكانت مدتها سنتين وقبل انتهاء العامين، وفي منتصف مايو، أبلغنا أن الدورة انتهت وأننا سنوزع علي وحداتنا، التحقت بالكتيبة الأولي وذهب هو (أي عبد الناصر) للكتيبة السادسة، كان كل منا في مكان معين بالجبهة أثناء حرب ١٩٤٨. رأينا الأوضاع السيئة الناتجة عن عدم التخطيط وعدم التحضير وعدم التجهيز، لم يكن الموضوع ذخيرة فاسدة لكن أنت تدخل بجيش غير مدرب وغير جاهز في مواجهة مَنْ يقولون إنها عصابات صهيونية. هذه العصابات الصهيونية كان لديها لواء شارك في الحرب العالمية الثانية، ولم تكن لدينا نحن هذه الفرصة، وللأسف الشديد أمكن لما يسمي بالعصابات الصهيونية، أن تهزم كل الجيوش العربية. ولقد أثر ذلك في نفسيتنا كثيرًا».

و يقول زكريا محيي الدين:

«سوف تعجب، أنه (أي جمال عبد الناصر) لم يفاتحني مباشرة، وإنما أرسل لي صلاح سالم الذي تحدث معي ورحبت فورًا بتشكيل اللجنة القيادية العليا، وقصة كيف دخلها صلاح سالم، وجمال سالم معروفة، وكان هناك قرار بألا ينضم لها أحد آخر، لذلك أصبحت مسئولًا عن لجنة القاهرة، وكنت رئيسها، وهي تضم مجموعة من الضباط تمثل الأسلحة المختلفة، وتجمتع دوريا لزيادة التجنيد ودراسة قوتنا، وأوضاع الأسلحة، وما إذا كنا قد وصلنا إلى مرحلة تسمح لنا بالتحرك. وفي كل الاجتماعات كانت تقديراتنا أن القوة غير كافية وبعدها عرفت أن هذا شيء طبيعي.

(٦٣)

وربما كان من المستحسن أن نستعرض بطريقة «كرونولوجية» مجمل أدوار زكريا محيي الدين في

الحياة السياسية منذ يوليو ١٩٥٣ فمما لاشك فيه أنه كانت لزكريا أدوار بالغة الأهمية في الأحداث التي تعاقبت في سنوات الثورة الأولى.

وهكذا نمضي في استعراضها الكرونولوجي كما وعدنا:

فبعد دوره في التخطيط يأتي ثانيا دوره في ليلة الثورة ، وقد كان دورًا محوريًا مهمًّا ، وقد أهله هذا الدور ليكون عضوًا في مجلس قيادة الثورة علي الرغم من أنه لم يكن حتى ذلك الحين من أعضاء اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار، وجوهر رأيي الذي ذكرته في موضع آخر هو أن زكريا محيي الدين كان صاحب أقوي دور من الأدوار المخططة، ولعل هذا يجعله في مصاف البطولة قريبًا من المكانة المخصصة لأصحاب الجسارة الشديدة في التنفيذ الذين كان أبرزهم هو يوسف منصور صديق .

(٦٤)

وهذا هو ما يذكره زكريا محيي الدين نفسه في حديثه لعبد الله إمام في العربي (١٩٩٧):

«كانت مفاجأة التنفيذ أنه بدون قوات أمكن تحقيق الثورة نفسها، لم تكن القوات هي التي صنعت الثورة. ولكنها التعبئة العامة وتفاعل الناس وترحيبهم وترحيب القوات المسلحة كلها تقريبا. أذكر أن أحد اللواءات قال لي: أنا معكم ولو نجحتم سوف آتي في الصباح لأعطي تمام وستجد قواتي وهي لواء كامل يقف في الميدان بجوار القيادة. وفعلا نجحنا بتوفيق الله وجاء بلوائه في الساعة السابعة صباحًا هذا اللواء لم يكن في التنظيم وعندما تكلمنا معه في البداية قال إنه لايدخل في مسائل فيها مخاطرة. المجموعة التي تصدت للعمل كانت معرضة للقبض عليها، لأن جزءًا منها دخل انتخاب نادي الضباط متحديا الملك، وهذا تعرفه أنت طبعًا»

«جملة اعتراضية أريد أن أقول إن خطة الثورة وضعت بواسطة مجموعة، ولم تتغير كثيرًا، لقد أعطيت التعليمات وذهب كل لينفذ واجبه».

(٦٥)

ونأتي ثالثًا إلى دوره فيما عرف بقضية انقلاب ضباط المدفعية.

من الثابت أن أقطاب ما عرف بقضية ضباط المدفعية (١٩٥٣) لايكادون يرتاحون علي الإطلاق لزكريا الذي تولي مسئولية التحقيق معهم، وقد حفلت أحاديث ضباط المدفعية عن هذه الفترة بكثير من الهجوم علي زكريا محيي الدين لدوره في التصدي لهؤلاء الضباط وليس هذا الفصل مجالًا لتفصيل الحديث عن طبيعة الخلاف في هذه القضية وطبيعة التحقيق الذي أجراه مجلس قيادة الثورة والإجراءات المتعسفة التي وصلت إلى حد اقتراح صدور أحكام بالإعدام على هؤلاء.

كان توجه الضباط الأحرارفي سلاح المدفعية قد تشكل معارضًا لما تبلور على الأرض من استئثار مجلس الثورة بالسلطة وداعيًا إلى ضرورة تمثيل الجيش بالانتخابات. وقد ألقى القبض على ٥٣ ضابط منهم وحكم على قائدهم البكباشى حسنى الدمنهورى بالإعدام ورفض خالد وزكريا محيى الدين ويوسف صديق والسادات وصلاح وجمال سالم والبغدادى وآخرون حضور هذه المحاكمة بقيادة عبد الناصر.

(٦٦)

ونأتي رابعا إلى موقفه في الأزمة التالية وهي أزمة سلاح الفرسان ١٩٥٤ فنجد موقف زكريا محيي الدين واضحا وصريحًا، وصحيح أنه لم يتول مسئولية المناورات والمؤامرات التي قامت بها الثورة الجديدة (أو الانقلاب الجديد) التي أسميها ثورة ١٩٥٤(أو انقلاب ١٩٥٤)، ولكنه كان شديدًا في الانحياز لجانب عبد الناصر ومجلس القيادة، وبلغت شدته وحزمه في هذا الاتجاه ماهو متوقع منه بحكم ما شاع عن تربيته وشخصيته وعسكريته.

ويكفينا تدليلا على هذا مارواه جمال منصور في مذكراته «في الثورة والدبلوماسية» نقلا عن خالد محيي الدين من أن زكريا محيي الدين أصر على بقاء خالد منفيا في سويسرا حتى لايكون بؤرة للمقاومة والتمرد علي الثورة. وأنه قال له بالنص:

«تصور أن ابن عمي زكريا محيي الدين رفض أن أعود إلى مصر وأصرّ على أن أبقى منفيا في سويسرا وقدم رأيه إلى مجلس الثورة الذي يقول لو رجع خالد لمصر فإن دبان البلد حيتلم عليه».

(٦٧)

ونأتي خامسا إلى التفاوض مع الإنجليز والتمهيد العسكري لتحقيق معاهدة تدعم الاستقلال الوطني، ومن الثابت أن زكريا محيي الدين كان من المفاوضين الذين توصلوا إلى اتفاقية الجلاء مع الإنجليز.

وعلى سبيل المثال ننقل للقارئ ما يذكره أحمد حمروش في كتابه « قصة ثورة ٢٣يوليو» ما يؤطر به الحديث عن دور زكريا محيي الدين في مقاومة الإنجليز سنة ١٩٥٣ وهو دور لايصل بأي حال من الاحوال إلى مستوي المقاومة الشعبية العطيمة التي قام بها الشعب والوفد والإخوان في ١٩٥١ لكن زكريا وحمروش لاعتبارات المهنة يحاولان أن يجدا أي موضع للقدم في التاريخ بأية طريقة أو أي تفسير:

ومن العجيب أن يتصور هؤلاء أن بإمكانهم أن يحوزوا لتحركاتهم المقيدة مكانًا ولو ضئيلًا إلى جوار ثورة شعبية هادرة شارك فيها الشعب كله في ١٩٥٠ وفي ١٩٥١ وقادها زعيم الأمة بنفسه:

«ولكن طبيعة الكفاح المسلح عام ١٩٥٣ كانت تختلف عن طبيعته عام ١٩٥٠، ١٩٥١.. تحول الكفاح المسلح بعد حركة الجيش إلى عمل تنظيمي منضبط في يد ضباط المخابرات المصريين الذين انبثوا في مدن القنال..... وكان في مقدمتهم كمال رفعت وعبد الفتاح أبو الفضل وفؤاد هلال وعمر لطفي وغيرهم».

«وكانوا جميعًا يعملون تحت قيادة زكريا محيي الدين الذي كان حتى ذلك الوقت مشرفا علي جميع أجهزة الأمن «وزارة الداخلية المخابرات العامة المخابرات الحربية ».. والذي قسم منطقة القناة إلى قطاعات عين لكل قطاع منها ضابطا مسئولا وكان يعقد لهم اجتماعات دورية لتنسيق وتوجيه الخطط»

«وكان لهذا الأسلوب الجديد في الكفاح المسلح سلبيات وإيجابيات.. فقد كان تركيزه في يد الضباط يعطيه طبيعة عسكرية قادرة علي التدريب والتوجيه وضرب المناطق المؤثرة.. ولكن لأنهم منتمون إلى المخابرات فقد كان التصنيف السياسي للناس عندهم ذا أهمية تصل إلى المرتبة الأولى، مما عزل عن المعركة كثيرا من العناصر السياسية القادرة علي توعية الجماهير وتعبئتها.

«كانت المعركة تتحرك في خطوط مرسومة، وتحقق عمليات ناجحة. ولكنها لم تلتقط حرارة الجماهير أو تتحرك في أحضانها ولم تعمل علي بعث تربية قومية. لم يكن مصرحًا لكل واحد أن يحمل سلاحه ويختار كتيبته وقيادته، ويضحي بحياته في صفوف التنظيم الذي يؤمن به.. ولكنه كان ضروريا أن يرتبط بالمخابرات ليحصل على جواز المرور إلى التضحية والكفاح المسلح».

(٦٨)

وقد أشار زكريا محيي الدين نفسه إلى جهده في هذه الفترة في حديثه لعبد الله إمام في جريدة العربي (١٩٩٧) لكنه بدا في حديثه متأثرًا تمامًا برؤية ومصطلحات أحمد حمروش وكأنما نقلها له عبد الله أمام، أو كأنما نقلها على لسانه:

«وإلى جانب المفاوضات كانت لدينا وسائل ضغط للدلالة علي أن البلد جبهة واحدة، وعن طريق المخابرات كونت مجموعة لعمل غارات علي المعسكرات البريطانية ولكن هذه المجموعة لم تكن غير منضبطة مثل عام ١٩٥١ ولكنها كانت مجموعة متماسكة عندما نجد المسائل تزداد حرجا كنا نوقف أعمالها مثل شعرة معاوية، ثم نستمر مرة ثانية لإقلاق الإنجليز، وإحساسهم أن بقائهم غير آمن، وأنهم لابد أن يرتبطوا معنا باتفاق وصداقة، أكثر من بقاءهم بالقوة».

(٦٩)

ونأتي في وقفة سادسة إلى قصة حادث المنشية (١٩٥٤) والمحاكمات التي أعقبته حيث أُسند لزكريا محيي الدين دور أساسي وبارز، ومن الطريف أن الذين يذكرون أن محكمة الثورة كانت برئاسة جمال سالم وعضوية عبد اللطيف البغدادي وأنور السادات يكادون يتناسون أن زكريا محيي الدين كان هو ممثل الادعاء وهو دور لايقل أهمية عن دور المحكمة ذاتها، فقد كان هو الذي يرتفع بصوته طالبًا أقصي العقوبة للمتهمين.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فإن زكريا محيي الدين يكاد في الأدبيات السياسية الخاصة بالإخوان المسلمين – أن يكون برئيًا من محنة الإخوان في ١٩٦٥ علي الرغم من أنه كان رئيسا للوزراء ووزيرًا للداخلية.. ولكن الدولة نفسها أشاعت أن الفضل في اكتشاف المؤامرة كان للمباحث الجنائية العسكرية.. وهكذا نجا زكريا محيي الدين من لعنة الإخوان في أحداث ١٩٦٥.

(٧٠)

وناتي في محطة سابعة إلى دور زكريا محيي الدين في أثناء حرب ١٩٥٦ وقد كان بمثابة دور جيد

لم يحظ أيضًا بما يستحقه من ثناء.علي الرغم مما شرحناه في كتابنا شهيد النزاهة الثورية من ان زكريا والبغدادي كانا ابرز من شد من عزم عبد الناصر في مقابل انهيار شخصيات اخري.

وهذا هو مايذكره أحمد حمروش عن دور زكريا وهو حديث يصور الدور كأنه دور سينمائي في المقام الأول والأخير:

«كان زكريا محيي الدين هو المسئول عن إعداد ترتيبات المقاومة السرية... وقد بدأ فعلا في اتخاذ الإجراءات الضرورية مؤكدا أنه لم يكن هناك خطر علي اشتراك أي قوة سياسية في هذه المعركة الوطنية، وأنه لم تتخذ أية إجراءات أمن إلا ضد بعض السياسيين القدامى..... الذين كان يمكن أن يكونوا أوراقا يلعب بها الاستعمار من جديد ».

«كانت هناك ٤٨ ساعة حاسمة اتخذت فيها كافة ترتيبات المقاومة السرية من إعداد عربات بنمر مدنية، وأوراق تحقيق شخصية مزيفة، وأجهزة لطبع أي منشورات أو مجلات وحتي جوازات السفر، وأجرت بعض الشقق بأسماء مستعارة، كما كلف بعض الأفراد بتشكيل هيكل للتنظيم السري، وأعدت أجهزة اتصال لاسلكي، ومخازن سرية للسلاح، ومعدات وأدوات للتفجير. كانت الاستعدادات تسير في هذا الاتجاه بجدية شديدة دليلا علي الإصرار علي القتال وعدم التسليم، ولكن عندما أجبرت الظروف قوات المعتدين بوقف إطلاق النار، تغير التفكير في معالجة الموقف وأصبحت المقاومة من موقع السلطة.. ووضعوا جانبا المدافع الرشاشة التي كان كل منهم يتحرك بها».

(٧٢)

وربما كان من المهم هنا أن نتوقف لنتأمل حقيقة أولًا: دوره في انشاء « المخابرات العامة»

لايستطيع أي منصف أن يزعم بأن دور زكريا محيي الدين في المخابرات وأجهزة الأمن كان دورًا ثانويا أو غير مطلوب فقد كانت الثورة تجنح بالفعل إلى الشمولية ولم يكن لها بد من التوجه إلى المخابرات والمباحث والتأمين... إلخ ولاعبرة للتشدق بنيات قادتها في الاتجاه نحو الديمقراطية، سواء أصدر هذا التشدق اليوم أم بالأمس.

ومن الطريف أن كثيرين يلقون بتبعات إنشاء المخابرات علي عاتق زكريا محيي الدين وكأنه أوجدها من العدم أو للعدم، وكأن نظام الثورة نفسه لم يكن يتطلب وجود هذه الأجهزه سواء أوجدها زكريا محيي الدين أو لم يوجدها، وسواء وجد زكريا محيي الدين نفسه أم لم يوجد..

وقد بلغ تبسيط هذه المسألة وتسطيحها حدًا خطيرًا في كثير من المذكرات والحوارات، من ذلك ماورد في مذكرات الرئيس محمد نجيب وفي حوارات محسن عبد الخالق ومع احترامنا لمشاعر الجماهير التي قد ترحب بالرغبة التي لم تتحقق في ألا تكون هذه الأجهزة قد وجدت من الأصل إلا أن وقائع التاريخ لاتوافقنا علي الارتياح لمثل هذه الأماني.

(٧٣)

كان زكريا محيي الدين قد عمل كضابط مخابرات عسكرية (أو حربية) في الجيش، ثم أصبح مسئولا عن المخابرات الحربية في تشكيلات ميدانية، وكانت وجهة نظره المعلنة في إنشاء المخابرات كما عبر عنها: أن ننشئ أجهزة وطنية، علي أساس قومي وليس علي أساس حزبي.. وإنما تخدم الوطن ككل».

وهذا هو مايذكره زكريا محيي الدين نفسه في حديثه لعبد الله إمام في جريدة العربي (١٩٩٧):

«كان الهدف الوصول إلى تنظيم كامل يواجه متطلبات المرحلة وانتهي ذلك إلى صدور قانون سبتمبر ١٩٥٣ بإنشاء الهيئة الجديدة التي سميت « المخابرات العامة ». وباشرت عملها في جميع فروع القوات المسلحة وفي الجانب المدني، وكانت تشمل الأمن أساسًا ومقاومة محاولات العدو الصهيوني للاختراق. وفي نفس الوقت أمكننا لأول مرة أن نقوم باختراق الجبهة الداخلية في إسرائيل بالذات».

(٧٤)

أما دوره وزيرًا للداخلية: فقد حظى بكثير من التفصيل والدراسة في كتابى «قادة الشرطة والسياسة المصرية» وليس بوسعي أن أكرر هنا ما ورد في ذلك الكتاب ولهذا فإني أحيل القارئ عليه.

ومع هذا فلا بد لي من أن أشير إلى أن زكريا محيي الدين كان معنيًا بصفة دائمة، ومهمومًا بصفة متصلة كذلك بالمسئولية عما أعتقد سلامة هذا المجتمع في مواجهة مايهدده من الداخل أو من الخارج، ولهذا فقد كان إسناد مهمة وزارة الداخلية إلى زكريا محيي الدين دونًا عن زملائه متوافقا تمام التوافق مع قدرات ميز بها زكريا نفسه هو وعبد الناصر بقدر أكبر من كل زملائهما الآخرين.

وربما كانت قدرات زكريا محيي الدين في هذا المجال تفوق قدرات عبد الناصر نفسه بصورة ملحوظة، فقد كان زكريا محيي الدين علي سبيل المثال كتوما قليل الكلام بينما كان عبد الناصر من أولئك الذين تستهويهم الأحاديث العامة حتى وإن استخدموا هذه الأحاديث أحيانًا في خداع الخصوم على جميع المستويات، أما زكريا محيي الدين فقد ظل علي الدوام بمثابة الصندوق المغلق الذي يستعصي على السياسيين والصحفيين أن يصلوا إلى فكرة ولو تقريبية عن محتوياته في لحظة ما.

كان لهذا النمط من شخصية الصندوق المغلق بالطبع تأثير على جوانب أخري من شخصية زكريا محيي الدين، فقد كان زكريا محيي الدين بحكم هذا السلوك البارز متباعدًا عن السياسيين المحليين والصحفيين وأمثالهم، ولم تكن بينه وبين هؤلاء جميعًا هذه الألفة أو الحميمية التي كانت لأنور السادات أو لعبد الحكيم عامر أو حتى التي كانت لجمال عبد الناصر رغم مهابته وتجهمه،

وقد عبر جمال عبد الناصر نفسه عن هذا المعني فوصفه في حواره مع عصام الدين حسونة (كما أشرنا من قبل) بأنها نقص في الشعبية، وهو وصف غير دقيق وإن كان يؤدي الغرض في التعبير عن الحالة أو في التعبير عنها بلسان عبد الناصر نفسه الذي كان يسعده ألا يكون هناك غيره يتمتع بالشعبية.

(٧٥)

عمل زكريا محيي الدين وزيرًا للداخلية منذ ٦ اكتوبر ١٩٥٣ في أثناء وزارة محمد نجيب الثانية وبهذا خلف جمال عبد الناصر في هذه الوزارة وأصبح ثاني من تولوها من بين ضباط الثورة

ومنذ ذلك الحين عرف زكريا على نطاق واسع بالقبضة القوية و الصارمة والكتمان وفي الوقت ذاته كان يقدم (في الأدبيات المتناثرة برؤيةاليسار التقليدي) على أنه كان ضد الشيوعية واليسار وقد ظل يتولى هذه الوزارة في الوزارات التاية حتى قامت الوحدة فاحتفظ بها فلما أخذت دولة

الوحدة بنظام الوزير المركزي والوزيرين التنفيذين أصبح هو وزيرًا مركزيا وعين معه وزير تنفيذي للداخلية في مصر هو عباس رضوان فلما انتهت الوحدة بحدوث الانفصال احتفظ بالداخلية ولما اخذت الدولة بنظام مجلس للرياسة ومجلس تنفيذي لا يكون من أعضائه قادة الثورة أصبح هو عضوا في مجلس الرياسة، ولما عاد لتشكيل الوزارة ١٩٦٥ احتفظ بالداخلية وعين معه نائبا لوزير الدخلية هو اللواء يوسف حافظ.

(٧٦)

وطيلة عهد الثورة تولى زكريا محي الدين: رئاسة عدد من اللجان التنفيذية والاستشارية كما تولى المسئولية عن المؤسسات العامة والمهمة.

في أثناء عهد الوحدة تم تعيينه رئيسًا اللجنة العليا للسد العالي في ٢٦ مارس ١٩٦٠، و كان هذا كله بالإضافة إلى منصبه الذي احتفظ به نائبًا لرئيس الجمهورية للمؤسسات.

(٧٧)

أما رئاسته للجهاز المركزي للمحاسبات قد كانت من الأدوار التنفيذية المهمة التي لعبها زكريا محيي الدين وقد تولي هذا المنصب في إبريل ١٩٦٤ (أي في ذات الوقت الذي اعقب تشكيل علي صبري لحكومته الموسعة في مارس ١٩٦٤ وتولي أنور السادات لرئاسة مجلس الأمة وتولي حسين الشافعي للإتحاد الاشتراكي العربي) ومن الطريف جدًا أن علي صبري قد خلف حسين الشافعي في الاتحاد الاشتراكي، عندما خلف زكريا محيي الدين علي صبري في رئاسة الحكومة على حين خلف حسين الشافعي زكريا محيي الدين في رئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات أما أنور السادات فكان الوحيد بين الأربعة الذي بقي في موقعه شأنه شأن عبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر بالطبع.

أخذ زكريا محيي الدين عمله في الجهاز المركزي للمحاسبات بجدية بالغة كالعهد به ، وتكشف له خلال عمله ما ساعده على إلقاء الضوء الخفيف على كثير من الأخطاء والانحرافات في أجهزة

الحكومة والقطاع العام..... ومن الطريف أن اليساري المشهور الدكتور إبراهيم سعد الدين كان وقتها وكيلا للوزارة في الجهاز.

(٧٦)

لم يكن للجهاز المركزي للمحاسبات قوة تنفيذية، على نحو ما أصبح لهذا الجهاز في عهد الرئيس السادات وتشريعاته، ولم يكن له من تأثير سوى على زكريا محيي الدين نفسه الذي غلب عليه الاقتناع خلال فترة إشرافه عليه بأن ينظر إلى الأمور من زاوية الربح والخسارة بعيدًا عن أي مؤثرات سياسية أو اجتماعية أخرى كما أن كثيرًا من تقارير الجهاز وقرارته كانت تضيع بلا صدى، إذ يتم تحويلها إلى رئيس الوزراء علي صبري فيحولها بدوره إلى الجهة المسئولة عن الانحراف على عادة الأسلوب المفضل في السياسات والنظم الشمولية.

الباب الثالث

إلى القمة ثم التحرر

الفصل الخامس

رياسته للوزارة

(٧٨)

نتناول في هذا الفصل بعض الملامح المهمة تاريخيا في رياسة زكريا محيي الدين للوزارة لمدة أحد عشر شهرا (أكتوبر ١٩٦٥ – اغسطس ١٩٦٦)

تولي زكريا محيي الدين رئاسة الوزارة في أول أكتوبر ١٩٦٥ خلفا لعلي صبري فأتم فيها لبلاده انجازا مهما جدًا قد لايعرف الكثيرون حجمه ولكني بحكم دراستي للبنيان الوزاري ولطبائع تسيير الأمور أعتقد أنه كان من الصعب علي غيره أن يتولي ضبط الوزارة بعد هذا التوسع والتوسيع (والترهل والترهيل) اللامعقولين الذين حدثا لها في عهد علي صبري طيلة السنوات السابقة (سبتمبر ١٩٦٢ – أكتوبر ١٩٦٥) وكل مانتج عنهما من ترهل الاختصاصات وتعدد المسؤليات.... إلخ.

وفي رأيي المتواضع أن هذا الذي أنجزه زكريا في ذلك الوقت لم يكن بالزمر الهين، فنحن نعرف أنه يصعب علينا في مصر أن نعود إلى ضبط الأمور بعد توسيعها، فالتوسع والتوسيع حق مكتسب، لا يجوز المساس به ولا بمن استفادوا منه.

ويكفي على سبيل المثال أن نذكر أن الوزارة التي سبقته كانت تضم ١١ نائبا لرئيس الوزراء وأن وزارته ضمت أربعة فقط، وبوسع القارئ ان يعود إلى ما كتبته بالتفصيل عن هذه الأوضاع في كتبي الثلاثة: « البنيان الوزاري» «الوزراء» «النخبة المصرية الحاكمة»

كذلك فقد كان علي زكريا محيي الدين أن يقود مجموعة كبيرة غير متجانسة من بقايا وزارات عبد الناصر، وبقايا وزارة علي صبري، ثم ممن اختارهم بنفسه.

وكان على زكريا محيي الدين أن يتواءم مع دور متضخم للتنظيم السياسي الذي أسندت قيادته إلى علي صبري في نفس الوقت الذي أسندت فيه الوزارة إلى زكريا محيي الدين ، كما كان عليه أن يهتم بمطالب وتطلعات أعضاء البرلمان الذي استقرتشكيله أخيرا (رغم أنه لم يستقر أبدًا من قبل في عهد الثورة) والذي كان علي رأسه زميل لزكريا محيي الدين لايقل دهاء عنه ولا عن علي صبري وهو أنور السادات.

وهذا هو مايذكره الأستاذ أحمد حمروش في كتابه « قصة ثورة ٢٣يوليو ، الجزء الثاني: مجتمع عبد الناصر » حيث يقول:

«هذا إلى جانب أن عودة زكريا محيي الدين إلى مركز المسئولية الوزارية الأولي في أكتوبر ١٩٦٥ يعني تراجعا عن الاتفاق السابق الذي استقر عليه رأي جمال عبد الناصر عند تكوين مجلس الرياسة بعد الانفصال وهو إعفاء أعضاء مجلس « قيادة الثورة السابق » من تولي منصب رئاسة الوزراء ليرفع عن نفسه الحرج ويتحمل المسئولية وحده كما سبق أن ذكرنا.

(٧٩)

يرى سميرمصلح مدير مكتب زكريا محيي الدين أن زكريا كان قد أجاد في أدائه السياسي فساعده هذا مع أن يجيد في أدائه التنفيذي رئيسًا للوزراء ذلك أنه (أي زكريا محيي الدين) كان مسؤولًا عن الاتحاد الاشتراكى بالقاهرة بما يشمل ٢٦ قسما وعشرات الوحدات الإدارية، وكان بكل وحدة أساسية ٢٠ قياديا مهمتهم إرسال تقرير أسبوعى بمشاكل المواطنين ومقترحات حلها، وكان يتم تجميع كل ذلك وعمل تقرير موحد به.

وهو يقول إن ز كريا كان يعمل فى الاتحاد الاشتراكى بلا ميزانية، وعندما جاء عبد المجيد فريد أصبحت الميزانية ١٢ مليون جنيه بدعم من على صبرى.

وهو يروي ان زكريا محيي الدين لما أصبح رئيسا للوزراء جعل «التقرير» هو أول ما تتم مناقشته بالمجلس، وأنه أنشأ فى مجلس الوزراء إدارة للشكاوى والمقترحات.

(٨٠)

ومن المهم أن نشير الى أن زكريا محيي الدين كان من الممكن أن يكون صاحب رؤية متميزة وواضحة في ذهنه عن طبيعة منصب رياسة الوزارة في تلك الفترة لكنه سرعان ما أدرك تعارض

مثل هذا الدور مع توجه عبد الناصر الواضح والمعلن إلى ابعاد زملائه من اعضاء مجلس قيادة الثورة عن تصدر مواقع العمل التنفيذي.

ولهذا السبب فقد كان زكريا نفسه من اكثر من اندهشوا لقرار عبد الناصر بتكليفه برياسة الوزارة.

على أن دهاء التاريخ والتاريخ كما نعلم داهية كبير لا يتكلم إلا بعد مضي السنوات ينبئنا (أي الدهاء) عن أن تكليف عبد الناصر لزكريا لم يكن له علاقة بإصلاح أو تطوير أو تنمية أو ترشيد وإلا لكان قد دعمه في هذه التوجهات ولم يسقطه بسببها، لكن السبب الحقيقي والوحيد لاستدعاء زكريا إلى هذا الموقع كان هو أن عبد الناصر كان قد وصل (بسبب إدراك دلالة ما حدث في تشييع جنازة النحاس باشا وأحداث مشابهة) إلى اقتناع عميق بضرورة اللجوء إلى العنف غير المبرر مع من سماهم بقايا الرجعية (أي الوفد) والإخوان المسلمين.

كان الشيوعيون منذ تمكنوا قبل شهور (باتفاق خروشوف وناصر) يلحون بالكتابة العلنية والسرية على فكرة وجود تنظيم إخواني سري وهو مالم توافق عليه الداخلية ولا أمن الدولة مما اضطر عبد الناصر إلى تكليف المباحث الجنائية العسكرية بأن تتبني هذه الفكرة اللقيطة، وكان لابد من خروج وزير الداخلية عبد العظيم فهمي ومعه علي صبري رئيس الوزراء الذي صورته الشائعات سوفيتيا أو يساريا.

وكان لابد من رجل قوي للداخلية ينسب إليه اللجوء إلى العنف الذي قرر عبد الناصر الولوج إليه بخطوات سريعة.

وكان لابد أن يكون لهذا الرجل تاريخه في مواجهة الإخوان ومن كانوا في مواقع الحكم قبل الثورة.

وكان لابد أن تكون لهذا الرجل مكانته في المجتمع والثورة والبيروقراطية والبروتوكول وكان من الأفضل تمويها ودهاء أن يكون هذا الرجل معاديًا للشيوعية أو معروفًا عنه العداء الشديد لها.

ومن الطريف أن زكريا، زكريا وحده، كان الرجل الذي حاز مايقرب من ١٠٠٪ من هذه المعايير.

(٨١)

نأتي بعد هذا إلى المعايير أو الأسباب المظنون فيها في وقتها والتي لا تتمتع بدهاء التاريخ

هذا على سبيل المثال هو ما ذكره زكريا بنفسه لاحمد حمروش في كتابه « قصة ثورة ٢٣يوليو الجزء الثاني: مجتمع عبد الناصر»:

«ويقول زكريا محيي الدين إنه لما راجع جمال عبد الناصر في ذلك عند (تكليفه) بتولي المنصب، قال له جمال عبد الناصر: إن الظروف قد تغيرت وإنه يود أن يبعث الحيوية في الاتحاد الاشتراكي والوزارة معًا.

«وقد اتفق الاثنان على برنامج الوزارة أثناء رحلتهما بالطائرة إلى مؤتمر القمة الثالث في الدار البيضاء»

(٨٢)

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فإننا نورد هنا رؤية الأستاذ أحمد حمروش في أداء هذه الوزارة وقد عرض رؤيته كمراقب يتمنى (!!) أو يتصنع أن يكون محايدًا وذلك حيث يقول:

«وعندما بدأت الوزارة تطبق آراء زكريا محيي الدين، شاع بين الناس أنها وزارة انكماش وتراجع عن الخطة وتوافق هذا مع آراء الدكتور مصطفى خليل الذي تولى وزارة الصناعة بعد الدكتور عزيز صدقي. وتأجل تنفيذ عدد من المشروعات مثل بناء مصانع جديدة للسكر....

«بل إن زكريا محيي الدين ألغي تعاقدا كان قد تم الاتفاق عليه مع تشيكوسلوفاكيا. وهو يبرر ذلك بأن المصانع القائمة لم تكن تعمل بطاقتها الكاملة وأن المتوفر من زراعة القصب لا يكفي احتياجاتها..... ولذا فلم يكن هناك مبرر في رأيه للتوسع في هذه الصناعة طالما هناك ظروف تحول دون استخدام المصانع بأقصي طاقتها» .

«ولكن الأحداث أثبتت فيما بعد أن هذا التوقف قد أدي إلى أن تتعطل إمكانية تحويل مصر

من دولة مصدرة للسكر إلى دولة مستوردة له، وتصرف في ذلك عشرات الملايين من الجنيهات بالعملة الصعبة ».

(٨٣)

وقد لخص أحمد حمروش من وجهة نظر يسارية قصة أزمة الأرز التي سبقت إقالة زكريا وصدرت (أو رويت) للجماهير على أنها السبب في هذه الإقالة :

«قرر زكريا محيي الدين أن يزيد من دخل مصر عن طريق تصدير الأرز، وما إن أعلن جمال عبد الناصر ذلك في إحدي خطبه بالسويس حتى هرع الناس إلى المتاجر فورا ووقفوا أمامها طوابير طويلة لحجز كميات أرز إضافية.....

«ارتفاع السعر قد أدى إلى ارتفاع أسعار سلع أخري مثل الزبد اللبن وبيع التجار للسلع بأسعار أغلى مثل البيرة والكوكاكولا».

«ويقول زكريا محيي الدين إن مناقشة دارت بينه وبين عبد الناصر عن ظاهرة الطوابير التي تحتشد أمام الجمعيات وأنه قد تم الاتفاق علي زيادة سعر الأرز من أربعة قروش إلى ثمانية للكيلو الواحد..... وكانت هذه الحادثة من المرات النادرة التي أقدمت فيها الثورة علي رفع الأسعار لسلعة ضرورية تمس حياة الجماهير»

«ويقول زكريا محيي الدين إنه كان يستهدف زيادة الدخل القومي، وإن زيادة أسعار الأرز يقابلها ما تتحمله الدولة من فروق سعر القمح... خاصة أن أسعار الأرز في العراق وليبيا كانت أغلى منها في مصر».

.....

(٨٤)

وننقل الآن (أو بالأحري نصل) إلى قصة إخراج (وتمثيل) قرار إقالته من رياسة الوزارة.

ففي أدبيات السياسة المصرية عبارة من أدق العبارات التي تصور الخلافات السياسية المستترة ونتائجها الخطيرة وهي عبارة أوردها المستشار عصام حسونه في مذكراته عن ليلة إقالة وزارة زكريا محيي الدين وقد كان هو نفسه عضوًا فيها، وذلك حيث يقول:

«... والحق أن وزارة السيد زكريا محيي الدين كانت وزارة جادة تتصدي - في شجاعة - لمشكلات مصر.. وفي مقدمتها المشكلات الاقتصادية.. وتضع ما تراه من حلول لها.. غير أن هذا الأسلوب لم يلق ارتياحا من جبهة السيد علي صبري رئيس الوزراء السابق - في مجلس الوزراء».

«وإني لأذكر أن السيد زكريا محيي الدين دعا مجلس الوزراء إلى الانعقاد بالإسكندرية في ٣٠ أغسطس ١٩٦٦.. وكان من الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال رفع أسعار بعض السلع الأساسية.. وقد كان من رأيي الاعتراض على بعض السلع التي يراد رفع أسعارها.. فإذا بالسيد شعراوي جمعة.. يهمس في أذني: «لا تتعب نفسك في المناقشة».. قال ذلك وهو يبتسم ابتسامة ذات معني.. قلت له: «هل هو العشاء الأخير».. قال: «أعتقد ذلك».

«أدركت حينئذ.. أن البعض يريدون أن يحملوا زكريا محيي الدين مسئولية رفع الأسعار.. قبل أن يترك الوزارة».

(٨٥)

ويتصل بهذه الرواية مارواه سمير مصلح (مدير مكتب زكريا محيي الدين) لمصباح قطب في حديثه (بعد ٤٨ عاما من الواقعة) مفجرا ما قد نصفه بأنه مفاجأة محسوبة لما فهمه مصباح قطب مباشرة على أنه كان فخًا مدبرًا لزكريا.

وكأن هذا الحوار يدلنا علي ان كيش الفداء في «ظل الناصرية» لم يكن يملك لنقسه من أمره شيئًا وهو ذاهب للفداء:

«كنا فى الإسكندرية والوقت نهاية أغسطس وإذا بالسيد زكريا- رئيس الوزراء - يطلب منى دعوة المجلس إلى اجتماع عاجل غدًا فى بوكلى لينظر أمرًا واحدًا هو رفع سعر كيلو الأرز».

« قت له: يا افندم لا توجد مشكلة فى الأرز ولا طوابير تستدعى ».

« صمم على رأيه»

قلت: ولماذا اجتماع عاجل ولماذا لا تتم دراسة الموضوع فى لجنة الخطة عند الدكتور القيسونى؟

« عاد وصمم، ثم قال إن عبدالناصر هو الذى طلب ذلك».

«قلت: يا افندم ممكن تقول له ستتم الدراسة ونعرض عليه ويصدر القرار هو، فلم يُعلق وكرر أمرى بدعوة الوزراء».

مصباح قطب: واضح أن ثمة مطبا.. من كان وراء ذلك؟

سمير مصلح: أهل الصفاقة ممن ضيعوا مصر فى ١٩٦٧ وعاثوا تسلطا وفسادا من خلال الهيمنة على الجيش وعلى الشرطة العسكرية.

مصباح قطب: ولكن كيف يصل صوتهم إلى عبدالناصر ويجعله يتخذ موقفا كهذا مع رجل يقدره كزكريا؟.

سمير مصلح: لأن نفوذهم على عبدالحكيم جعل صوتهم مسموعا وهم كانوا يكرهون زكريا محيي الدين لأنه كان يطالب بتطهير الجيش من هؤلاء.

مصباح قطب: ألم يدرك زكريا محيي الدين أن فى الأمر مصيدة؟

سمير مصلح: كان يشعر لكنه كان منضبطا. الرئيس طلب وعلى رئيس الوزراء أن ينفذ وقد كان من جانبه مقتنعًا بتعديل الأسعار وتقليل الدعم. وقد ترك رئاسة الوزارة بعد ذلك بأيام «.

.....

(٨٦)

بقي في الإشادة بزكريا كرئيس للوزراء وفي الحديث عن سبب حقيقي آخر لإقالته أن نذكر للقارئ ما أوردته في كتابي « في خدمة السلطة « متمثلا في جملة عبقرية لخص بها أنور السادات سبب خروج زكريا محيي الدين من رياسة الوزارة حين سأله عبد الستار الطويلة عنه فرد عليه السادات بما معناه: إنه كان يظن نفسه رئيسا حقيقيا للوزراء.

وقد أذكر هنا أني اتخذت من هذه العبارة عنوانا لأحد مقالاتي في مجلة المصور ذات مرة.

الفصل السادس

دراما التنحي

(٨٧)

نبدأ فنقول إن أوضح عبارة قيلت في السبب الحقيقي لاعتذار زكريا عن خلافة عبد الناصر هي التي قالها ابنه محمد زكريا محيي الدين للمصري اليوم في الحديث الذي اجراه معه مصباح قطب:

«إنه أراد بعدم قبول منصب الرئاسة بعد تنحى ناصر ألا يتحمل مسؤولية أخطاء لم يصنعها، ولم يكن قد قال هذه العبارة فى بيان الإذاعة».

(٨٨)

تحفل أدبياتنا السياسية بروايات متعددة ومتزيدة وملتوية عن اختيار عبد الناصر لزكريا محيي الدين لخلافته عقب وقوع الهزيمة في يونيو ١٩٦٧ حتى أصبح هذا الموضوع من الكلاسيكيات التي حفلت بالتفكير والاسئلة المكررة عن سر اختيار عبد الناصر لزكريا بالذات لخلافته عقب هزيمة ١٩٦٧.

وعلى الرغم مما فصلت القول فيه في بعض كتبي من أن هذا كان نتيجة المنطق الذي أخذ عبد الناصر به نفسه في تعامله مع زملائه فإني أجد من الحق ومن الواجب أن أورد رواية ثروت عكاشة عن حواره مع عبد الناصر حول هذه النقطة علي نحو ما أوردها في كتابه « مذكرات في السياسة والثقافة» حيث يروي على لسان عبد الناصر قصة وقوع اختياره علي زكريا محيي الدين ليخلفه

بعد النكسة.. راويًا ماحدثه به عبد الناصر نفسه من أن عبد الحكيم عامر كان قد اقترح عليه شمس بدران...

تقول الرواية التي أوردها ثروت عكاشة:

«وكان ذلك في ساعة متأخرة من الليل وكان الإرهاق باديًا عليه، فتظاهرت بالموافقة علي ما يقول لكي تمضي الأمور في هدأة، فلقد كنت أعلم حق العلم مكانة شمس بدران كفاية وعلمًا، إذ كان يفتقد هذه كما يفتقد تلك، هذا إلى ما كان يتميز به من غباء مطبق».

واستطرد عبد الناصر قائلًا:

«لقد كنا في حاجة إلى شخصية سوية تصلح أمورنا مع الأمريكان، وكان شمس كفيلًا بأن «يخرب « أمورنا كلها، ورأيت أن أنسب شخصية أستطيع الركون إليها هو زكريا محيي الدين «فله الخبرة المطلوبة والكفاية المنشودة، وهو قبل كل شيء رجل وطني، ثم هو مأمون الجانب لا يحمل ضرًا لإخوانه»

«غير أني لم أخطر زكريا محيي الدين بما استقر عليه رأيي»

(٨٩)

وقد روي سامي جوهر في كتابه «الصامتون يتكلمون» أنه سأل حسن إبراهيم عن سبب إعلان عبد الناصر في بيان التنحي في اختياره زكريا محيي الدين لخلافته في رئاسة الجمهورية، وأن حسن إبراهيم أجابه ضاحكًا بإجابة حافلة بالتناقضات المتعددة، وإن كانت بعض هذه التناقضات تلقى قبول البعض وبعضها الآخر يلقى قبول البعض الآخر، كما أنها في مجموعة كفيلة بتقديم إجابة ما، على نحو ما يفعل الأطباء الشبان في معالجة شكوى المريض بحلول متعددة وإن تكن متناقضة.

«اللهّ يرحمه كان شديد الذكاء...»

«واختياره زكريا محيي الدين بالذات يدل على شدة الذكاء فهو استخدمه في أكثر من غرض من قبل.. عينه رئيس وزراء حتى يرفع الأسعار للضروريات من السلع.. فهو كان يخشى حب الناس

له وكان لا يستريح إليه.. كان دائمًا يريد أن « يحرقه » ولذلك فهو اختاره لهذا السبب، فاسم زكريا محيي الدين مرتبط في أذهان الناس بارتفاع أسعار الضروريات..»

« بالإضافة إلى أن عبد الناصر كان قد أدرك أن أمريكا هي القوة الحقيقية والروس يساعدون ولكن بقدر.. واختياره زكريا محيي الدين وهو معروف بعدائه للشيوعية سيجعل الأمريكان يضغطون علي إسرائيل لتنسحب من سيناء»

«أما إذا نجحت خطته وأعادته الجماهير إلى رئاسة الجمهورية كما أعد المسرحية فإنه يستطيع أن يحصل من السوفيت علي كل شيء ليعوض الخسائر في السلاح.. وإلا فإنه زكريا محيي الدين سيكون هو الرئيس القادم.. ويستجيب السوفيت بطبيعة الحال لكل ما يطلبه حتى يضمنوا إبعاد زكريا محيي الدين عن الحكم..»

«وهو في الحالتين كان يفكر في مصلحة مصر لتحرير ما احتل من أراضيها».

(٩٠)

أما سمير مصلح فيذكر أن زكريا محيي الدين سجل فى بيت عبد الناصر خطابا أعلن فيه رفض تولي الرئاسة بدلًا عن عبدالناصر بعد إعلان تنحيه، وتنازله له، وقال زكريا إنه لم يستشر فى ذلك، وإنه سمع خطاب التنحى من التليفزيون كغيره، وإن الأصول تقتضى أن يحال أمر كهذا إلى البرلمان أو جمعية تأسيسية، وإن على عبد الناصر أن يواصل مهمته، ثم يقول: «وقدْ حملتُ الخطاب إلى أحمد سعيد فى الإذاعة لبثه لكن لم تتم إذاعته بأوامر أظنها من ناصر نفسه، وتم عمل تسجيل آخر بكلمة كتبها الأستاذ هيكل، وأذيعت وكانت مختلفة بالطبع،

ومع هذا فإن سمير مصلح شأنه شأن كثير من أعداء عبد الحكيم عامر ورجال عبد الحكيم عامر لا يفوت الفرصة كي يلمز عبد الحكيم عامر وشمس بدران (!!) معبرًا عن سعادته بإبعادهما عن الصورة حتى لو على حساب زكريا.

«وللإنصاف فقد كان التنازل لزكريا عملًا ذكيًا وشجاعًا من عبد الناصر لأنه كان يتعرض لضغوط ليتنازل لشمس بدران!!.

(٩١)

ويروي عبد الصمد محمد عبد الصمد في كتابه «العشاء الأخير للمشير» شيئًا يكاد يكون قريبًا من مضمون رؤية محمد جلال كشك التي أوردناها في فصل مبكر من كتابنا هذا عند الحديث عن شخصية زكريا.

والحق أن رواية النائب عبد الصمد جديرة بالتأمل وخصوصًا أن الطرف الثاني فيها هو ابن عم زكريا محيي الدين نفسه وقد وصل إلى أعلى المناصب فيما بعد.

يقول عبد الصمد في أثناء حديثه عن ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧:

«وفي الساعة العاشرة صباحا وصلت إلى مجلس الأمة بصعوبة كبيرة.. وكان أول من قابلت فؤاد محيي الدين. وقال لي في صوت حزين إن زكريا محيي الدين لم يؤخذ رأيه في ترشيحه للرئاسة، ودُفع إلى مطب آخر، وليشرب مقلبا آخر فيهتف ضده المتظاهرون ويحاولون الاعتداء على بيته !!»

ويتعمد عبد الصمد التوقف للإشارة إلى المقصود بالمطب الأول فيقول:

«كان المقلب الأول اشترك فيه المشير عبد الحكيم عامر مع عبد الناصر بإسناد رئاسة الوزارة إليه لينفذ سياسة رفع الأسعار لإنقاص معدلات الاستهلاك.. وبعد أن يطلق عليه الشعب اسم زكريا «غلاء الدين»!! يخرج من الوزارة ويكتب هيكل تفسيرا أو تبريرا فيزيد الغموض غموضا ولا يعرف أحد إن كان قد استقال أو أقيل !!.

(٩٢)

ومن الجدير بالذكر أن محمد زكريا محيي الدين روى أن أباه خرج من البيت يوم ٥ يونيو ولم يعد للبيت إلا فى ليل ١٠ يونيو، وأن أباه سمع خطاب التنحى وهو فى مكتبه المخصص لإدارة لمقاومة الشعبية فى الميرغنى، وهو يقول إن أباه لم يتعرض لأى هجوم كما قيل لكن « بيتنا اتحدف بالطوب».

.....

ويكفينا بعض هذا للدلالة على مدي ما مورس ضد زكريا من التحريض، وهو تحريض وصل كما نعلم إلى الاعتداء علي كل من يشبه زكريا في مجمل هيئته، وكان من هؤلاء الوزير محمد قايق

الذي لا يزال علي قيد الحياة رئيسا للمجلس القومي لحقوق الإنسان (!!)، وقد عانى هو نفسه من انتهاك حقه في ذلك اليوم لا لشيء إلا لا شتباه في الهوية.

(٩٣)

وتزعم الفنانة برلنتي عبد الحميد في مذكراتها أن عبد الحكيم عامر هو الذي اقترح زكريا محيي الدين كرئيس للجمهورية بعد تنحي عبد الناصر والمشير في أعقاب النكسة فتقول:

«ومن المفيد أن نستعيد تفاصيل ما وقع بين جمال عبد الناصر، والمشير عبد الحكيم عامر في ليلة الثامن من يونية ١٩٦٧، فبعد صدور قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، حدث اجتماع ضم الرئيس جمال عبد الناصر، والمشير عبد الحكيم عامر، والوزير شمس بدران، وفي هذا الاجتماع اتفق الثلاثة على: «ضرورة ترك مناصبهم، والإتيان بوجه جديد يتولي رئاسة البلاد ، ويستطيع التفاهم مع الغرب».

«وقال عبد الحكيم عامر: « إنني أقترح أن يرأس البلاد الزميل زكريا محيي الدين». ظهر علي وجه عبد الناصر الامتعاض وعدم الرضا، فقال له المشير: «أنت عارف ياريس إن مافيش بيني وبين زكريا محيي الدين أي ود أو صداقة... وأننا كنا دائمًا نصطدم ونختلف، في الرأي، ولكننا الآن أمام مصلحة مصر، واسم مصر، ومستقبل مصر»

«ورد عبد الناصر: «زكريا محيي الدين وجه غير مقبول.. وأنا لا أوافق عليه، وأرشح بدلًا منه شمس بدران».

«قال عامر: «إذا كان اعتراضك على زكريا محيي الدين، أنه وجه غير مقبول، فإن شمس بدران وجه غير معروف، وغير مقبول. ثم كيف ترشح مَنْ كان وزير حرب، وخسرها؟!».

« قال عبد الناصر: «نبحث عن أسماء أخرى».

فقال المشير: « احنا أخذنا بمبدأ ان اللي ييجي ها يكون واحد من أعضاء مجلس قيادة الثورة المشتركين حاليًا في الحكم، وليس أمامنا سوى زكريا محيي الدين، وأنور، وحسين.. »

(٩٤)

أخيرًا فمن المهم أيضا أن ننقل للقارئ نص البيان «الرسمي» الذي صدر باسم زكريا محيي الدين في ذلك اليوم ، وهو البيان الذي أعلن فيه رفضه للقرار الذي أصدره الرئيس جمال عبد الناصر بترشيحه لتولي رئاسة الجمهورية في خطاب التنحي في اليوم السابق. وفيما يلي نص البيان الهيكلي:

« أيها الأخوة المواطنون..

« لقد كان القرار الذي اتخذه الرئيس جمال عبد الناصر مفاجأة لي كما كان مفاجأة لجماهير أمتنا العظيمة الصابرة الصامدة لأن الرئيس أراد ألا يطلع أحدًا علي قراراه رغبة منه في أن يتحمل كل المسئولية إيثارًا وشرفًا»

« وفيما يتعلق بي فإني لا أتقبل قيادة غير قيادة جمال عبد الناصر.

« لقد خرجنا ليلة ٢٣ يوليو إلى جانبه علي الطريق الطويل الحافل بالأمل والمشاكل والحافل بالمنجزات والعقبات ، بلغنا معه وبه أهدافًا كبارًا وخضنا معه وبه معارك شتى..

« إن الظرف التاريخي الآن أحوج ما يكون إلى الرجل الذي قاده علي طول الطريق من سنة ١٩٥٢ وإلي الآن ولا يمكن لأي قوي معادية كما لا تستطيع أي نكسة أن تعوق شعبنا عن مسيرته وراء قيادة جمال عبد الناصر..»

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

الفصل السابع

محاولته الأخيرة للإنقاذ وابتعاده النهائي في ١٩٦٨

(٩٦)

أبدأ هذا الفصل بأن ألخص رأيي الذي لا أزال أعتز به (ولا أقول: أتمسك به) وهو أن زكريا محيي الدين قد ابتعد عن الحكم في ١٩٦٨ برغبته تمامًا، وقد كانت له وجهة نظر واضحة وسديدة في الطريقة المثلى للتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي في تلك الأثناء، وقد عبر عنها للرئيس عبد الناصر الذي كان له رأي مختلف، ولم يكن هذا الخلاف في وجهات النظر بين الرجلين الأول والثاني علنيا بالطبع، غير أنه لم يكن سريا بالتأكيد.

وكثيرون من الذين كانوا قريبين من دائرة صنع القرار كانوا يعرفون تفاصيله، وكثيرون منهم لايزالون علي قيد الحياة ولا ينكرون هذه التفاصيل، غير أني لا أجد الجرأة الكافية لأن أضع علي لسان زكريا محيي الدين أو لسان أي واحد منهم مجمل تصورات زكريا محيي الدين للحل السياسي الذي كان يراه، ذلك أنه لم يسجل هذا ولم يدل به، ولكني، في أقل تقدير، أستطيع أن أصور للقراء أن زكريا محيي الدين كان حريصًا على الإسراع باستنقاذ الأرض المحتلة في ١٩٦٧ بكل مايمكن من وسائل سياسية في ذلك الوقت، وأنه لم يكن من أنصارسياسات ناصرية لا تقود إلا إلى تعذيب الجماهير تحت مظلة الانتظار الطويل من أجل خوض المعركة..

ويبدو أن زكريا محيي الدين كان بعيد النظر إلى حد بعيد حتى وإن لم يكن هذا هو جوهرحكم الأغلبية عليه في هذه الجزئية في ذلك الزمان أو في زماننا الذي نكتب فيه هذه السطور.

(٩٧)

و بالإضافة إلى اعتقادي في صواب ما ذهبت إليه فإني أتحفظ جزيئا على روايات شائعة تربط ابتعاده باختلافه مع عبد الناصر حول السياسة الاقتصادية وهى روايات كانت ولا تزال تتكرر بألحان مختلفة وتتعارض جزئيا مع رؤيتي و مع ماهو منطقي ، ومع هذا فلابد لي من أن أورد أبرز (وأول) هذه الروايات كاملة، وهى رواية سيد مرعي في كتاب « أوراق سياسية » الجزء الثاني حيث يقول:

«كانت النكسة تلقي بظلالها علي كل أفكارنا واجتماعاتنا وأحاديثنا، وأصبح مفهومًا أن المعركة في هذه المرة سوف تطول، ولهذا أعطي جمال عبد الناصر اهتمامًا كبيرًا للصمود الاقتصادي، وهو الأمر الذي أراد أن يبلوره في سياسة اقتصادية جديدة ».

«ولكن اتجاهًا آخر بدأ يتبلور داخل مجلس الوزراء ويري عدم التوسع في الإنفاق الاقتصادي، بل وضغط الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة والقطاع العام وإلغاء المبالغ التي تدفعها الحكومة لدعم بعض السلع الشعبية، وكان يمثل هذا الاتجاه الدكتور عبد المنعم القيسوني وزير الاقتصاد».

«ومع أن هذا الرأي يعبر عن سياسة انكماشية في الاقتصاد إلا أن الدكتور القيسوني لم يسمها كذلك، وإنما اعتبرها مجرد إجراءات لموازنة الميزانية، ورغم أن هذا الاتجاه يتطلب رفع أسعار بعض المواد الغذائية، والتوقف عن رفع الأجور لفترة، والسيطرة علي العجز في الميزانية بل وإلغاءه، فإن زكريا محيي الدين نائب الرئيس وقتها تبني آراء القيسوني هذه داخل مجلس الوزراء وكان يساعده في ذلك أن الدكتور القيسوني يمده بالبيانات الدقيقة عن الموقف المالي والاقتصادي، والذي يتطلب في رأيه اتخاذ الإجراءات الانكماشية وإلغاء الاستثمارات في المشروعات الجديدة».

«وفي البداية لم يتخذ جمال عبد الناصر موقفًا واضحًا من هذه الأفكار داخل مجلس الوزراء، بل طرحها للنقاش وترك الجميع يدلون باجتهاداتهم فيها، وترك للقيسوني وزكريا محيي الدين تفسير آرائهما والدعوة لها، وظل الأمر كذلك اجتماعين أو ثلاثة علي ما أذكر إلى أن قال جمال عبد الناصر مرة، إن هذا الموضوع قد تشعب إلى تفصيلات فنية كثيرة في مجلس الوزراء، وهو يري تشكيل لجنة فرعية لدراسته، علي أن تقدم تقريرها للمجلس في جلسته التالية.

«وفعلا شكلت لجنة برئاسة جمال عبد الناصر وعضوية زكريا محيي الدين وعبد المنعم القيسوني وأنا، وعزيز صدقي، وشعراوي جمعة ».

(٩٨)

وتقدم مذكرات سيد مرعي تفصيلا معقولا لوجهتي النظر اللتين تصارعتا (برغبة من عبد الناصر أو بترتيب منه نفسه) ومن الواضح أن سيد مرعي نفسه كان أميل إلى الرأي الذي تبناه زكريا والقيسوني لكنه أي سيد مرعي(كعادته في حساباته وتحسباته) لم يبذل أي جهد فاعل في تأييد هذا الرأي:

«ودعينا للاجتماع الأول والأخير الذي عقدته اللجنة، وكان الاجتماع في مكتب جمال عبد الناصر بالاتحاد الاشتراكي، وفي البداية سارت المناقشة هادئة جدًا، ربما لأن الذي افتتحها هو زكريا محيي الدين. لقد تكلم زكريا محيي الدين عن الموقف الاقتصادي، والعجز في الميزانية، ومقدار الإعانات التي تتحملها الحكومة، والعجز في الميزان التجاري، إلخ

«وفي كل هذا كان زكريا محيي الدين يتحدث وكأنه فعلًا خبير اقتصادي، ويشير من وقت لآخر إلى الأرقام والبيانات التي زوده بها عبد المنعم القيسوني، وكان جمال عبد الناصر يستمع إليه باهتمام شديد، وهو جالس واضعًا يده علي خده، ومائلا بقامته إلى الوراء، في الوضع الذي لا يمكنك أن تفهم فيه هل هو يوافق على هذا الكلام أم لا».

«وبمجرد أن انتهي زكريا محيي الدين من حديثه، تبعه الدكتور عبد المنعم القيسوني، فأفاض شرحًا لنفس الاتجاه وتحدث عن أهمية سد العجز في الميزانية وموازنة المصروفات مع الموارد وموقف صندوق النقد الدولي... إلخ

«وبعد القيسوني التفت إلينا الرئيس جمال عبد الناصر وسألنا عن آرائنا. مبتدئًا بي أنا. ولم أكن في الحقيقة متحمسًا للإدلاء برأي في هذا النقاش الاقتصادي، لأن الموضوع يحتمل رأيين، وكل رأي يمكن موازنته مع الآخر في هدوء، ولهذا فعندما تكلمت فعلا قلت إن السياسة الاقتصادية الجديدة المطروحة للنقاش تتضمن شقين، الشق الأول خاص بضرورة رفع أسعار بعض السلع،

والشق الآخر خاص بضرورة ضغط الاستثمارات. والبيانات المعروضة ربما لا تكون كافية في مناقشة هذا التفكير الاقتصادي ومع ذلك فإنني بغير بيانات أعارض زيادة الأسعار لأسباب سياسية، أما بالنسبة للاستثمارات فيمكن ضغطها فعلا، ولكن إلى أي مدي؟ وما هو العائد الذي سنوفره؟»

«إنني أري أنه إذا كان المدي الذي يجب أن نذهب إليه كبيرًا والعائد صغيرًا فإن الأمر لا يستحق، أما إذا كان العكس فالأمر إذن يستحق».

(٩٩)

ويصل سيد مرعي إلى رواية ما فعله عزيز صدقي بتفصيل كامل وكأنه ينقل من محضر، ونحن نفهم دوافع سيد مرعي في هذا فقد انتهى الحراك السياسي في بداية السبعينيات إلى أن أصبح هناك صراع سيسي بين الرحليين على الرغم من عدم وجود أي اختلاف حقيقي بينهما على نحو ما نراه في هذه الرواية التي يقدمها سيد مرعي محاولًا بها أن يقلل من قيمة فكر عزيز صدقي، بينما هو في الوقت نفسه يقلل من قيمة فكره هو نفسه أيضًا:

«وهنا طلب عزيز صدقي وزير الصناعة وعضو اللجنة الكلمة»

«وبدأ عزيز صدقي مناقشته هادئًا كالآخرين، ولكنه كان يتجه شيئًا فشيئًا إلى العنف بما جعله يوشك علي التشكيك في كل المعلومات الاقتصادية لزكريا محيي الدين والقيسوني معًا.

«وقد بدأ عزيز هجومه علي هذه السياسة الاقتصادية المقترحة بأنه قال إن هذه السياسة تعبر عن نظرة تشاؤمية وسوداء للاقتصاد المصري، ونفس الأرقام التي يذكرها القيسوني للدلالة علي سوء الحالة الاقتصادية تصلح في حد ذاتها للدلالة علي العكس وإذا كان هناك خوف من جانب البعض – يقصد زكريا محيي الدين والقيسوني – من وجود عجز بسيط في الميزانية، فإن قطاع الصناعة وحده يستطيع أن يتعهد بسد هذا العجز عن طريق زيادة الإنتاج وزيادة التصدير، أما في قطاع البترول فإن الاكتشافات الجديدة تكفل تحقيق فائض في الميزانية قدره كذا، وهو يبلغ أضعاف أضعاف العجز البسيط الذي قدره كذا، وفي النهاية قال عزيز صدقي إنه يطالب بزيادة الاستثمارات

وليس بتقليلها وإنه يطالب أيضًا بتثبيت الأسعار، وإن الأفكار التي قالها زكريا محيي الدين وعبد المنعم القيسوني هي أفكار غير ناضجة ولا مدروسة. وكانت الدهشة مرتسمة كأوضح ما تكون علي وجه الدكتور القيسوني الذي يتميز دائمًا بهدوئه الشديد في المناقشات، وبدبلوماسيته».

«لقد تجاهل القيسوني الأجزاء الشخصية في حديث عزيز صدقي، وقال إنه مندهش فعلا كيف تعبر الأرقام الموجودة في الميزانية عن دلالتين في وقت واحد: تفاؤلية وتشاؤمية، وإنه بصرف النظر عن كل ما قيل فإن وزير الصناعة الذي هو عزيز صدقي إذا استطاع أن يلتزم رسميًا في هذا الاجتماع بكل الأرقام التي ذكرها من حيث زيادة الإنتاج الصناعي ومضاعفة حصيلة صادرات البترول، إذا التزم بهذا تتغير الصورة».

«هنا رد عزيز صدقي علي الفور، خلاص أنا ملتزم وأيضًا مسئول تمامًا عن تحقيق كل ما قلته .

(١٠٠)

ثم تصور أوراق سيد مرعي نهاية هذه المسرحية السياسية التقليدية كاشفة بوضوح عما ألمحنا إليه في مطلع القفرة السابقة:

«وعند هذا الحد رفع جمال عبد الناصر الجلسة وانتهي الاجتماع ولكن بطريقة لم تكن هى النهاية الطبيعية المقنعة بعد أن انفعل عزيز صدقي إلى هذه الدرجة».

«وفي طريقي إلى منزلي حيث عدنا أنا وعزيز صدقي بسيارة واحدة حاولت أن أنبهه إلى أنه لم يكن موضوعيًا في رده علي زكريا محيي الدين والقيسوني وقلت له: إنك أطحت بهما إطاحة لم تكن في محلها، ثم ألزمت نفسك بوعود وأرقام لا أدري كيف ستحققها وكان الأولى بك بدلًا من هذا كله أن تأخذ هذا الأمر بهدوء وتناقشه بشكل موضوعي لا تجريح للأشخاص فيه ».

«ولكن عزيز صدقي التفت نحوي مبتسما من سذاجتي السياسية قائلا: الظاهر أنك لا تعرف شيئًا.

«قلت: عن ماذا؟»

«قال عزيز: إذن لا تعرف أن زكريا محيي الدين والقيسوني سوف يستبعدان من الوزارة خلال أيام؟

«وفاجأني الخبر فقلت لعزيز: لا أعرف شيئا عن هذا ولم أسمع به هل أنت متأكد؟

«رد عزيز بثقة واعتزاز: نعم،

«قلت إذن كنت تتحدث في اجتماع اللجنة بناء علي معلومات سابقة لديك؟ ».

«وعند هذا الحد رفض عزيز صدقي أن يدلي بأية تفاصيل بالرغم من صداقتنا الوثيقة وفعلا لم تمض سوى أيام قليلة تم بعدها خروج زكريا محيي الدين والقيسوني من الحكومة مرة أخرى، بعد أن أصبح معروفًا أن خروج زكريا محيي الدين وعبد المنعم القيسوني كان يرجع إلى الصدام حول السياسة الاقتصادية، ولم يكن هذا هو الصدام الوحيد الذي جري في ساحة الاجتماعات المغلقة لمجلس الوزراء».

(١٠١)

ولابد لي بعد هذا من أنقل هذا النص الواضح من حديث لهدي عبد الناصر ورد في كتاب محمود مراد « حوار مع هدى عبد الناصر » وقد ورد غفلًا عن ذكر الأسماء، بيد أن الأمر لايحتاج إلى كثير من النباهة لتحديد أن زكريا محيي الدين هو المقصود في هذا الحوار.

و هذا هو نص الرواية المنسوبة إلى هدى عبد الناصر:

«قالت لي هدى – الابنة البكرية للقائد الخالد:

«كان أبي يحب المناقشة.. أذكر مرة عندما دخلت مكتبه وكان يتحدث في التليفون.. انتظرت فترة ثم حاولت الانصراف فأشار لي أن أجلس.. وهكذا ظللت ثلاث ساعات كاملة أرقب صبره الغريب وهو يحاور نائب رئيس الجمهورية محاولا إثناءه عن الاستقالة. كان هذا النائب السابق مصرا علي الاستقالة لأنه من وجهة نظره لا يري فائدة في إعادة البناء والاستعداد للمعركة.. وكان أبي يحاول إقناعه بالعكس وبأن الشعب المصري قادر.. وكان يقول له: يا.. أنت أصلك مش فاهم الناس.. أنا عارف كويس الشعب وعارف إمكانياته وقدراته.. « وفشلت المحاولة.. » ولم ير أبي أنه قد أضاع ثلاث ساعات.. كان يعتبر أن هذا عمله.. وكان مستعدا لمزيد من النقاش.. لساعات أخرى».

(١٠٢)

وفي كتابه « شموع لاتضيء » ينبئنا عبد الصمد محمد عبد الصمد أنه فهم من خطاب لعبد الناصر أن زكريا محيي الدين سيترك الحكم عن قريب، وكان هذا حين تحدث عبد الناصر ذات مرة في خطابه عن الحقيقة فيما يتعلق بالشائعات المنتشرة بين الجماهير..

يقول عبد الصمد:

«وبتفاخر أكثر وزهو أكبر واعتراف صريح بالوحدانية ألقى «عبد الناصر» بهذا التصريح الجديد الخطير فقال:

«فيه ناس بيقولوا زكريا محيي الدين هو اللي بيحكم.. وناس بيقولوا علي صبري هو اللي بيحكم.

«وأجاب على أقوال هؤلاء السذج الأغبياء بقوله «وفي مواجهة الاثنين » لا هذا ولا ذاك !! فيه رئيس واحد هو اللي بيحكم !!

«أفبعد هذا الوضوح يوجد من البلهاء من هم أكثر ملكية من الملك؟ ! الرجل يقول لا يوجد غير رئيس واحد... وحاكم واحد بيده كل شيء..

«فهل كان يجب أن يقسم حتى يصدقه الأغبياء؟!!

«وكان واضحا بالنسبة لمن يعرفونه أن الاثنين انتهيا وأن الأيام القادمة تعني استقالة أو إقالة الاثنين.. وحتي مَنْ الذي يبدأ منهما بالخروج، كان واضحا أنه السيد زكريا محيي الدين لأنه أقل تمسكا بالحكم وأكثر زهدا فيه من علي صبري..».

(١٠٣)

وقد اجتهدت في أن أجد في الأدبيات السياسية المتاحة نصًا مكتوبا يلخص هذه المرحلة بما فيها من حقائق جوهرية في صياغة الخلاف غير المعلن وغير المختفي مع عبد الناصر فلم أجد إلا القليل الذي هو كثير.

من هذا ما يرويه سمير مصلح (الذي تدور الدنيا في عينيه حول محور واحد هو السيد زكريا محيي الدين على حد تعبيره المفضل فهو لا ينطق اسم زكريا حتى الآن إلا مسبوقًا بقلب السيد وهو في حالة زكريا لقب روتيني ليس له دلالة عرقية ولا دينية) من أن زكريا محيي الدين كتب خطابا من ١٧ صفحة أوضح فيه أسباب استقالته (١٩٦٨) وأعطى فيه مهلة (!!) لتصحيح ما رآه من أخطاء سياسية واقتصادية وخلل فى الجيش وفى الاتحاد الاشتراكى وفى التوجه الاقتصادى، وقد قرأت الخطاب وأعلم أنه تم تسليمه لمكتب عبدالناصر بلا رد،

وقام زكريا محيي الدين بعد ذلك بتصفية مكتبه كنائب لرئيس الجمهورية وأعاد من كان منتدبا من المخابرات إليها.

(١٠٤)

وقد عبر محمد زكريا محي الدين عن أمنيته!! في ظهور خطاب الاستقالة هذا معتقدًا (وقد يكون الحق معه) أن هذا الخطاب سيساعد الرأى العام على أن يعرف طريقة تفكير زكريا محيي الدين:

«لقد كان (الضمير يعود على زكريا) يعتقد أن ثورة يوليو حدث ضخم جاء فى الوقت المناسب، وأن التفويض الذى حصل عليه الثوار كان يمكن لو أحسنا استخدامه أن يوصلنا إلى دولة أخرى ومجتمع آخر لكن ذلك لم يحدث ولا يمكن القول بأن المؤامرات الخارجية أو الداخلية هى سبب الإخفاقات على كثرتها بالفعل.

«كان أبى يقول دائمًا إن أساس الحنق على النظام السابق على يوليو هو هزيمة ١٩٤٨ ومن الطبيعى أن هزيمة ١٩٦٧ سببت حنقا بالغا على النظام وعلى الثورة والضباط ومن هنا كان أبى يرى أهمية عمل إصلاحات عميقة فى النظام لتجديده ولما رأى إن مفيش أمل انسحب نهائيًا من المسرح».

ثم يشير محمد زكريا إلى واقعة لا نعرف لها أصلًا محددًا حتى الآن، وهي قيام زكريا محيي الدين بالتوقيع على ما عرف بوثيقة كبار المسئولين السابقين التي قدموها للسادات، ونحن لا نجد توقيع زكريا محيي الدين فيما هو منشور من توقيعات على الوثيقة، وربما يقصد محمد زكريا أن والده وافق

عليها، أو على نسخة منها.. لكن المشهور عند الناس أن الوثيقة شملت توقيعات عدة لم يكن منها توقيع زكريا، ولو أنه وقعها لجاء اسمه بعد البغدادي مباشرة ولا كتسبت تلك الوثيقة التي عرفت باسم «العريضة» أو عريضة الشرباصي زخمًا من نوع آخر.

«ولما استقر الحكم للسادات بعد ١٥ مايو١٩٧١ قام أبى بالتوقيع على الوثيقة التى أعدها عبداللطيف البغدادى وآخرون والتى طالبت بتحسين علاقات مصر مع الغرب ومع العرب وفتح الباب للقطاع الخاص مع العام»

«عندما أطلق السادات الانفتاح الاقتصادى ظل والدى يقول: إنه إجراء مطلوب لكن كان يحتاج إلى دراسة وتخطيط».

على أني أعتقد أن محمد زكريا محي الدين يقصد وثيقة أخرى غير تلك، فقد كان البغدادي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم قد تعودوا أن يكتبوا إلى عبد الناصر ومن ثم فقد كتبوا أيضًا إلى السادات في مطلع عهده، ونحن نعرف أن السادات في أحد ردود فعله على رسالة من تلك الرسائل استقبل البغدادي وحده دون الباقين، وفي الغالب فإن زكريا وقع «وثيقة» أو «رسالة» أو أكثر من تلك استجابة للوطن ولزملائه، وفي الغالب أيضًا فإن محمد زكريا ظن أن هذه التي وقعها والده هى الوثيقة أو العريضة الشهيرة التي لم يشترك والده في توقيعها.

وفي كل الأحوال فقد أثبت في كتابي عن السادات نص الوثيقة وأسماء موقعيها وتحليلي لمضمونها ودلالاتها.

الباب الرابع

تصوراته الاقتصادية والاجتماعية

الفصل التاسع

الانطباعات الشائعة عن رؤيته

(١٠٦)

نبدأ بالتأكيد علي ما هو معروف ومشهور ومكررمن موقف زكريا محيي الدين المتحفظ على الديموقراطية وهو موقف رجعي تمامًا تجاوزته مصر في ١٩١٩ لكن زكريا وكثيرين من الضباط الثوار!! لم يتجاوزوه، بل إن خلفاء لهم لم يتجاوزوه حتى الآن، وليس في هذا تجنيًا على رجل صرح في وضوح بمنطقه هذا، أكثر من مرة، وعلى سبيل المثال فإننا مايذكره هو نفسه في حديثه لعبد الله إمام في جريدة العربي (١٩٩٧):

«.... أنا أفكر دائما في موضوع الديمقراطية والحكم المباشر، طبعًا كل نظام له أخطاؤه، وله مزاياه لكني أتساءل دائمًا، كيف تكون هناك ديمقراطية في شعب غير ملم بالقراءة والكتابة، ومستواه الاقتصادي متدن. الديمقراطية يرفعها البعض كشعار حتى يصلوا للحكم ويباشروه بديكتاتورية أخري، ويقولون ديمقراطية لها أنياب مثلا هذا موضوع محير حتى الآن يقولون: إن الممارسة الديمقراطية المستمرة تخلق وعيا لدي المواطن، ولكن هذه مسألة تحتاج لوقت طويل يجب أن تتحسن الأوضاع الاقتصادية ويرتفع وعي المواطن ويتعلم القراءة والكتابة لتكون لديه مقدرة سليمة بحيث يختار، إن هذه النقطة تحيرني».

(١٠٧)

هكذا يحسم زكريا محيي الدين الأمر في اتجاه يجعل الأمر يسير في اتجاه أن يحرص الحاكم العسكري على جهل المجتمع وفقره حتى يظل هو حاكمًا فلا تأتي الديموقراطية، ومع أن زكريا لم يعرف أن هذه هي نتيجة تصوراته، فلا أظنه كان يعرف أن هذه بداية لرجعية عتيقة وقاتلة!!

«لقد تصورنا أننا كمجوعة نستطيع أن نقدم شيئًا للناس خلال الثلاث سنوات التي حددناها كفترة انتقالية، وعملنا كثيرا من ناحية التحرر الخارجي لم يكن الانجليز ليرحلوا عن مصر من خلال الديمقراطية الموجودة. ولكنهم رأوا أن البلد كلها جبهة واحدة وتمثلها قيادة واحدة ويواجهون كتلة واحدة اضطروا أن يخضعوا لها وطبعا ساعدتنا الاتجاهات العالمية في ذلك الوقت. فقد بدأ الاستعمار يخفف من سيطرته علي الشعوب في العالم كله».

■

ثم يصل زكريا إلى تعليق الحقيقة على سؤال بينما أنه هو نفسه أدرك أن الحقيقة ساطعة.. لكن ماذا بوسعه أن يفعل؟ في ظل صياغة الأستاذ عبد الله إمام:

«أعود إلى قضية الديمقراطية وأقول: إنه لاشك أن الحكم المباشر له أخطاء لذلك فهو موضوع محير حقيقة، والسؤال الذي أطرحه هل هناك ضمان لاستمرار الحكم الصالح المباشر، أن يوهب الوطن شخصية مخلصة، تخدمه أكثر مما تخدم نفسها، أم إن ذلك يتناقض مع تجارب التاريخ وطبيعة البشر».

(١٠٧)

ونأتي إلى ما هو معروف عن موقف زكريا محيي الدين المعادي للشيوعية، و لاشك في أن كتابًا عن زكريا محيي الدين لابد له أن يبحث في صحة ما لا يزال يقال من أن زكريا محيي الدين هو العدو الأول للشيوعيين المصريين، وربما يقودنا هذا إلى تناول جزئية يبدو أنها صارت من مسلمات السياسة المصرية وهى أن زكريا محيي الدين كان معاديًا للفكر الشيوعي نفسه، ومؤمنًا بالنقيض أي بالرأسمالية والانفتاح والديموقراطية، وهذا أمر غير صحيح أيضًا.

ولعل ما ساعد على ترسيخ هذا الاعتقاد أنه كان ضد خالد ابن عمه في أزمة مارس ١٩٥٤ وهى رواية طويلة صنعت لنفسها ظلالًا من مواقفه «العملياتية» في الإصلاح الزراعي والتأميم وملكية الأسهم..إلخ وهى كما وصفت بالتحديد مواقف «عملياتية» وليست «أيدولوجية»، لكن البحث عن أيدولوجيات يدفع بالمراقبين والأيدولوجيين إلى أن يتكئوا عليها في صياغة ملامح أيدولوجية لأمثال زكريا، وهو أمر فيه من التجاوز أكثر مما فيه من الاستنتاج ولكن لنتأمل على سبيل المثال ما يرويه أحمد حمروش على لسانه:

«يستطرد زكريا محيي الدين (في أحد أحاديثه) موضحا أفكاره بقوله إنه كان يفضل تحديد ملكية الأسهم في الشركات للفرد والأسرة وبذا يضرب سيطرة رأس المال علي الحكم... وينهي

تصويره للموقف بأن جانبا من هذه الإجراءات كان يستهدف سيطرة الحاكم علي موارد الرزق أو لقمة العيش حسب تعبيره».

(١٠٨)

وقد روى ابنه محمد أنه بسبب موقفه من الدعم وتوزيع الأرباح عشوائيا وعدم اتفاقه فى وقت لاحق مع التوسع فى حركة التأميمات الثانية عام ١٩٦٣ «نظر إليه كثيرون على أنه عدو اليسار لكن الكل يعرف أنه كان من المحبين ليوسف صديق وعلاقته بالأستاذ خالد محيى الدين كانت عائلية طوال الوقت».

«هو كان يرى أن ما يدعو إليه أهل اليسار ليس هو الطريق الأفضل لمصر لكنه لم يخون أحدا أو يقلل من شأن أحد من قادة اليسار أو أى صاحب فكر صادق منهم». وهكذا يعود الحديث من المذهب إلى نقطة علاقة صاحب الحديث بمعتنقي المذهب، وهو أسلوب شائع في الأدبيات السياسية المعروفة التي تحب التواضع في الاستباح مع التجاوز في جوهره.

(١٠٩)

ولابد لنا إذًا من أن نتحدث بشيء من الإيجاز عما شاع عن طريقة تفكير زكريا محيي الدين في الإصلاح الاقتصادي والإدارة الاقتصادية.

ففي أدبيات السياسة المصرية مواضع كثيرة تؤكد ما يبدو من أنه كان ميالا بشدة إلى الرأسمإلية وتعظيم دور الطبقة الوسطي ومتحفظًا علي الاشتراكية ، ولعل في هذا سبب تقوية الاعتقاد بأنه يمثل مذهب أو توجه اليمين أو الميل إلى أمريكا.

وربما أن الأمر اختلط على أصحاب الرؤى في التفريق بين النتائج والأسباب.

لكني أبادر بنفسي بالاعتراف بأنه في مثل الأجواء التي مارس فيها زكريا محيي الدين أدواره السياسية يستحيل علي الباحث أو الدارس أن يفرق بين الأسباب والنتائج !

ومن أعجب ما يمكن أن نرى أن فترة حكم عبد الناصر لم تشهد موضعًا خضع للمناقشة في الكتابات الاقتصادية الاجتماعية حول التحولات الإستراتيجية في رؤيه نظام الحكم للسياسات الاقتصادية والاجتماعية إلا فترة الانتقال من علي صبري إلى زكريا محيي الدين « أكتوبر ١٩٦٥».

ويرجع هذا في رأيي إلى عدة أسباب مهمة سنذكرها بعد قليل، ولكن الذي يهمني أن أؤكده الآن أن القضية لم تكن تحتمل كل هذا التنظير إلا لأنها المرة الوحيدة التي حدث فيها انتقال حقيقي للسلطة أو تداول حقيقي لها بما يتضمنه قرار التغيير نفسه، ربما لم يساعد عبد الناصر على هذا وربما أنه لم يساعد ولم يتوقع، وربما أنه سعى إليه ولم يتحمله، ولكن هذا هو ما حدث بالفعل !!

(١١٠)

في هذا الاطار يجدر بنا أن نطلع القارئ على موضعين لهذه الأحاديث الواصفة لأثر الشخصيات السياسية في توجهاتنا الاقتصادية:

فهذا أولا هو مايذكره الأستاذ أحمد حمروش في كتابه قصة ثورة ٢٣ يوليو- الجزء الثاني: مجتمع عبد الناصر » حيث يقول:

«وكانت نظرة زكريا محيي الدين للأمور ترتكز علي تحليل خاص (يعقد التحليل الفردي) فهو يري الاهتمام بمصر أولا حتى تصل إلى مستوي يساعدها علي خلق علاقات سليمة بدول الوطن العربي ويقول أيضا إنه مع التأميم كسبيل لتعبئة الموارد لتحقيق مشاريع التنمية.. ولكنه ضد نزع الملكية بالكامل كما أنه أيضا ضد الرأسمإلية الاحتكارية.

«يُذكر أن جمال عبد الناصر ناقشه يوما في موضوع النزول بالحد الأقصي للملكية عما كان مقررا في قانون الإصلاح الزراعي فقال له زكريا محيي الدين بأنه لا اعتراض عنده على نزول الحد الأقصى إلى أي مساحة حتى ولو كانت ٢٥ فدانا علي أساس أن يكون ذلك قرارا نهائيا حتى يتوفر الاستقرار المطلوب للحكم.

«ويفسر زكريا محيي الدين وجهة نظره في التأميم المتصاعد بأنه يؤدي إلى فقدان الحرية السياسية حيث تتجمع كل الخيوط في يد الدولة التي يسيطر عليها مجموعة أو فرد تبعا للظروف.»

وقد ختم حمروش تقييمه وتحليله بقوله:

«ومن هنا يتضح أن زكريا محيي الدين كان يتبني آراء لا تتطابق تماما مع آراء جمال عبد الناصر.. ولكنه لم يحدث بينهما صدام فكري ولم يثر بينهما أي نوع من أنواع الصراع الواضح».

(١١١)

من الجدير بالذكر هنا أن زكريا محيي الدين نفسه وصل في حديثه لعبد الله أمام في جريدة العربي (١٩٩٧) إلى القول الصريح بعدم إيمانه بالشيوعية، وذلك مع الاحتفاظ بخط الرجعة في الإيمان بالاشتراكية!!

«أنا لا أؤمن بالنظام الشيوعي.. ولكني أومن بالنظام الاشتراكي.. الاشتراكية تعني العدالة، وهى موجودة في ديننا الإسلامي.. لكن الفكر الشيوعي، عندما يؤمم الحوافز الفردية فهذا خطأ كبير.. ولقد قاموا به لتأمين أنفسهم، فعملوا صياغة سيادة الطبقة العامة، والبروليتاريا حتى يحكم أشخاص معينون.. وطبعا تكون هناك بيروقراطية، ولا أحد يعمل بإيجابية لتحسين الأوضاع القائمة».

«ولقد قرأت أنه بعد أن وقع الانهيار، ذهب بعض المراسلين الغربيين إلى المزارع الجماعية وسألوا الفلاحين فإذا بهم لا يريدون تغيير الوضع، لقد كان لهم تأمين صحي، وتأمين اجتماعي، ومعاش وطعام يتوفر كل يوم، فهم سعداء بهذا، لكن النتيجة أنهم لا يبذلون جهدًا لتحسين الأوضاع التي تعود عليهم.

«نحن لم نتدخل في النظام الزراعي بل بالعكس وسعنا قاعدة ملكية الأرض الزراعية. لقد كان حنين الفلاح وأمله منذ قدماء المصريين أن يمتلك أرضًا، وقد حققنا له هذا الأمل منذ الفراعنة، والفلاح يتمنى أن يحس بملكيته للأرض حتى جاءت الثورة وأقامت عدالة اجتماعية في القطاع الزراعي».

«وأذكر أنه عندما جاء خروشوف إلى مصر، في زيارة أثناء تحويل مجري النيل وركبنا معه القطار من الإسكندرية امتدح موقفنا بالنسبة لتمليك الأرض الزراعية علي الفلاحين ونصحنا أن

نستمر، وألا نقترب من الملكية الزراعية الخاصة، وقال لنا إنهم في الاتحاد السوفيتي يسرقون المزارع الجماعية، حتى البنجر يسرقونه. باختصار فإني أري أن الإحساس بالملكية موضوع أساسي بالنسبة للشخص وبالنسبة للحوافز أيضًا».

(١١٢)

هكذا لا يبدو لنا أن هناك من عوامل الفكر أو التفكير ما طور من فهم زكريا محيي الدين للاقتصاد، فقد كان من حسن حظه أنه استبطن تجربته كفلاح ثري وابن عمدة وصاحب دخل، وبنى على هذا منهما تحليلًا غير خاطئ للاقتصاد، وهكذا كان حظه الفكري أفضل من حظ غيره ممن غرقوا في النظريات بلا مبرر، وبلا جدوى.

ويتصل بهذا المعنى أيضًا مايذكره أحمد حمروش في كتابه عن بقاء زكريا محيي الدين على إيمانه بأهمية الملكية الخاصة:

«قال لي زكريا محيي الدين أيضا إنه كان يؤمن بأن الملكية الخاصة ضمان للحرية السياسية وإن القطاع العام غير مضمون من نواحي الإدارة، كما أنه لا يجوز تأميم شيء إلا إذا كان هناك الكادر القادر علي إدارته إدارة جيدة»

(١١٣)

وقد لخص ابنه محمد زكريا محيي الدين (وبصياغة الأستاذ مصباح قطب) بعض ما يعتقد انه رؤية والده الاقتصادية فقال:

«كان يؤمن بحرية رأس المال والمبادرة الفردية تأثرا بالجد الذى كان يتاجر فى القطن»

«سمعت الكثير عن أنه كان يرفض مبدأ توزيع أرباح على الشركات الخاسرة»

«وأذكر أنه كان غير مؤيد لإقامة مجمع الألومنيوم بنجع حمادى لأنه ليس لدينا خامات وسنستوردها من أماكن بعيدة، وعمليا سنصدر كهرباء خلال تصديرنا للمعدن ونحن أحوج ما نكون إليها، ويجب أن نقيم صناعات نمتلك فيها ميزات أوضح.»

«كان أيضًا ضد الدعم «عمال على بطال»، وقال أكثر من مرة إن مصر يجب أن تمد قدميها على قد لحافها

«وكان الناس يسمونه «زكريا غلاء الدين» بعد واقعة رفع سعر كيلو الأرز الشهيرة ورسمت «روزاليوسف» كاريكاتيرا يمسك فيه الشعب بإناء ضخم بينما يمسك والدى بإبريق صغير ويصب فيه، وعلّق الرسام: «يا تكبروا الإبريق يا تصغروا الوعاء».

(١١٤)

وقد أشار أحمد حمروش بحذر خبيث وبذكاء إلى المنطق الأمني الذي حكم موقف زكريا محيي الدين تجاه الشيوعية من خلال ما صرح به وهو وزير للداخلية لسيمون لاكوتير المحررة في مجلة «فرانس أوبزرفاتر» حين فرق بين مستقبل الشيوعية في كل من مصر وسوريا فقال:

«في سوريا تشكل الشيوعية خطرًا، أما في مصر فهى لا تزيد عن كونها مشكلة فهنا نعرف الشيوعيين كلهم ».

(١١٥)

وبعد سنوات وفي موضع آخر وردًا على سؤال لعبد الله إمام: «هل كنت معاديًا للخط الاشتراكي» قال زكريا محيي الدين ما نصه:

«الاشتراكية، عمت العالم كله حتى وصلت إلى الولايات المتحدة في شكل ضمانات للعمال، وأشياء أخري كثيرة. هذا الخط وصل إلى دول رأسمالية كبيرة، وخففت من غلواء الرأسمالية المتطرفة، ولكن فيه اشتراكية وفيه اشتراكية أخرى (أنا مع الاشتراكية التي تبقى على الحوافز الفردية. إنما نلغيها « رأي الحوافر » نهائيا، ويصبح عقل الإنسان مسمارًا في الماكينات.. فأنا لاأوافق على ذلك.. الاشتراكية مداها كبير وواسع».

ثم قال: « نعم.. كان فيه حوافز.. لكن كان فيه اتجاه نحو المزيد من السيطرة وكان من رأيي

دائما أن ننتهي إلى وضع معين، حتى يمكن للأموال الموضوعة تحت البلاطة أن تخرج وتستثمر، فالسياسة لابد أن تكون موضوعة لتطبق علي مدي طويل. والمشكلة الأساسية التي واجهتنا أننا كنا نخطط ونتعب، ثم تأتي الزيادة السكانية وتلتهم كل الجهود.

هكذا نرى زكريا وقد توقف بفكره عندما كان مقدسًا بلا مبرر من الخوف المفرط من الزيادة السكانية، وهي أفكار اقتصادية بالية وجدت حظًا مفرطًا عند قادة ثورة ١٩٥٢، وكان هذا بالطبع أمرًا متوافقًا مع عجزهم عن الإنجاز الاقتصادي الحقيقي، ومتوافقًا أيضًا مع عجزهم عن التخطيط والمواجهة الذكية مع تطورات الواقع وتيار التاريخ.

(١١٦)

فإذا انتقلنا إليم سمير مصلح مدير مكتبه وجدناه يلخص ما يعتقد انه كان بمثابة نجاحات لزكريا في الميدان الاقتصادي معتمدًا كلية أو بصفة رئيسية على مؤتمر وحيد، وعلى سلوك جزئي مقر بالفساد (المتمثل في التهريب) وإن تظاهر بمحاربته:

«كانت له إنجازت مهمة جدا على رأسها عمل مؤتمر ناجح لإصلاح الجهاز الحكومى وتأسيس جهاز المحاسبات بصورته الحديثة وعمل خطة لإصلاح القطاع العام وتأسيس جهاز تنظيم الأسرة.

«لم يكن يتهاون مع الفساد ووقف بشدة ضد عمليات تهريب بضائع من اليمن أو غزة كان من المتورطين فيه ناس كبار».

(١١٧)

وأخيرًا فإننا ننقل هذه الفقرات التاريخية «المذهبية» عن كتاب « ملف عبد الناصر: حوار اليسار المصري مع توفيق الحكيم »:

«لقد وقعت ثلاثة تغييرات وزارية من ٦٢ لغاية ٦٧.. وزارة علي صبري سقطت بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولي. جاءت وزارة زكريا محيي الدين. وبعدها جاءت وزارة صدقي سليمان. فهذا التغيير المتعدد في ظل نظام، ليس هو النظام الحزبي، ينبغي أن يكون محل التفات نظر شديد. ونحن نتذكر، في هذا الوقت، أنه لما جاء زكريا محيي الدين نشأت فكرة خطة سبعية..

«ولما ترك زكريا محيي الدين نشأت في وزارة صدقي سليمان خطة ثلاثية. وهذه الخطة الثلاثية تحولت بعد ذلك إلى خطة سنوية. الفكرة الأساسية التي صاحبت مجيء زكريا محيي الدين، كانت فكرة التقشف. وبالتحديد طرحت فكرتان أساسيتان في هذه الوزارة:

«الفكرة الأولى: أنه لابد من تقشف، وكانت الأمور قد وصلت إلى حد أن اقترحت بعض الجهات وقف علاوات الموظفين في ذلك الوقت. وكان هذا، أحد أسباب خروج الوزارة. إن ضغط المصروفات العامة كان قد وصل إلى حدود فكرة خطرت في بال هيئات رسمية، فكرة وقف علاوات الموظفين. طبعا، عبد الناصر ما كان يوافق علي هذه الاعتبارات.

(١١٨)

ونصل إلى فقرة صادمة وردت في الكتاب الذي بين أيدينا «ملف عبد الناصر: حوار اليسار المصري مع توفيق الحكيم» تتحدث عن أن الاستقلال الوطني كاد أن يهدد (!!) إذا أخذ بالفكرة الثانية وهى فكرة الإفادة من رءوس الأموال العربية، على نحو ما أشيع من أنه سبب لاختبار زكريا دونًا عن غيره لرياسة الوزراء، وهو تفكير عبثي ظل يتردد ويطل برأسه حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه حين كتابة هذه السطور في ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ولله الأمر من قبل وبعد:

«أيضًا طرح في ذلك الوقت، فكرة الاستفادة من الأموال العربية، لأن المأزق الذي كان فيه النـاس تمثل فيما يلي: إذا كنت تريد أن تواصل التنمية فمن أين لك الموارد الخاصة للتنمية. فكانت الفكرتان المطروحتان: ضغط المصروفات العامة ووفر في مصروفات الحكومات، والإفادة من رءوس الأموال العربية، لأنه من الجائز أن وجود زكريا محيي الدين يكون عنصر تطمين لرأس المال العربي في هذا الاتجاه».

«لم يمض أكثر من سنة، علي هذه الوزارة، حتى تبين أن هذه الفكرة فاشلة، وإنها لا ينتظر لها النجاح. هذا، إذا كانت مصر حريصة على أن تحافظ علي استقلالها الوطني. وكان عبد الناصر حريصا علي أن يحافظ علي الاستقلال الوطني في هذا الاتجاه، والتوفيق هنا مستحيل. أضف إلى ذلك – من ناحية أخرى – كيف يعلن النظام أنه لا يريد أن يضحي بجيل من الأجيال ثم يوقف علاوات الموظفين السنوية؟»

الفصل التاسع

حضوره في العلاقات الخارجية

(١١٩)

نبدأ بما انتهينا به في الفصل السابق من أن اليساريين كانوا يصورون زكريا أقرب إلى ثقة العرب وأحظى بها من غيره.

ولاشك (أو لا غرابة) في أن زكريا محيي الدين كان يبدو كشخصية مريحة للعرب وللأجانب فهو شخص هادئ دمث الخلق، جيد الاستماع، خفيض الصوت، عملي الخطوات، سريع الحسم.

ويمكننا أن نقول إن اهتمام زكريا محيي الدين بالسياسة الخارجية (خارج ماهو ذائع عن اهتمامه المزعوم بتحسين العلاقات مع أمريكا) كان (في المقارنة بأنداده من قادة الثورة أو سياسييها) على درجة عالية من النضج والكفاءة والعمل في صمت، ولكن هذه المناقب ضاعت بالطبع في ظل الحديث عن مثالب قادة الثورة في علاقاتها الخارجية وعن فشل سياسات الثلاثي عبد الحكيم وعبد الناصر وأنور السادات في اليمن مثلًا .

ومن المعروف أن زكريا محيي الدين قد رافق عبد الناصروالسادات في زيارتهم لجدة في أغسطس١٩٦٥ واللقاء بالملك فيصل لوضع حد لحرب اليمن وقد انتهت تلك الزيارة باتفاق ينص علي أن تسحب مصر قواتها خلال عام.

وفي كل الأحوال وبعبارة أدبية تحاول تلخيص الواقع ودوافعه: فقد كان زكريا محيي الدين حاضرًا في سياسة مصر الخارجية في عهد عبد الناصر وإن لم تكن الحكمة حاضرة في هذه السياسة، وكان غائبًا عن ضجيج هذه السياسة لأن الضجيج كان طابعها المميز.

(١١٨)

في أول عهد الثورة شهد زكريا محيي الدين، مؤتمر باندونج كما حضر أكثر من لقاء قمة عربي مع عبد الناصر، وحضر تقريبًا كل مؤتمرات القمة العربية والإفريقية وقمم عدم الانحياز.

ورأس وفد الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية في يناير ومايو ١٩٦٥.

وفي أبريل ١٩٦٥ رأس وفد الجمهورية العربية المتحدة في الاحتفال بذكرى مرور عشر سنوات على المؤتمر الأسيوي الأفريقي الأول.... وهكذا.

هكذا كان وجوده في المحافل الدولية متكررًا وملموسًا بما يتناسب مع ضجة مصر الناصرية حول ذاتها وهى ضجة ذات مبرر مفهوم قادها إلى ما قاده إليها.

(١١٩)

ومن الضروري في كتاب يتحدث عن زكريا محيي الدين أن نصل إلى رأي فيما يتعلق بما هو شائع من ميوله أو علاقاته الأمريكية أو بحبه لأمريكا أو بحب الأمريكيين له أو بالعلاقة المتبادلة أو العاطفة المتبادلة بين الطرفين.

ولسنا في حاجة إلى أن نجعل زكريا محيي الدين «يتقمص» موقعًا معينًا، كذلك فإننا لسنا بحاجة إلى أن نجعله يخلع قميص معين، ولهذا فإني لا أزال في عجب من أن نثبت له في الأدبيات السياسة المتاحة ما كان يقوله من أنه لم يكن يعرف الحزبية قبل الثورة، ثم نؤسس على هذا (بتعجل في الحكم وتعسف في المنطق) أنه لم يكن ذا ميول سياسية واضحة!! ثم نقرن هذا بالحديث عن ميله للغرب وللسياسات الغربية.

(١٢٠)

روي محمد زكريا ما استقر عنده من روايات والده عن حقيقة الاتصال المتأخر بالأمريكان:

«لقد وقعت أزمة حين صدر كتاب «مايلز كوبلاند» المسمى «لعبة الأمم» عام ١٩٦٩ وفيه إشارة عن اتصالات مصرية بالمخابرات الأمريكية أغضبت ناصر، واعتقد معها أن سبب ما فى

الكتاب تسريب من زكريا محيي الدين لوجود خطاب متبادل بين مصطفى عبدالعزيز (مدير مكتب الوالد للاتصالات الخارجية) و«مايلز كوبلاند»

«وقامت السلطات باعتقال مصطفى لمدة ثلاثة أشهر، ثم أفرج عنه رئيس الجمهورية قبل أن يتوجه إلى مؤتمر القمة بالرباط، وبعد أن قرأ برقية سريعة أرسلها إليه والدى يتمنى له التوفيق، ويقول إنه يشعر بأن الله سيمن عليه بتوفيق أكثر لو كان مصطفى عبدالعزيز حرا.

أبويا قال: أنا كنت عارف ناصر.. يحب أن تطلب وترجو، ويتفاءل ويتشاءم، فلعبت على هذا الوتر».

«كان لدى البعض شكوك بأن الوالد هرّب وثائق للخارج وهذا أبعد ما يكون عن الصحة»

(١٢١)

وننتقل خطوات في الماضي القريب إلى ما هو متاح من ترتيبات ضباط ٢٣ يوليو مع الامريكيين لنتأمل طبيعة علاقة زكريا محيي الدين بالمخابرات الأمريكية كواحد من جماعة صغيرة من زملائه..

وعلى الرغم من أن المصادر التي تتناول هذه العلاقة لاتزال مشوشة بالطبع فإننا نكاد نقترح علي الدارسين تحليل الرأي الذي صاغه الأستاذ محمد جلال كشك في كتابة « كلمتي للمغفلين» حيث يقول:

«ويجدر أن نؤكد هنا، ما أكدناه في فصول الكتاب، من أن تنظيم الضباط الأحرار، كان في مجموعه تنظيمًا مصريا وطنيًا خالصًا نشأ من دوافع مصرية، وبنيات وطنية صادقة، وأن غالبيته العظمي لم تعرف وقتها، وربما إلى الآن، هذه الصفقة التي عقدت مع المخابرات الأمريكية، بل إننا نذهب إلى أن عددًا كبيرًا من أعضاء مجلس الثورة لم تكن لهم معرفة بذلك. وقد أشرنا لذلك في غير هذا الموضع..»

«ولكننا نرجح هنا أنه لا يوسف صديق ولا البغدادي ولا حسين الشافعي، ولا رشاد مهنا ولا كمال الدين حسين، كان لهم علم بذلك، كما نقطع أن خالد محيي الدين لم يشترك فيها. أما إنه أحس بها أو لم يحس فتلك قضية لا نجزم فيها..»

«كذلك نعتقد أن صلاح سالم اكتشفها مبكرًا وفي خلال أزمته في السودان وحاول أن يوازنها بعلاقة مع الروس فاحترق..»

«**وإن جمال عبد الناصر وعامر وزكريا وأنور** كانوا علي علم بها منذ البداية، وإن كان «أنور» قد بقي بعيدًا، سواء عن ذكاء منه، أو خوفًا منه، أو إهمالًا لشأنه..

«يضاف إليهم في حدود ما وصلنا إليه: علي صبري وحسن التهامي..»

(١٢٢)

ومع هذا كله فإن يساريًا بارزًا هو أحمد حمروش ينأي بزكريا محيي الدين عن هذا الوصف الذي يصر عليه محمد جلال كشك، (دون أن يكون رأيه تعقيبًا على محمد جلال كشك) وهو يفضل أن ينظر إلى قضية تقارب زكريا محيي الدين وأمريكا في ظل رؤية أكثر اتساعًا تركز على علاقات مصر الخارجية ورؤيتها للإفادة من القوى الخارجية في التنمية لا في الصراع.

وأظن أن رؤية أحمد حمروش سوف تبدو لانصار ٢٣ يوليو وللناصريين وكأنها أقرب إلى الحقيقة وإلى المنطق لكنهم مع هذا لا يحبون النقل عن حمروش.

وهكذا تبقى التهمة معلقة برقبة عبد الناصر وزكريا على حد سواء.

(١٢٣)

أما موقف زكريا من اسرائيل فموقف لم يكن له من الملامح الخاصة الا ماسمح به الخطاب الناصري من استثمار مكثف وذكي للقضية الفلسطينية في قمع جماهير الشعب ومنع الممارسة الديموقراطية، وتقييد الحريات.

ومع هذا فان الحديث الذي نشر في ٢٠١٤ جعل ابنه محمد يلجأ إلى ميدان مواز هو ميدان المقارنة بين والده وعبد الحكيم عامر، وكأن مشكلة الحرب مع إسرائيل كانت تنحصر في أداء عبد الحكيم في ١٩٦٧ أو ما قبلها مع أن عبد الناصر نفسه عاش أكثر من ٣سنوات بعد وفاة عامر بدون أن يخوض المعركة:

يقول محمد زكريا (وآخرون غيره):

«كثيرًا ما أقول لنفسى لو كان زكريا محيي الدين محيى الدين قائد الجيش المصرى ماذا كان سيحدث؟.

«زكريا محيي الدين كان ضابطا متميزا جدا ومنجزا وواقعيا للغاية، وقال عنه عبدالخالق شوقى، وكيل المخابرات، إنه لا يعرف الخوف بسبب بطولاته فى فلسطين. لو كان قد قاد الجيش لجرى تدريبه وتسليحه بشكل علمى وصارم ولما وقع ما وقع. التاريخ لا يعرف «لو» لكنها زفرة حسرة».

«المهم أن والدى قال إن أهم ما تعلمه من اشتراكه فى حرب فلسطين ودخوله الفالوجا المحاصرة سرا أنه لابد من معرفة العدو بدقة، والتحضير الجيد للمعارك بالمعدات والخبرات فلا يكفى الحماس ويتعين الحصول على العون من أى طرف فقد رأى بعينيه أن إسرائيل لعبت بكل الكروت وكان سلاحها، وهى المدعومة من الغرب، شرقيا كله تقريبا، ووصلهم من الاتحاد السوفيتى بأوامر من ستالين، وشمل بقايا أسلحة وطائرات ألمانية مستولى عليها أثناء الحرب العالمية الثانية وأسلحة تشيكية إلخ،

«ولما تغيرت الدفة غيرت إسرائيل التوجه بينما نحن لم يكن لدينا دراية كافية بإبعاد المجريات الدولية ولم يكن لدينا وقت للحصول إلا على سلاح غير مناسب ومتخلف (وهو فاسد بهذا المعنى فقط)،

ثم يبلور محمد زكريا محيي الدين الرؤية ناسبًا لها إلى أسرته كلها فيقول:

«بسبب تلك الخبرة المريرة كانت أسرتنا تفكر كثيرًا لاحقًا فى كلمة إسماعيل صدقي في البرلمان عام ١٩٤٨: «اقبلوا التقسيم قبل أن تتمنوه !!».»

الفصل العاشر

ملحمة الإخوان المسلمين

(١٢٤)

كانت بداية معرفة زكريا محيي الدين بالإخوان المسلمين أثناء عمله فى الكلية الحربية، وقد روي كثيرون من الضباط (منهم سامى شرف) بوضوح شديد أن حركة الضباط الأحرار فى بدايتها كانت تأخذ الشكل الإخواني.

أما توثق العلاقة المباشرة بين زكريا محيي الدين والإخوان المسلمين فتم في أثناء حصار الفالوجا، حين حاولت قيادة الجيش مد القوات المحاصرة بالمؤن والذخيرة، وتم تكليف زكريا محيي الدين بتموين الفالوجا، فلم يستطع.. وحاول الجيش أن يرسل طائرات لتموين القوات المحاصرة لكن مدفعية العدو حالت دون ذلك..

ومن هنا لجأ زكريا محيي الدين إلى متطوعي الإخوان المسلمين، وتسجل أدبيات الإخوان المسلمين أن ضباطنا اتصلوا بأحمد لبيب الترجمان كبير متطوعي الإخوان في صور باهر، وطلبوا إنقاذ القوات، وأن ثلاثة من الإخوان وهم: محمد عبد الغفار وصلاح العطار ومحمد عبد النبي «الشهير بالبريد» ذهبوا إلى قيادة المتطوعين في بيت لحم التي وافقت على المهمة وكلفت القوة الموجودة في صور باهر بتنفيذها، فاختار أحمد لبيب الترجمان خمسة عشر أخًا، ذهبوا إلى القيادة في بيت لحم، ونقلوا عربتين محملتين بالمواد الطبية والمؤن والذخائر.

وهكذا أدخل المتطوعون من الإخوان المسلمين الطعام والزاد والاحتياجات الأساسية المحاصرين في معسكر الفالوجا ومنهم جمال عبد الناصر نفسه،

طلب زكريا محيي الدين إمداده بثلاث قوافل أخرى من جماعة الإخوان المسلمين ، فاستجاب له الإخوان الذين كان من حظهم أن يلقوا العنت على يديه وعلى يد زملائه الذين كانوا محاصرين ومنهم عبد الناصر نفسه.

وقد قام الإخوان بهذا الدور على أكمل وجه مما جعل زكريا محيي الدين يعجب بالإخوان المسلمين ويقوم بالإشادة بهم وبدورهم فى فك حصار الفالوجا فى أكثر من مناسبة.

(١٢٥)

وتدلنا مذكرات ضباط الثورة ومعاصريهم على أن زكريا محيي الدين ، وكمال الدين حسين، وصلاح سالم، وجمال عبد الناصر، وعبد اللطيف البغدادي، كانوا على صلة وثيقة بعبد المنعم عبد الرؤوف الذي عرف على أنه شديد الولاء لجماعة الإخوان المسلمين، وتذهب بعض الأدبيات إلى أنه بدأ حركة الضباط الأحرار من خلال جماعة الإخوان بادئًا بجمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وخالد محيي الدين كما هو شائع.

كان زكريا شأنه شأن كثير الضباط الأحرار ذا علاقة جيدة مع الإخوان المسلمين، وكان هؤلاء يعرفون ويقدرون موقف الإمام الشهيد حسن البنا، مرشد الإخوان المسلمين الذي طالب بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، بتخصيص نسبة من طلبة الكلية الحربية، لخريجي الأزهر، حتى يضمن وجود ما تمثله الأفكار الدينية التقليدية، داخل الجيش.

(١٢٦)

على الشاطئ الآخر فقد صور زكريا محيي الدين بصورة متكررة في الأدبيات السياسة على أنه سفاح أول مذبحة هى مذبحة ليمان (سجن) طرة في أول يونيو ١٩٥٧ ومع أنه لم يتناول هذا الأمر بالنفي ولا التبرير فالروايات الشائعة تؤكد على اتصال مدير الليمان به كوزير ناقلًا إليه أن المساجين (المحكوم عليهم من القضاء العسكري) من الإخوان لديهم تظلم ويريدون حضور وكيل النيابة ليستمع إلى شكواهم، فاتصل زكريا محيي الدين محيى الدين بعبدالناصر الذي قال له:

ومنتظرين إيه؟ فأصدر زكريا محيي الدين أوامره لقائد اليمان بالتعامل معهم بالسلاح فقتلوا منهم ٢١ وأصابوا ٢٠،

وقد أصبت هذه القصة معروفة من خلال ما رواه وقتها الصحفي الماروني روكسي معكرون في كتيب (أقسمت أن أروي) نشر في بيروت وكان محتجزا وقتها في طرة.

(١٢٨)

وقد أشرنا في مقدمة هذا الكتاب إلى أنه فيما بعد نشر جريدة العربي لحوارات عبد الله إمام معه زكريا محيي الدين نشرت جريدة الوفد مقالًا مهما للدكتور محمود جامع اتهمه فيه صراحة بقتل ٢١ من الإخوان المسلمين في أول يونيو ١٩٥٧، وقد ذكر الدكتور جامع وقائع تفصيلية وبالأسماء.

وذكر كذلك أن مأمور السجن كان هو العقيد سيد وإلي وأن الضباط محمد صبحي وعبد الله رشدي وعبد الله ماهر وعبد العال سلامة قد شهدوا الواقعة في حضور ضابط مباحث أمن الدولة الشهير أحمد صالح

(١٢٩)

فى حوار أدلى به إسماعيل الضبع الذي وصف عند إجراء الحوار بأنه أقدم برلمانى مصرى للأستاذ ماهر عبد الواحد قال الضبع:

«.... زكريا محيي الدين هو الذى(أنشأ!!) جهاز أمن الدولة بغرض القضاء على الإخوان المسلمين»

ربما يقصد الضبع تحويل القلم السياسي إلى مباحث عامة على نحو ما أوضحنا في كتابنا على قادة الشرطة.

«وخلال هذه الفترة كرهت أمن الدولة بشدة بسبب التجاوزات التى كانت تحدث من اعتقالات وتأميم ثروات وممتلكات وعزل سياسي، لذلك لم أكمل الخدمة فى هذا الجهاز رغم أننى كنت ناجحًا، والقضايا التى أنجزتها كانت تدرس فى كلية الحقوق(!!)، وكنت ساخطًا جدًا عندما تركت المباحث الجنائية، ونقلت من الأسكندرية إلى القاهرة للعمل فى أمن الدولة»

«كانت أغلب الاعتقالات تتم ضد جماعة الإخوان المسلمين فهم كانوا مختلفين مع عبد الناصر، وأنا كنت شاهد عيان على حادث المنشية فى الأسكندرية، كنت وقتها فى المباحث الجنائية ورأيت الشخص الذى أطلق الرصاص على عبد الناصر، والحقيقة أن الطلقات الأولى أطلقت إلى أعلى فى الهواء، لكن عبد الناصر سقط للخلف والحقيقة أن عبد الناصر لم يكن مقصودا بهذه الطلقات، لكن الرصاص بعد ذلك أصاب أحد المحامين المتواجدين بجوار عبد الناصر وأنا أؤكد أن حادث المنشية مدبر من عبد الناصر لوضع الإخوان فى المعتقلات».

«طلب منى وزير الداخلية زكريا محيي الدين القبض على أحد أفراد جماعة الإخوان فى منطقة بعد إمبابة، بعيدة عن العمران وعندما دخلت منزل الرجل وجدت حوالى ١٢ من أبنائه ينامون على حصيرة وهو جالس «مقرفص» ويضع فوقهم قطعة من الخيش فى عز الشتاء، فأشفقت على الرجل قلت له بلدك أيه، قال لى إنه من دمنهور، فقلت له: اذهب إلى بلدك لأنه سيتم القبض عليك، وتركته ولم أقبض عليه، وعندما جاءت فرصة الترشح لمجلس الأمة تركت أمن الدولة لأنه جهاز قمعى منذ تأسيسه ولم يتغير حتى الآن.»

(١٣٠)

ونأتي إلى ما أشار إليه الشاعر فاروق جويدة فى كتابه «من يكتب تاريخ ثورة يوليو» من أن قضية الإخوان المسلمين كانت هي الدافع الذي شجعه على لقائه (الذي دُعى إليه) مع زكريا محيي الدين:

«اتصل بي الصديق المؤرخ الكبير د. يونان لبيب رزق يدعوني للقاء مع السيد زكريا محيي الدين في مبني مجلس قيادة الثورة والذي يجري إعداده ليكون متحفا للثورة حيث يوضح السيد زكريا محيي الدين تفاصيل الأحداث والأماكن في هذا المبنى العتيق».

«ولم أتردد في قبول الدعوة، وكانت لدي أسباب كثيرة»

«من هذه الأسباب أيضا أن السيد زكريا محيي الدين التزم الصمت منذ ترك السلطة في نهاية الستينيات رغم أنه واحد من أهم وأخطر الضباط الأحرار الذين شاركوا في الثورة وكان من أقرب رجالاتها للزعيم الراحل جمال عبد الناصر.»

(١٣١)

وقد كرر الشاعر فاروق جويدة صراحة في كتابه أن القضية الملحة التي دارت في رأسه وهو يتبادل الأحاديث مع زكريا محيي الدين كانت هى تجاوزات الثورة مع الإخوان المسلمين والانطباع الباقي في ذهن زكريا محيي الدين من هذه القضية.

وقد كان زكريا محيي الدين في ردوده على فاروق جويدة يكتفي بالعموميات دون أن يتناول جوهر القضية في هذا الصراع الذي لا يزال يلقى بآثاره الثقيلة على حياتنا كلها.

وهو ينسب إلى زكريا محيي الدين أنه أجابه بقوله:

«أنا لا أستطيع أن أتجاهل أو أنكر هذه التجاوزات التى جرت ضد الإخوان المسلمون ولكن الظروف فرضت علينا الكثير منها، وإذا راجعنا تاريخ هذا المبني الذي نجلس فيه وهذه الحجرة بالذات كانت مكتب جمال عبد الناصر، وقد اخترنا هذا المبني في بداية الثورة لكي يكون مقرًا لنا. لظروف أمنية حيث كان من السهل تأمين حراسته، ونحن لا نختار أقدارنا، ولكن الأقدار هي التي تختار، ولو رجع بي العمر مرة أخري للوراء لما اخترت شيئًا غير ما حدث إنها الظروف التي فرضت علينا مواقف كثيرة ولم يكن أمامنا بديلا عنها، ومازلت أذكر مقولة النحاس باشا، أن الثورة مثل وابور الزلط وليس من الحكمة أن يقف أحد أمامها، ولا أنكر أن للثورة تجاوزات ولكن لها ايجابيات غيرت أشياء كثيرة في مصر»

(١٣١)

فيما قبل موجات أحاديث المراجعة والمجادلة كان المستشار علي جريشة (وهو قاض إخواني معروف تعرض للفصل والإيذاء) قد نشر وثيقة صور أنها مكتوبة بطريقة الوثائق السرية، فهي تبدأ بتقرير اللجنة المؤلفة برئاسة السيد زكريا محيي الدين رئيس الوزراء بشأن القضاء على تفكير الإخوان .

«بناء على أوامر السيد الرئيس بتشكيل لجنة عليا لدراسة واستعراض الوسائل التي استعملت والنتائج التي تم التوصل اليها بخصوص مكافحة جماعة الإخوان المسلمين المنحلة ولوضع

برنامج لأفضل الطرق التي يجب استعمالها في مكافحة الإخوان بالمخابرات والمباحث العامة من اجل القضاء على تفكير الإخوان المسلمين لبلوغ هدفين.

أ ـ غسل مخ الإخوان من أفكارهم.

ب ـ منع عدوى أفكارهم من الانتقال إلى غيرهم.

«..... في مبنى المخابرات العامة بكوبرى القبة، وعقدت عشرة اجتماعات متتالية وبعد دراسة كل التقارير والبيانات والإحصائيات السابقة، أمكن تلخيص المعلومات المجتمعة في الآتي:

(١٣٢)

ونبدأ بما تضمنه التقرير من تلخيص لإيجابيات حركة الإخوان المسلمين:

١ ـ غالبية الإخوان ذوو طاقة فكرية: وقدرة تحمل، ومثابرة كبيرة على العمل، وقد أدى ذلك إلى اطراد دائم وملموس فى تفوقهم فى المجالات العلمية والعملية.

٢ ـ هناك انعكاسات إيجابية سريعة تظهر عند تحرك كل منهم للعمل فى المحيط الذى يقتنع به.

٣ ـ تداخلهم فى بعض، ودوام اتصالهم الفردى ببعض وتزاورهم، والتعارف بين بعضهم البعض يؤدى إلى ثقة كل منهم فى الآخر ثقة كبيرة.

٤ ـ هناك توافق روحى، وتقارب فكرى وسلوكى يجمع بينهم فى كل مكان حتى ولو لم تكن هناك صلة بينهم.

٥ ـ رغم كل المحاولات التى بذلت منذ عام ١٩٣٦ لإفهام العامة والخاصة بأنهم يتسترون وراء الدين لبلوغ أهداف سياسية إلا أن احتكاكهم الفردى بالشعب يؤدى إلى محو هذه الفكرة عنهم، رغم أنها بقيت بالنسبة لبعض زعمائهم.

٦ ـ تزعمهم للجهاد سنة ١٩٤٨ والقتال سنة ١٩٥١ رسب فى أفكار بعض الناس صورهم كأصحاب بطولات وطنية عملية، وليست دعائية فقط.

٧ ـ نفورهم من كل من يعادى فكرتهم جعلهم لا يرتبطون بأى سياسة خارجية سواء كانت عربية أو شيوعية أو استعمارية، وهذا يوحى لمن ينظر فى ماضيهم أنهم ليسوا عملاء .

(١٣١)

وقد ركزت توصيات لجنة زكريا محيي الدين على بندين متداخلين وهما :

أ ـ محو فكرة ارتباط الدين الإسلامي بالسياسة.

ب ـ إبادة تدريجية مادية ومعنوية وفكرية للجيل القائم فصلًا عن معتنقى الفكرة.

وقد ذهب هذا التقرير إلى رسم ملامح سياسة التعامل القاتل مع الإخوان فقال:

ويمكن تلخيص أسس الأسلوب الواجب استخدامه لبلوغ هذين الهدفين في الآتي :

أولًا : سياسة وقائية عامة:

١ ـ تغيير مناهج تدريس التاريخ الإسلامي والدين فى المدارس وربطها بالمعتقدات الاشتراكية.

٢ ـ التحري الدقيق عن رسائل وكتب ونشرات ومقالات الإخوان المسلمين فى كل مكان ثم مصادرتها وإعدامها .

٣ ـ يحرم بتاتًا قبول ذوى الإخوان وأقربائهم (حتى الدرجة الثالثة فى القرابة) من الانخراط فى السلك العسكري أو البوليس أو السياسة.

٤ ـ مضاعفة الجهود المبذولة فى سياسة العمل الدائم على إفقاد الثقة بينهم وتحطيم وحدتهم بشتى الوسائل.

٥ ـ بعد دراسة عميقة لموضوع المتدينين من غير الإخوان، وهم الذين يمثلون « الاحتياطي « لهم وجد أن هناك حتمية طبيعية عملية لالتقاء الصنفين فى المدى الطويل، ووجد أنه من الأفضل أن يبدأ بتوحيد معاملتهم بمعاملة الإخوان قبل أن يفاجئونا كالعادة باتحادهم معهم علينا.

«ومع افتراض احتمال كبير لوجود أبرياء منهم إلا أن التضحية بهم خير من التضحية بالثورة فى يوم ما على أيديهم»

.....

.....

وهكذا نرى أن «الثورة» قد تحولت (في هذا التقرير أو هذه الخطة) إلى «صنم» قابل للزوال بسهولة، ومن ثم فإن على المستفيدين من وجوده أن يضحوا بالآخر حتى لا يفقدوا وجود الصنم الذي يعيشون في ظلاله

(١٣٣)

وقد تمادى تقرير هذه اللجنة في رسم تصورات فاقت كل ما وصف بالمكارثية:

«ولصعوبة واستحالة التمييز بين الإخوان والمتدينين بوجه عام فلا بد من وضع الجميع ضمن فئة واحدة ومراعاة ما يلى :

أ ـ تضييق فرص الظهور والعمل أمام المتدينين عمومًا فى المجالات العلمية والعملية.

ب ـ محاسبتهم بشدة وباستمرار على أى لقاء فردى أو زيارات أو اجتماعات تحدث بينهم.

جـ ـ عزل المتدينين عمومًا عن أى تنظيم أو اتحاد شعبي أو حكومي أو اجتماعي أو طلابي أو عمالي أو إعلامي.

د ـ التوقف عن سياسة استعمال المتدينين فى حرب الشيوعيين واستعمال الشيوعيين فى حربهم بغرض القضاء على الفئتين.

هـ ـ تشويش الفكرة الشائعة عن الإخوان فى حرب فلسطين والقتال، وتكرار النشر بالتلميح والتصريح عن اتصال الإنجليز بالهضيبي ، وقيادةالإخوان، حتى يمكن غرس فكرة أنهم عملاء للاستعمار فى أذهان الجميع.

(١٣٤)

وننتقل مع التقرير إلى وسائل حرب الإخوان للقضاء البات عليهم وهو ما يسميه التقرير أو يطلق عليه «استئصال السرطان الموجود الآن»،

«وبالنسبة للإخوان الذين اعتقلوا أو سجنوا فى أى عهد من العهود يعتبرون جميعًا قد تمكنت منهم الفكرة كما يتمكن السرطان فى الجسم ولا يرجى شفاؤه، ولذا تجرى عملية استئصالهم كالآتي :

المرحلة الأولى :

إدخالهم فى سلسلة متصلة من المتاعب تبدأ بالاستيلاء أو وضع الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم، ويتبع ذلك اعتقالهم، وأثناء الاعتقال تستعمل معهم أشد أنواع الإهانة والعنف والتعذيب على مستوى فردى ودورى حتى يصيب الدور الجميع ثم يعاد وهكذا.

وفى نفس الوقت لا يتوقف التكدير على المستوى الجماعي بل يكون ملازمًا للتأديب الفردى.

وهذه المرحلة إذا نفذت بدقة ستؤدى إلى :

بالنسبة للمعتقلين :

اهتزاز الأفكار فى عقولهم وانتشار الاضطرابات العصبية والنفسية والعاهات والأمراض بينهم.

بالنسبة لنسائهم :

سواء كن زوجات أو أخوات أو بنات فسوف يتحررن ويتمردن لغياب عائلهن، وحاجتهن المادية قد تؤدى لانزلاقهن. (المقصود الانزلاق إلى الرذيلة والعياذ بالله، ومن العجيب أن الخالق جل في علاه هو الذي حمى هذه الأسر)

بالنسبة للأولاد :

تضطر العائلات لغياب العائل ولحاجتها المادية إلى توقيف الأبناء عن الدراسة وتوجيههم للحرف والمهن، وبذلك يخلو جيل الموجهين المتعلم القادم ممن فى نفوسهم أى حقد أو أثر من آثار أفكار آبائهم.

(١٣٥)

المرحلة الثانية :

إعدام كل من ينظر إليه بينهم كداعية، ومن تظهر عليه الصلابة سواء داخل السجون أو المعتقلات أو بالمحاكمات، ثم الإفراج عنهم بحيث يكون الإفراج عنهم على دفعات، مع عمل

الدعاية اللازمة لكى تنتشر أنباء العفو عنهم ليكون ذلك سلاحًا يمكن استعماله ضدهم من جديد فى حالة الرغبة فى إعادة اعتقالهم.

وإذا أحسن تنفيذ هذه المرحلة مع المرحلة السابقة فستكون النتائج كما يلى :

١ ـ يخرج المعفو عنه إلى الحياة فإن كان طالبًا فقد تأخر عن أقرانه، ويمكن أن يفصل من دراسته ويحرم من متابعة تعليمه.

٢ ـ إن كان موظفًا أو عاملًا فقد تقدم زملاؤه وترقوا وهو قابع مكانه.

٣ ـ إن كان تاجرًا فقد أفلست تجارته، ويمكن أن يحرم من مزاولة تجارته.

٤ ـ إن كان مزارعًا فلن يجد أرضًا يزرعها حيث وقعت تحت الحراسة أو صدر قرار استيلاء عليها.

(١٣٦)

وسوف تشترك الفئات المعفو عنها جميعها فى الآتي :

١ ـ الضعف الجسمانى والصحى، والسعى المستمر خلف العلاج والشعور المستمر بالضعف المانع من أية مقاومة

٢ ـ الشعور العميق بالنكبات التى جرتها عليهم دعوة الإخوان وكراهية الفكرة والنقمة عليها.

٣ ـ انعدام ثقة كل منهم فى الآخر، وهى نقطة لها أهميتها فى انعزالهم عن المجتمع وانطوائهم على أنفسهم.

٤ ـ خروجهم بعائلاتهم من مستوى اجتماعي أعلى إلى مستوى اجتماعي أدنى نتيجة لعوامل الإفقار التى أحاطت بهم.

٥ ـ تمرد نسائهم وثورتهن على تقاليدهم، وفى هذا إذلال فكرى ومعنوى لكون النساء فى بيوتهن يخالف سلوكهن أفكارهم، ونظرًا للضعف الجسمانى والمادى لا يمكنهم الاعتراض.

٦ ـ كثرة الديون عليهم نتيجة لتوقف إيراداتهم واستمرار مصروفات عائلاتهم.

(١٣٧)

النتائج الإيجابية لهذه السياسة هى :

١ – الضباط والجنود الذين يقومون بتنفيذ هذه السياسة سواء من الجيش أو البوليس سيعتبرون فئة جديدة ارتبط مصيرها بمصير هذا الحكم القائم حيث يستشعرون عقب التنفيذ أنهم فى حاجة إلى نظام الحكم القائم ليحميه من أى عمل انتقامى قد يقوم به الإخوان للثأر

٢ – إثارة الرعب فى نفس كل من تسول له نفسه القيام بمعارضة فكرية للحكم القائم

٣ – وجود الشعور الدائم بأن المخابرات تشعر بكل صغيرة وكبيرة وأن المعارضين لن يستتروا وسيكون مصيرهم أسوأ مصير .

٤ – محو فكرة ارتباط السياسة بالدين الإسلامي مباشرة ودون أن أتقصي جوانب حياته الشخصية.

(١٣٨)

وعلى الجانب الآخر فقد استقر في وجدان الكثيرين بناء علي تسريبات وروايات كثيرة أن زكريا محيي الدين لم يكن موافقًا علي إعدام سيد قطب في قضية تنظيم الإخوان (١٩٦٥-١٩٦٦) وإنه لهذا السب (حسب تعبير عادل حمودة على سبيل المثال) تسبب بنفسه في انهيار حكومته.

وقد تناولت هذه الجزئية بالتفصيل في كتب أخرى.

(١٣٩)

نختم هذا الكتاب بقصة مبشرة أشرنا اليها في كتابنا الزوايا الكاشفة في كتابة تاريخنا المعاصر وهى أن السيدة فاطمة عبد الهادي حرم الشهيد محمد يوسف هواش الذي اعدم مع الشهيد سيد قطب كانت لها أخت ممنوعة هي وولديها من السفر إلى زوجها في قطر، فقد كان الزوج قد أصبح مصريًا سابقا (بعد سحب الجنسية منه)، لكن الفرج أتاها على يد والدة زكريا محيي الدين:

تروي السيدة فاطمة فتقول:

«..... ومن أقدار الله أنني كنت وقتها قد نُقلت للعمل في مصر القديمة، وكنت أجلس ذات يوم مهمومة بشأن أختي وكيف أجمع شملها مع زوجها، وذهبت أبث شكواي لإحدي الزميلات فسمعتني حكيمة (ممرضة) كانت تعمل معنا، وإذا بها تقول لي: أنا سأجعلها تسافر!

«للوهلة الأولي ظننتها تسخر مني، لكنها أخبرتني أن والدتها تقوم بتفصيل ملابس لوالدة زكريا محيي الدين وزير الداخلية، وأنها ستطلب منه هذا الطلب»

«وفعلًا قامت السيدة مشكورة برجاء أم زكريا محيي الدين فطلبت من ابنها أن يسمح لأختي بالسفر، فنزل علي طلب والدته، وأرسل إليّ كارت توصية، كان له فعل السحر في موظفي وزارة الداخلية، الذين أسرعوا بإنهاء إجراءات سفرها فورا، ولكنهم اشترطوا عليها أن تسافر بلا عودة لأن زوجها بلا جنسية.. فوافقت».

«استقر بهم المقام في قطر، وتخرج سيف الإسلام طبيبا وتزوج ابنة الشيخ يوسف القرضاوي، كما تخرجت ثريا طبيبة وتزوجت من المستشار محمود عبد العال، كما أنجبا هناك فاطمة وحسام وإقبال».

«وقد أرسلوا ذات عام إلى والدتي لقضاء الصيف معهم في لبنان لأن خيرية كانت تشتاق لرؤيتها، وأرسلوا لها تذاكر الطائرة، وقضت الصيف معهم حيث كان الأخ عبد اللطيف يخشي أن يقضي الصيف في مصر فيُعتقل».

«ثم يأذن الله أن تعود إلى زوج أختها عبد اللطيف (وأسرته) الجنسية على يد أنور السادات، على نحو ما سافرت إليه زوجه علي يد زكريا محيي الدين»

تم بحمد الله

لا يكتمل الحديث عن تاريخ ثورة ١٩٥٢ وما بعدها بدون حديث مستقل عن عشرة من شخصياتها يأتى زكريا محى الدين ضمنهم بكل تأكيد، ومع هذا فإن الكتابة عن زكريا محى الدين تبدو وكأنها صعبة للغاية، وقد يكون من أسباب هذه الصعوبة أنه لم يكتب عن نفسه، كما أنه لم يخض أبدًا فى المناقشات والمجادلات، كما أنه لم يكن من الذين يستقطبون أصحاب الأقلام أو يصادقونهم، كما أنه بطبعه رجل كتوم، كذلك فقد كان على الدوام من الذين يفضلون الاقتصاد فى ميزانيات الإعلام والدعاية فى كل مسئولية تولاها.. ومع هذا فإن كل هذه الأسباب الخمسة إذا ما لجأت (أنا أو غيري) إليها فى تعليل صعوبة الكتابة تصبح أقرب فى تصورى إلى العذر الذى يوصف بأنه أقبح من الذنب. ذلك أنى أعتقد أن زكريا محيى الدين قد ترك من التصرفات والسياسات والاتجاهات ما هو كفيل بالكتابة عنه وبتكوين صورة دقيقة وشاملة إلى حد كبير عن توجهاته وقدراته وفكره، وليس من الصعب أبدًا الوصول إلى جوهر فكر هذا الرجل وإلى طبيعة توجهاته من خلال ما أنجز بل ومن خلال ما لم ينجز بل ربما كان هذا البحث أقرب منالًا وأدنى فائدة من استنطاق الرجل نفسه، ذلك أن الأعمال بطبيعتها تتحدث بأعلى مما تتحدث الكلمات.

دار الروضة

9 786257 895835